سلسلة الفكر

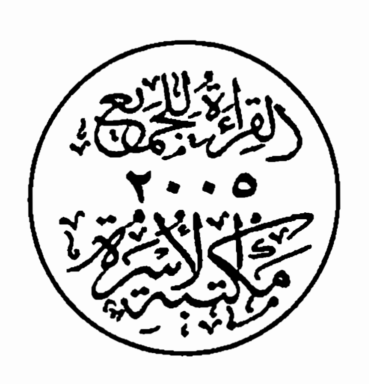
القراءة للجميع
٢٠٠٥
مكتبة الأسرة

عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية

د. جهاد عودة

عولمة
الحركة الإسلامية الراديكالية

د. جهاد عودة



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبدالمجيد

الغلاف والإشراف الفنى

صبرى عبدالواحد

ماجدة عبدالعليم

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدير

يتناول المؤلف فى هذا الكتاب ظاهرة «تَعَوْلم» الحركة الإسلامية الراديكالية، ويرصد تحول هذه الحركة من نطاقها المحلى إلى النطاق العالمى، لتصبح ظاهرة معولمة، وجزءًا من العولمة السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أنها لحظة تشكلها لم يكن ضمن أولوياتها التحرك خارج حدود الدولة، وتكوين «تنظيم دولى» ما، بل كانت أهدافها محددة فى قضايا محلية أو داخلية.

وكأستاذ للعلوم السياسية يحلل المؤلف العوامل التى جعلت هذه الجماعات الراديكالية تطل برأسها خارج الحدود المصرية فى دول عديدة تنتمى إلى القارات الست، ويجملها فى عاملين:

الأول : هو الظروف السياسية العالمية، التى نجمت عن الصراع الدولى بين الاتحاد السوفيتى المنهار والولايات المتحدة الأمريكية، خلال فترة الحرب الباردة، والثانى : هو الأسلوب الذى انتهجته مصر فى سبيل مواجهة هؤلاء الراديكاليين فى داخل مصر، وملاحقتهم خارج البلاد، ليؤكد أن هذين العاملين من أهم أسباب انفتاح الباب على مصراعيه أمام «تعولم» الإسلاميين الراديكاليين.

ويؤكد المؤلف أن ثمة عوامل أخرى أدت إلى استكمال ذلك «التعولم»، ويذكر منها الطفرة الهائلة فى وسائط الاتصالات، التى أسهمت فى ربط هؤلاء الإسلاميين فى الداخل بمراكز قيادة فى الخارج، إضافة إلى التقدم الملموس، الذى شهدته الأعمال المصرفية وأسهم فى إتاحة فرص كبيرة لتحويل الأموال وغسيلها، علاوة على عامل مهم، وهو إتاحة شبكة «الإنترنت» لهؤلاء الراديكاليين إصدار الصحف والبيانات المتتالية عبر تلك الوسيلة الإعلامية الرخيصة والسهلة فى ذات الوقت.

وهذا الكتاب صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠٤، ويتألف من خمسة فصول يحاول فيها المؤلف أن يرسم ملامح تعولم هؤلاء الراديكاليين، وأن يوضح آليات خروجهم من المحلية إلى العالمية.

مكتبة الأسرة

الفهرس

مقدمة

يدرس هذا الكتاب بالفحص والتحليل كيف لظواهر محلية وطنية، كظواهر الحركة الإسلامية الراديكالية، والتى نشأت نتيجة للتفاعل فى البيئات السياسية الوطنية أن تُدفع إلى خارج الحدود الوطنية، لتصبح ظاهرة معولمة وجزءاً من العولمة السياسية والاستراتيجية.

دائماً كان هناك فى النظام الدولى **International System** منذ ظهوره فى القرن السادس عشر ومع بروز مفهوم الدولة، بعداً عولمياً **Global** يتضح فى الظواهر المتعدية لمفهوم الدولة: كظاهرة الاستعمار العالمى، والشركات والأسلحة النووية العابرة للقارات، ولكن الجديد فى النظام الدولى ومنذ السبعينيات من القرن العشرين هو انتقال صفة العولمة من كونها أحد صفات النظام الدولى إلى التسييد الكامل لها باعتبارها السمة الأساسية لذلك النظام، وإن كانت الدولة إلى اليوم لم تزل ركناً رئيسياً فى النظر إلى العالم والعلاقات الدولية.

وسيادة صفة العولمة فى النظام الدولى قد عكست نفسها فى تغير العلاقات بين مكونات النظام الدولى كالتالى:

1- تنامى الاندماج القطاعى والترابط بين أجزاء القطاعات المختلفة عبر العالم، سواء فى الصناعة أو الخدمات أو التجارة.

2- تخلخل الدولة القومية الوطنية نتيجة لهذا الترابط القطاعى العالمى، ويقصد بالتخلخل هنا أن أجزاء من الدولة القومية الوطنية - سواء مؤسسات رسمية، أو مؤسسات شعبية، أو حركات اجتماعية معارضة، أو منظمات سرية إجرامية أو إرهابية - أصبحت تتفاعل بشكل أكثر كثافة مع مثيلاتها عبر الحدود أكثر من تفاعلها مع مكونات البيئة الداخلية.

3- ازدياد التنسيق الدولى فى السياسات بين الدول، من أجل تنظيم التعامل مع هذه الظواهر المعولمة.

4- ازدياد الهجرة والانتقال بين الدول، لمختلف الأسباب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مما أضفى على الأفراد والجماعات قدرات تنظيمية أعلى.

5- اندماج أقاليم ومناطق العالم فى الأساليب الحياتية مع بعضها البعض، مما أدى إلى تشابه الكثير منها.

وهذا الكتاب يحاول عبر صفحاته أن يدرس تشابه واختلاف خبرات عولمة الحركات الإسلامية الراديكالية، وكيف تمت عولمة هذه الحركات، وهو جزء من مشروع أشمل لخلق مدرسة للتفكير المصرى والعربى فى العلاقات الدولية.

د. جهاد عودة

الفصل الأول

معالم عولمة الحركة الراديكالية الإسلامية

▪ أسباب الخروج

فى عام 1984، بدأت قيادة الجماعة فى النزوح من مصر بعد صدور حكم بإعدام خمسة من قيادات تنظيم الجهاد، الذين قاموا باغتيال الرئيس السادات عام 1981. وكانت أفغانستان هى المحطة الأولى، مروراً بالسعودية العربية، وقد بلغ عدد هؤلاء النازحين حوالى 800 شخص.

وبعد انتهاء الحرب فى أفغانستان، نزح هؤلاء إلى بعض البلاد العربية كاليمن والسودان، بينما حصل عدد كبير منهم على حق اللجوء السياسى، أو على إقامة دائمة فى الدول الأوروبية والأفريقية والأمريكية. وفى أوروبا يعيش نحو 150 عضواً بالجماعة الإسلامية، حصل أربعون منهم على إقامة دائمة، بينما يتوزع الباقون فى دول مثل: الدانمارك، ورومانيا واليونان وبريطانيا وألمانيا وأسبانيا.

يقول سعيد هو، القيادى السورى، فى كتابه "أبجديات التصور الحركى فى

الإسلام": "إن الهجرة تشكل ركناً أساسياً فى نسق المنهج الحركى للجماعات الإسلامية، والمقصود بذلك أن الهجرة لا تكون أبداً دائمة وإنما بمثابة (تخطيط تكتيكى)، ويستندون فى اعتبارهم مبدأ الحركة خارج الحدود أو الهجرة عن البلاد على الآية القرآنية (أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا)، ودوافع هجرة الرسول، ويفسرون ذلك بأنه إذا اشتد الظلم والاضطهاد فى الديار التى يعيش فيها المسلمون، فيجب البحث عن ديار أكثر أمناً، وأرض جديدة تكون قاعدة للدعوة فى حالات المحن. ويأتى ذلك استناداً لتجربة الإخوان فى الهجرة من أجل التمويل واكتساب قاعدة من الأنصار".

وفى أعقاب صدور الأحكام فى قضية اغتيال السادات عام 1981، حيث تم الإفراج عن القيادات التى لم يصدر فى شأنها أحكام، بدأت عمليات الهجرة من قيادات وأعضاء الجماعة الإسلامية، وعلى رأس هؤلاء د. عمر عبد الرحمن، وقياديون آخرون صدرت بشأنهم أحكام بالسجن لمدة 3 سنوات فقط، ومن أبرز هؤلاء رفاعى أحمد طه القيادى بالجماعة الإسلامية، وعلى عبد الفتاح أمير الجماعة الإسلامية بالمنيا، ود. أيمن الظواهرى قيادى تنظيم الجهاد.

وهنا يمكن إجمال أسباب الهجرة فيما يلى:

1- معاناة الجماعة (الإسلامية) والجهاد من آثار الضربة الأمنية التى تلقوها عقب اغتيال السادات فى 1981، والتى شعر بعدها القياديون بصعوبة العمل داخل مصر، وعقب المشاورات رأوا أن الأفضل إدارة العمل الداخلى من مكان خارجى آمن.

2- الإحباط الذى وقع فيه الأفراد العاديون من أعضاء الجماعتين بعد انشقاق قيادييهم، وللخروج من ذلك فضلوا السفر إلى الخارج بحثاً عن الأمن والمال أيضاً.

3- هجرة عدد من قيادات تنظيم الفنية العسكرية، وجماعة الجهاد، الذين تم كشفهم فى

عامى 1977 و1979 إلى الدول النفطية، حيث كون البعض ثروات ضـــخمة، وقـــد كان لهذه العناصر أتباع داخل مصر، قاموا باستقدامهم إلى الدول التى يقيمون بها.

4- البحث عن التمويل، إذ كان هذا هو الهدف الأول لخروج قيادات هذه الجماعات من مصر.

5- تصاعد أعمال القتال فى أفغانستان، واعتبارها حرباً دينية ضد الشيوعية، مما دفـــع المئات من أعضاء الجماعات الإسلامية إلى الهجرة، للاشتراك فى أعمال القتال.

واستفادت الحركات الإسلامية المهاجرة - على اختلاف أوطانها - من الحرب فى أفغانستان، ولعل قيام سوريين وفلسطينيين بتدريب العناصر المصرية يؤكد علـــى المـــدى الذى وصلت إليه العلاقات بين هذه المجموعات. وقد ظهر ذلك من خلال العلاقات مـــع اليمنيين، حيث شكلت اليمن محطة أساسية للعناصر المصرية فى طريق العودة، كمـــا تورطت عناصر يمنية فى نقل تكليفات من أيمن الظواهرى إلى أتباعه فى مصر.

وعقب انتهاء الحرب بدأ الأفغان المصريون ينتشرون فـــى الـــدول العربيـــة والأجنبية، كما هاجر عدد كبير منهم للمشاركة مع الحركة الإسلامية فى آسيا الوسطى، بينما انضم عدد آخر للكتيبة العربية التى تشارك فى عمليات القتال بالبوسنة.

وتشير بعض المصادر إلى أن نحو 50 إلى 60 اسماً من كوادر تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية تنتشر فى أرجاء المعمورة، من نيوجرسى غرباً حيث عمر عبـــد الرحمن، إلى الحدود الأفغانية شرقاً حيث يختبئ محمد شوقى الإســـلامبولى، مـــروراً بدول أوروبا حيث الظواهرى وهانى السباعى وعادل عبد المجيد.

وتفيد المعلومات إلى أن أسامة بن لادن قد لعب دوراً مهماً فى تأمين رحيل مجموعات من الأفغان العرب إلى دول أخرى، مستغلاً صلاته وعلاقاته وأمواله ونفوذه فى تلك الدول، كما قام بتوظيف مجموعات أخرى فى شركات يملكها فى بعض الدول الآسيوية والأفريقية.

وحصلت أجهزة الأمن المصرية على معلومات تقرر وجود أفغان مصريين فى أندونيسيا والفلبين وتايلاند، وقد كانت اليمن ملاذاً لكثير من الأفغان المصريين بعد خـــروجهم من باكستان، وكذا احتضنت الصومال عدداً من أفراد الجماعات الإسلامية الراديكاليـــة فـــى مصر، حيث شارك البعض منهم فى القتال إلى جانب قوات عيديد فـــى الصـــومال ضـــد القوات الأمريكية قبل خروجها من هناك. كما توجهت مجموعة أخرى من الإسلاميين، الذين شاركوا فى القتال ضمن الفيلق العربى فى حرب البوسنة ضد الصرب، إلى ألبانيا التى رفضت دخولهم، وتنتشر أعداد من الجماعات فى بعض الدول الأخرى مثل:

- إيطاليا: حيث تم ضبط تنظيم من 112 إسلامياً مصرياً عام 1995.
- بولندا: حيث تم الكشف عن خطة اغتيال الرئيس مبارك فـــى شـــهر فبرايـــر 1990، وأُتهم عدد من الإسلاميين المصريين المقيمين فيها بتدبير المؤامرة.
- رومانيا: حيث تم الكشف عن تنظيم من أعضاء جماعة الجهاد، خطط لاغتيال بعض المسئولين أثناء زيارتهم لرومانيا.
- أسبانيا: حيث تم إطلاق النار على موظفة دبلوماسية بالسفارة المصـــرية فـــى مدريد، وأُتهم فى تلك المحاولة عدد من الإسلاميين المصريين المقيمين هناك.
- بريطانيا: حيث يوجد عدد كبير من أعضاء الجماعات مثل هـــانى الســـباعى وعادل عبد المجيد وهما من معاونى الظواهرى ويشرفان على إصدار نشـــرة "المجاهدون". ويعيش فى لندن أيضاً محمد مختار القيادى البارز فى الجماعـــة الإسلامية والذى يتولى هناك إدارة اللجنة الدولية للدفاع عن المضطهدين. وقد ذكرت مجلة "الاكسبريس" الفرنسية أن بريطانيا هى المركز العالمى للجماعات الإرهابية والمعارضة، حيث يوجد بها أكثر من 250 منظمة.

وكانت حديقة "الهايدبارك" هى المسرح الرئيسى فى أغلب المؤتمرات الصحفية

التى عقدت فى العاصمة "لندن" بقيادة التيار الإسلامى، وقد فشل المؤتمر الذى كان من المفترض أن تعقده جماعة المهاجرين فى لندن بعد رفض السلطات البريطانية إقامته، استجابة لضغوط مارستها الإدارة المصرية عام 1996.

وكان المؤتمر الملغى يعتزم الإعلان عن قيام جبهة إسلامية موحدة، تضم المهاجرين وحزب التحرير وتنظيم القاعدة والجهاد المصرى والجماعة الإسلامية وطلائع الفتح، وأعلن عمر بكرى مهندس المؤتمر أنه كان مقرراً حضور 14 ألف عضو من بينهم 800 من الأفغان العرب.

▪ الهياكل التنظيمية والقيادات فى الخارج

فى أعقاب حادثة الأقصر وتداعياتها، انشقت الجماعة الإسلامية إلى أربعة أقسام:

1- مجموعة أفغانستان: وهى المجموعة التى أعدت ومولت ونفذت عملية الأقصر الإرهابية، وتضم قيادة ثلاثية مكونة من رفاعى أحمد طه، ومحمد الإسلامبولى، ومصطفى حمزة قائد الجناح العسكرى، وهو مخطط كل العمليات الإرهابية التى وقعت فى مصر بعد اغتيال طلعت ياسين همام، وهذه المجموعة تتولى تدريب العناصر الإرهابية فى أفغانستان، وإعادتها إلى مصر عبر دول عربية وآسيوية حيث تقوم بعملياتها.

2- مجموعة لندن: أدى تشدد مجموعة أفغانستان من ناحية، والتحرك الحكومى الجاد لاستعادة قادة الإرهابيين الموجودين فى أوروبا، والذين يتمتعون بحق اللجوء السياسى من ناحية أخرى، إلى انقسام هؤلاء الإرهابيين إلى ثلاث مجموعات، أعلنت اختلافها بشكل واضح مع سياسة استمرار العنف الذى تنتهجه مجموعة أفغانستان، والذى أدى إلى التهديد بطردهم أو تسليمهم إلى مصر.

ويقود مجموعة لندن ياسر السرى مدير المرصد الإعلامى الإسلامى، وعـــادل عبد المجيد عبد البارى الذى يدير المكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى، وإبراهيم النجار المتهم فى قضية خان الخليلى، وثلاثتهم صدرت ضدهم أحكام بالإعدام، إضافة إلى محمد مختار المعروف باسم "المقرئ"، والمحامى هانى السباعى، ومصطفى كامل المعروف باسم أبو حمزة المصرى. كما يوجد فى لندن مركز المراقبة الإسلامى الذى يديره عبد المجيد فهمى وهو مصرى لاجئ إلى بريطانيا.

وسارعت هذه المجموعة بإصدار بيانات، أعلنت فيها وقف العمليات الإرهابيـــة من ناحيتها بعد تحرك مصر رسمياً لاستعادتهم، فى الوقت الذى عقد فيه مسئولون عن جهاز المخابرات الأمريكى والبريطانى اجتماعـــاً لبحـــث دور العناصـــر الإرهابيـــة الموجودة بلندن فى دعم وتمويل الإرهاب فى كل من مصر والجزائر.

3- مجموعة هولندا: ويديرها أسامه رشدى أحد قيادات الجماعة الإســـلامية منـــذ تأسيسها فى الثمانينات، وكان متهماً فى قضية اغتيال السادات، وبعد خروجه من السجن، ذهب إلى أفغانستان ومنها إلى هولندا، وهو المسئول الإعلامى للجماعة منذ عام 1990، عقب مصرع علاء محى الدين المتحدث الرسمى لهـــا، وهـــو الذى أصدر بيان وقف استهداف السائحين الأجانب فـــى مصـــر، حيـــث نفـــى مسئولية الجماعة عن عملية الأقصر الإرهابية.

4- مجموعة النمسا: وهى المجموعة التى انشقت عن قيادة أفغانســـتان، ويرأســـها عادل سيد عبد القدوس، الذى صدر حكم غيابى بإعدامه فـــى قضـــية محاولـــة اغتيال عاطف صدقى، ويدير عملياته من المركز الإسلامى فى فيينا، ويحـــاول الحصول على حق اللجوء السياسى فى النمسا.

وفى لندن حذر ياسر السرى من أن تحدث عمليات تفجير فى بريطانيا، وتُلقـــى

بالمسئولية على الجماعات الإسلامية مثلما حدث فى فرنسا، وكانت صحيفة "أكسبريس" الفرنسية قد ذكرت أن الإرهابى ياسر السرى الموجود فى لندن منذ عام 1995، أصبح مهدداً بالقتل على أيدى قادة التطرف المصريين، الذين استاءوا من تصريحاته لوسائل الإعلام، ومنعوه من التحدث باسم الجماعة.

وقد ذهب التقرير الاستراتيجى العربى الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى فبراير 1998، إلى أن الإرهابيين بشكل عام ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: جماعة المساجين، وجماعة أوروبا، وجماعة أفغانستان.

ويرى حبيب العادلى وزير الداخلية المصرى أن الجماعات الإرهابية تنقسم إلى فئات ثلاث: أولها موجودة فى داخل السجون، وثانيها مقيدة الحرية، وآخرها تقيم فى الخارج، حيث تتمتع بالحماية وحرية التنقل فى كنف الدول التى تأويها.

وتتألف قيادة الجماعة الإسلامية فى الخارج من: مصطفى حمزة وهو صاحب القرار العسكرى، ومعه رفاعى طه، وبجانبهما أفراد ما يطلق عليه مجلس شورى التنظيم فى الخارج وهم: عثمان السمان المحكوم عليه بالإعدام، وأحمد مصطفى فؤاد المتهم فى قضية اغتيال المحجوب (والاثنان متهمان فى قضية العائدون من أفغانستان)، ومحمد شوقى الإسلامبولى شقيق خالد الإسلامبولى، وأسامه رشدى، يقابل هؤلاء ستة فى مصر هم الذين وافقوا على بيان وقف العنف، بالإضافة إلى عمر عبد الرحمن، ومجموعة الخارج التى كان يعيش معظمها فى حماية حركة طالبان فى أفغانستان.

وتعمل الجماعات المؤيدة للمتطرفين الإسلاميين فى مصر علناً فى لندن، وتستغل الجماعات الإسلامية العاصمة البريطانية فى دعم الحركات الإرهابية فى أوطانها، إما عن طريق التشجيع السياسى أو جمع الأموال، ويقول بعض مسئولى الأمن فى فرنسا وإسرائيل إن بعض العمليات الإرهابية تدار من لندن. وتأخذ الحركات

النضالية الإسلامية عدة أشكال فى بريطانيا: فهناك مجموعة تنفذ السياسة الخارجية نيابـــة عن بعض الدول مثل إيران وغيرها، وتقوم حكومات الدول المعنيـــة بتمويلهـــا. وهنـــاك المنشقون والمعارضون الذين يعملون على زعزعة الاستقرار فى دولهم -التى لا يمكـــن العمل فيها بشكل علنى- ومناهضة الحكومات التى يكنون لها العداء. وهناك أيضاً عناصر غامضة مرتبطة بشكل مباشر مع الجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب الله.

وإجمالاً يمكن القول بأن قيادات الجماعة الإسلامية بالخارج تنقسم إلى ثلاث فئات:

أولاً: قسم الدعوة، ويمثله محمد مختار الذى أصدر بياناً عن طريـــق نشـــرة المرابطين، يأسف فيه لحادث الأقصر.

ثانياً: القسم الإعلامى، ويمثله أسامه خليفة الذى أعلن أيضاً أسفه لذلك الحادث، والذى كان له موقف بارز فى المناداة بحرية التعامل مع مبـــادرة وقـــف العنف، مما تسبب فى حدوث خلاف واضح مع القسم الثالث.

ثالثا: القسم العسكرى، ويمثله مصطفى حمزة ورفاعى طه، الذى يعتقـــد أنـــه وراء العملية.

وقد تفجرت الخلافات بعدما أعلن القيادى محمد شوقى الإسلامبولى عن تقـــديم استقالته مع رفاعى طه وآخرين من قيادة الجماعة الإسلامية، وتكليفهم لآخرين بإدارة الجماعة. قاصداً بذلك أن طه لم يعد مسئولاً عن الجماعة، ومن ثم لا تُحسب تصريحاته على الجماعة، وإنما على ذاته. فى حين نفى رفاعى طه ذلك مشيراً إلى أنه لم يكلـــف أحداً بإعلان استقالته. ومنذ حادثة الأقصر استمرت الحرب الكلامية بـــين مجموعـــة أوروبا ومن بينهم الإسلامبولى وأسامة رشدى الحاصل على حق اللجوء السياسى فـــى الدانمارك، ومحمد مصطفى المقرئ، وثلاثة أعضاء بمجلس شورى الجماعة من جانب، مع مجموعة أفغانستان بزعامة رفاعى طه من جانب آخر، فالأولى أدانـــت العمليـــة،

ورأت الامتثال لمبادرة وقف العنف التى أطلقها القادة التاريخيون، بينما رفضت مجموعة أفغانستان إدانة العملية ووقف العنف.

ويتألف مجلس شورى التنظيم من خمسة قياديين، كلهم من المقيمين فى الخارج وهم: رفاعى طه، ومصطفى حمزة، وعبد الآخر حماد، وأسامه رشدى، ومحمد شوقى الإسلامبولى، فضلاً عن القادة التاريخيين الموجودين داخل سجن طره: كرم زهدى، وعصام دربالة، وناجح إبراهيم، وأسامه حافظ، وحمدى عبد الرحمن، وعبود الزمر، وطارق الزمر، وعلى الشريف، بينما يحتفظ د. عمر عبد الرحمن - رغم سجنه فى الولايات المتحدة - بموقفه التنظيمى كأمير عام. غير أن طه هو الوحيد من بين قادة التنظيم المقيمين فى الخارج الذى دخل المجلس منذ تأسيس الجماعة، وهو ما أعطاه ثقلاً لفترة طويلة، فى حين دخله الأربعة الباقون فى مراحل لاحقة.

وتشير بعض المصادر إلى حدوث تطورات داخل أروقة التنظيم أدت إلى إحلال مصطفى حمزة محل رفاعى طه، غير أن التنظيم لم يكن يعلم ذلك حفاظاً على وضع طه داخله، وحتى لا يُفسر الأمر على أنه انقلاب. وتعمل الجماعة وفقاً لمبدأ التناوب، بحيث تكون الإمارة بين أعضاء مجلس شورى التنظيم بالتناوب، فحمزة ورفاعى والإسلامبولى وغيرهم، تناوبوا على إمارة الجماعة طيلة الأعوام الماضية.

قيادات الجماعة فى الخارج

عمر عبد الرحمن: يوجد فى الولايات المتحدة. حصل على تأشيرة الدخول فى 18 يوليو 1990، وأقام فى نيويورك، وأخذ يمارس نشاطه فى تصاعد مستمر حتى تم تفجير مركز التجارة العالمى، وأدين فى الحادث، وصدر عليه حكم بالسجن مدى الحياة.

طلعت فؤاد قاسم: حصل على حق اللجوء السياسى فى الدانمارك عام 1993، مع سبعة آخرين من أعضاء الجماعة الإسلامية، وأنشأ مكتباً إعلامياً فى كوبنهاجن حيث واصل إصدار مجلة "المرابطون"، التى بدأ إصدارها فى أفغانستان 1989، كما تولى الاتصال بالصحف، وإصدار بيانات وإرسالها عبر الفاكس لتوضيح موقف الجماعة الإسلامية من الأحداث، أو إعلان مسئولية الجماعة عن عمليات معينة. وفى عام 1995، كلف اثنين من المحامين برفع دعوى ضد كلينتون، بعد تجميد أرصدته فى البنوك، وقد واصل نشاطه على هذه الصورة حتى أُعلن اختفاؤه فى كرواتيا فى سبتمبر 1995.

ياسر توفيق السرى: هرب من حكم بالإعدام فى قضية اغتيال د. عاطف صدقى. غادر مصر عام 1988 إلى اليمن، وتولى إدارة المكتب الإعلامى لجماعة الجهاد هناك، ويقيم حالياً فى لندن.

عادل عبد المجيد: أُتهم فى القضية رقم 87/401، ولم يصدر ضده حكم. سافر إلى الولايات المتحدة عام 1991 مع وفد من المحامين المصريين للدفاع عن سيد نصير المتهم بقتل "مائير كاهانا"، ومن هناك اتجه إلى بريطانيا، وحصل فيها على حق اللجوء السياسى.

محمد شوقى الإسلامبولى: تخرج فى كلية التجارة بجامعة أسيوط، وهو شقيق خالد الإسلامبولى الذى أُعدم فى قضية اغتيال السادات. أُتهم فى ثلاث قضايا خلال عامى 1979، 1981، وحُكم عليه بالإعدام غيابياً، أُتهم بتأسيس وقيادة تنظيم أطلق عليه "الثوار الأفغان"، ولم يستطع أحد تحديد مكان إقامته بما فى ذلك الجهات الأمنية، إذ قيل إنه فى أفغانستان، وفى جنوب لبنان، وفى الخرطوم.

رفاعى أحمد طه: يقيم حالياً فى أفغانستان (فى عام 99)، ويعد أحد مستشارى حكمتيار، حُكم عليه بالإعدام فى 1992.

محى الدين الملقب **بشهاب الدين:** هو الذى يتولى الأعمال الخاصة بالتنقل

لأعضاء الجماعة، وتزوير جوازات السفر، وهو صاحب شفرة الكتابة التى كشفتها أجهزة الأمن، واستخدم فيها عصير الليمون، ويعد الذراع اليمنى لمصطفى حمزة.

مصطفى أحمد حمزة: الرجل الثانى فى الجماعة الإسلامية، ويلقب بمهندس العمليات، كما أنه المسئول العسكرى فى الخارج، والوحيد الذى صدر ضده حكمان بالإعدام: الأول فى قضية العائدون من أفغانستان عام 1992، والثانى فى محاولة اغتيال صفوت الشريف، كما أُتهم فى القضية رقم 791 لسنة 1989 الخاصة بمحاولة اغتيال زكى بدر، وكذلك قضية اغتيال رفعت المحجوب، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا، كما كانت المجموعة التى حاولت اغتيال نجيب محفوظ تابعة لمصطفى حمزة طبقاً لاعترافات المتهمين أنفسهم فى القضية. وهو من مواليد بنى سويف، وكان أمير الجماعة فى مدينة ببا حتى نهاية الثمنينيات، ثم سافر إلى أفغانستان، ثم إلى بيشاور بباكستان، وصار عضواً بمجلس شورى الجماعة هناك، ثم انتقل إلى الإقامة فى السودان، غير أنه بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك، غادر السودان، ويقال أنه عاد بعد ذلك لأفغانستان، ثم تردد أنه يقيم حالياً بالصومال.

أسامه رشدى: أحد قادة الجماعة الإسلامية، أُتهم فى القضية رقم 1464 عام 1987، وبرئ منها، ثم سافر إلى إحدى الدول العربية، ومنها إلى أفغانستان، وهناك وطد علاقته بأعضاء جبهة الإنقاذ، وسافر إلى الجزائر، وتزوج من ابنة عباس مدنى، وهو يقيم حالياً فى تركيا.

ونتوقف فيما يلى أمام جماعة الجهاد التى يتكون مجلس شورى التنظيم فيها من: **أيمن الظواهرى** أميراً، وثمانية أعضاء هم: **شقيقه**، والمحامى **ثروت صلاح**، و**عبد الله محمد رجب**، و**عادل عبد القدوس**، و**أحمد سلامة مبروك**، و**نصر فهمى نصر**، و**مرجان مصطفى سالم**، و**إبراهيم العيداروس**.

أما المجلس التأسيسى للتنظيم فيتكون من:

- لجنة التنظيم المدنى الداخلى: ومسئولها **أحمد سلامه مبروك** (قبض عليه).
- اللجنة الأمنية: **ثروت صلاح شحاته.**
- لجنة العمل الخاص (اللجنة العسكرية): **محمد الظواهرى.**
- لجنة الوثائق: **شوقى سلامة.**
- اللجنة المالية: **نصر فهمى نصر.**
- لجنة أسر المعتقلين فى داخل مصر.
- اللجنة الشرعية: **مرجان مصطفى سالم.**
- اللجنة الإعلامية: **هانى السباعى.**

أيمن الظواهرى

ولد أيمن محمد ربيع الظواهرى فـــى 19 يونيـــو 1951 بالقـــاهرة، والتحـــق بالمدرسة القومية فى مصر الجديدة، ثم نقل إلى المدرسة القومية فى المعـــادى خـــلال المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وحصل على الشهادة الثانوية العامـــة مـــن مدرســـة المعادى عام 1968، والتحق بكلية طب القاهرة، وتخرج منها عام 1974.

وانضم الظواهرى عام 1966 إلى تنظيم دينى يرأسه إسماعيل طنطاوى مـــع آخر يدعى سيد حنفى، وكان الهدف هو السعى لقلب نظام الحكم. وقد انضم إلى هـــذا التنظيم أيضاً علوى مصطفى عليوه وعصام القمرى، وبعد فترة انشق بعض الأعضاء كعلوى مصطفى وآخرين، وقاموا بالانضمام إلى تنظيم الفنيـــة العســـكرية. واســـتمر الظواهرى وطنطاوى وعبد الرحمن فى هذا التنظيم، ثم سافر إسماعيل طنطاوى إلـــى المانيا فى نهاية عام 1975، وبدأ هناك فى تكوين مجموعة تابعة للتنظيم فضـــلاً عـــن

وجود مجموعة أخرى لمحمد عبد الرحيم.

كان تنظيم الظواهرى يضمه هو كأمير، ومعه محمد عبد الرحيم، وسيد إمـــام، وأمين الدميرى، ونبيل البرعى، وخالد مدحت الفقى، وخالد عبد الســميع، ومصــطفى كامل مصطفى، وعبد الهادى التونسى، ومحمد الظواهرى، وعلى أثر اغتيال الــرئيس السادات، وفى 23 أكتوبر 1981، تم إلقاء القبض على أيمن الظواهرى فى القضية التى عرفت بقضية تنظيم الجهاد، وحكم عليه بالسجن لمدة 3 سنوات، خرج بعــدها ومـــارس حياته بصورة عادية، وافتتح عيادة فى شارع 77 بالمعادى، ثم غادر مصر إلـــى مدينـــة بيشاور الباكستانية حيث عمل طبيباً لمعالجة جرحى المجاهدين الأفغان. وعنــدما انتهــت الحرب الأفغانية، وبدأ الأفغان المصريون يعودون إلى بلادهم، تم القبض على أكثر مـــن 800 متطرف يشكلون تنظيماً دينياً يحمل اسم "طلائع الفتح الإسلامى"، وأثبتت التحقيقات أنهم ينتمون إلى جماعة الجهاد، وأن قائدها هو أيمن الظواهرى الذى يعيش خارج مصر.

وخلال التحقيقات التى أجرتها نيابة أمن الدولة العليا فى قضية محاولـــة اغتيـــال د. عاطف صدقى رئيس الوزراء التى وقعت فى 25 نوفمبر 1993، ثبت أن أيمن الظــواهرى تولى مسئولية إدارة المخطط الهادف إلى اغتيال د. عاطف صدقى، وأصدر تكليفاً لمعاونيـــه من قيادات تنظيم طلائع الفتح الإرهابى بتنفيذ هذه العملية داخل البلاد، بينما تولى هو تـــوفير الدعم المادى لهم، بجانب الإشراف على خطوات الإعداد والتدبير والتنفيذ من خلال بعــض معاونيه. وهم: ثروت صلاح، وياسر شحاته، وعمرو حسين، وعادل السيد عبــد القــدوس، حيث قام ثروت صلاح بمغادرة أفغانستان لليمن، لتوفير عناصر التنظيم ممن يتواجد هنـــاك، كما كلف نور الدين سليمان بتسلم كمية من الأسلحة والمتفجرات من بعض عناصر التنظـــيم داخل البلاد، والاستعانة بالمتهم أمين إسماعيل مصيلحى فى تخزينها بأوكار التنظيم.

وقد أصدر الظواهرى تكليفاً لعضو التنظيم عادل عبد القدوس أثناء تواجده فى

اليمن بالسفر إلى الأردن للقاء أمين مصيلحى، وتسليم بعض الأوراق التنظيمية المشفرة التى تستخدم فى تأمين الاتصال بين عناصر التنظيم، والتنسيق حــول ســبل تخــزين وإخفاء الأسلحة والمتفجرات.

وأثبت المتهمون أن هذه الأسماء المشاركة هى:

1- **أيمن الظواهرى**

2- **ثروت صلاح شحاته**

3- **عادل عبد القدوس**

4- **ياسر توفيق السرى**

ويذكر أن الظواهرى كان قد أقام معسكرات لتدريب أعضـــاء التنظـــيم فـــى باكستان وأفغانستان، وكلف بعضهم بالعودة إلى مصر لتنفيذ بعض العمليات. وبعد قرار الحكومة الأفغانية بإبعاد المقاتلين العرب، تنقل الظواهرى بين الخرطوم وصنعاء. وهو يستخدم جواز سفر مزور وصل به إلى سويسرا.

ويقول أحمد راشد المنظر الفكرى للجهاد أن الظواهرى فــور خروجــه مــن السجن، ذهب إلى إيران للتحاور مع القيادة الإيرانية حول العمل الجهادى فى مصـــر، ولم يحدث اتفاق بينهما فى البداية بعد اشتراك إيران على إحداث ثورة شعبية لاختبـــار مدى قوة الظواهرى فى الشارع المصرى.

وأضاف راشد أن الظواهرى لجأ إلى توسيع دائرة الممولين، وحاول الحصول على التمويل من إيران عام 1993، حيث أرسل معاونه عبد الفتاح فهمى (أبو الخيـــر)، لإجـــراء اتصالات مع الإيرانيين، وسبق هذه المحاولة سفر محمد أحمد الصاوى "عضو تنظيم الجهاد" عام 1981، إلى إيران حيث التقى بصرى هاشمى شقيق منتظرى الذى يشرف على مؤسسة لتصدير الثورة، ونجح فى الحصول على تمويل يصرف على الأعمال الجهادية فى مصر.

ويستطرد راشد: "إن هيئات الإغاثة الإسلامية فى بيشاور بقيادة يوسف حمدان (أبو أنس السعودى) كانت تقدم الدعم للجهاد، وكان على الرشيدى يجمع أموال من هيئة الإغاثة رغم عدم التصريح له بذلك".

وقد كشفت اعترافات المتهمين فى تنظيم الجهاد عن تأسيس مراكز للتنظيم فى تسع دول عربية، وثلاثة أوروبية، ودولة واحدة آسيوية. وكشفت مصادر أمنية عن أن الظواهرى كلف أحد قيادات التنظيم التى تتمركز فى المانيا، وتباشر مهامها فى إدارة حركته بالداخل بالإعداد لدورات عسكرية لأفراد التنظيم فى دولة ألبانيا بعد تسفيرهم من مصر لتلقى الدورات، ثم إعادة دفعهم للانضمام لعناصر التنظيم. واضطلعت القيادة الخارجية بتوفير الدعم المادى الذى يتولاه أسامة بن لادن فى صورة حوالات بريدية وبنكية ومقابلات شخصية. وحددت القيادة الإرهابية وسائل اتصالها بقيادات التحرك بالداخل فى الاتصالات التليفونية، والطرود البريدية. وفى داخل المعسكرات بألبانيا، تلقى أفراد التنظيم تدريباتهم على قبل أن يعودوا إلى مصر لإحياء تنظيمهم.

وعن طريق أسامة بن لادن استطاع الظواهرى أن يأخذ كماً كبيراً من الأموال التى تأتى إلى المجاهدين الأفغان، وكان الوسيط بينهما رجلاً اسمه على الرشيدى، كما أنه كان يوجد مكتب لخدمات المجاهدين الأفغان فى أمريكا يرأسه مصطفى شلبى، وكان يقوم بإرسال جزءً من بريد الجهاد فى أفغانستان من أمريكا. وكان هذا المكتب يجمع الأموال باسم المجاهدين الأفغان.

ويضم مجلس شورى الجهاد فى الخارج كلاً من: الظواهرى، ومحمد شوقى الإسلامبولى، ومصطفى حمزة، وطلعت فؤاد قاسم، وهم يستأثرون لأنفسهم بالقسط الأكبر من التمويل الوارد إلى الجالية الإسلامية فى نيويورك، والدعم المالى الذى يخصصه لهم مكتب حركات التحرير الإيرانى. وهنا تبدو المفارقة، فالظواهرى على

خلاف مع طهران، لكن هناك آخرين فى مجلس الشورى يحصلون على الدعم الإيرانى ولا يرسلون إلى مجلس شورى الداخل ما يكفى من أموال لتنشيط العمل الإرهابى ضد الحكومة والمجتمع، الأمر الذى أدى بقيادات الداخل إلى فتح علاقة مع متطرف عراقى يقيم فى دولة عربية يدعى أبو عمار، بهدف توفير التمويل اللازم لعناصر التنظيم.

وقد لعب ياسر السرى دوراً فى تحويل الأموال من أبو عمار إلى قيادة التنظيم فى مصر عبر زوجة نبيل المغربى وتدعى عزيزة عباس.

وقد ضم الهيكل التنظيمى للجهاد عدة لجان هى:

- اللجنة الأمنية، ويرأسها ثروت صلاح شحاته، وتعمل على توفير المعلومات اللازمة عن الأهداف التى ستتم مهاجمتها.
- اللجنة الخاصة بإدخال العناصر العسكرية إلى مصر لتنفيذ العمليات.
- لجنة الوثائق، لإعداد الوثائق المزورة.
- لجنة التنظيم، وتنقسم إلى: وحدة التنظيم المدنى الداخلى، وهى المسئولة عن خلايا التنظيم داخل مصر. ووحدة التنظيم المدنى الخارجى، وهى المسئولة عن متابعة أعضاء الجماعة خارج مصر.
- اللجنة المالية، والتى تتولى الإنفاق على الأنشطة.
- اللجنة الشرعية التى تعد الأبحاث والدراسات الفقهية.
- اللجنة الإعلامية التى تهتم بنشر فكر الجماعة فى وسائل الإعلام.

محمد محمد الظواهرى: المسئول العسكرى لتنظيم الجهاد وعضو مجلس الشورى. كان يتولى الاتصال بقيادات تنظيم الجهاد داخل مصر، وينتقل مع شقيقه أيمن ويشرف على وضع خطط العمليات التى ينفذها التنظيم والتى تشير للجناح العسكرى الذى يقوده. وهو عضو فى جبهة تحرير المقدسات الإسلامية التى يرأسها ابن لادن.

ثروت صلاح شحاته: يتولى لجنة التنظيم المدنى بعد تسليم أحمد مبروك إلى مصر. وهو ظل الظواهرى.

صبحى محمد أبو سيف (أبو جعفر المصرى): من مسئولى تنظيم القاعدة وأسس مع ابن لادن تنظيم القاعدة فى 1991 بأفغانستان، انتقل إلى السودان فى عام 1996 قبل أن يعود إلى أفغانستان مرة أخرى.

عبد العزيز موسى الجمل: قائد جميع معسكرات التدريب فى أفغانستان، كلف ثلاثة من أعضاء التنظيم بالتدريب على الطيران الشراعى للإعداد لعملية تخليص المعتقلين داخل سجن طره بالقاهرة.

عادل عبد القدوس: مسئول محطة التنظيم فى النمسا، يتولى مسئولية لجنة الأسر فى التنظيم، وهو عضو مجلس شورى التنظيم. قدم للنمسا أكثر من طلب لمنحه اللجوء السياسى.

أحمد حسين عجيزة: كون تنظيم طلائع الفتح حيث اتخذ من اليمن مقراً له. وقد كانت مصر قد تسلمت مجموعتين من أعضاء التنظيم من اليمن والكويت وسوريا.

سيد إمام شريف: تولى إمارة التنظيم فى عام 1991، ثم تنازل عنها للظواهرى، وأصبح مسئولاً عن إصدار الأبحاث والمطبوعات والمنشورات ومنها كتاب العمدة فى إعداد العدة، والهادى إلى سيبل الرشاد.

على أبو السعود: مسئول محطة التنظيم فى أمريكا.

محمد زكى محجوب: تولى مسئولية محطات التنظيم فى سوريا والسودان حيث قام باستقبال العائدين من أفغانستان وأعاد دفعهم إلى مصر لتنفيذ أعمال إرهابية.

أسامه صديق أيوب: غادر مصر عام 1989 إلى أفغانستان، وتنقل بين السودان واليمن والأردن لاستقبال عناصر التنظيم، واستقر به المقام فى ألمانيا منذ مارس 1996.

عصام شعيب محمد: تردد على محطات التنظيم فى الخارج، خاصة اليمن

والأردن، وتولى مسئولية استقبال وتسكين عناصر التنظيم فى الأردن، وقــام بأعمــال سطو فى اليمن للمساعدة فى الإنفاق.

عبد القادر محمود سيد: مسئول تزوير المستندات والوثائق الرسمية بمحطــة التنظيم فى الأردن.

هانى السباعى: من مواليد 1960، حصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس 1985. محامى أُتهم فى قضية الانتماء لتنظيم الجهاد عام 1981، وحصل على البراءة. عقب تخرجه اشتغل بالمحاماة مع منتصر الزيات، وساهم فى تأسيس رابطــة المحامين الإسلاميين مع الزيات وثروت شحاته وعادل عبد المجيد عبد البارى. اشترك فى قضايا الدفاع عن المتهمين فى قضايا العنف الدينى حتى غادر مصر عــام 1993 عندما ورد اسمه فى التحريات ومحاضر أمن الدولة فى قضية طلائع الفتح، وسافر إلى اليمن حيث مكث بها حتى وصل إلى لندن عام 1994 بعد تضليل أجهزة الأمن بإذاعته معلومات تفيد وصوله للنمسا، لكنه وصل إلى بريطانيا حيث احتجز فى سجونها لمــد ستة اشهر. كان رئيساً للجنة الشرعية الرئيسية بالقناطر الخيرية لمدة ثلاث ســنوات، وكاتب منتظم فى جريدة نداء الإسلام التى تصدر من استراليا. ومجلة المنهــاج التــى تصدر من لندن. وهو مؤلف كتاب "الصراع بين المؤسستين الدينية والحاكمــة" وهــو أيضاً عضو بالمنظمة المصرية والعربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية.

طلعت فؤاد قاسم: ولد طلعت فؤاد قاسم فى محافظة المنيا فى 1957/2/6، لأســرة متوسطة الحال، كان لوالده زوجتان وأربعة عشر ولداً وبنتاً، والغريب أن قاسم الــذى نفــذ عمليات عدة ضد الأقباط فى صعيد مصر، قضى فترة الدارسة الأولى فى مدارس يشــرف عليها الأقباط وتتبع الفاتيكان، إذ قضى فترة الحضانة فى مدرسة الراهبات (الفرانسيسكان)، ثم المرحلة الابتدائية ومدتها 6 سنوات فى مدرسة القديس جرجس الابتدائية فى مدينــة

نجع حمادى فى محافظة قنا بعد أن انتقلت أسرته للعيش هناك. ثم انهى المرحلة الثانوية فى مدرسة الشيخ طبرة القاضى، ثم التحق بكلية الهندسة قسم الميكانيكا، وفى الجامعة كان قاسم أحد مؤسسى الجماعة الإسلامية مع كل من: كرم زهدى سليمان، وناجح إبراهيم عبد الله، وفؤاد محمود حنفى وشهرته (فؤاد الدواليبى)، وعلى محمد أحمد الشريف، ومحمد عصام الدين دربالة، وعاصم عبد الماجد، ومحمد ماضى، وحمدى عبد الرحمن عبد العظيم، وأسامه إبراهيم حافظ، وجميعهم اتهموا فى قضية اغتيال السادات.

وأحتل قاسم مكاناً فى مجلس شورى التنظيم الذى تكون من تحالف بين الجماعة الإسلامية وحركات جهادية فى القاهرة، وضم مجلس شورى إلى جانب الأسماء السابقة كلاً من: محمد عبد السلام فرج، وعبود الزمر، وطارق الزمر، ونبيل عبد المجيد المغربى، وأنور عبد العظيم عكاشة.

وأثناء اعتقالات سبتمبر أعتقل قاسم لعدم تمكنه من الهرب، وبعد مقتل السادات، ورد اسمه فى قائمة الاتهام، وكان ترتيبه الـ 11 وعلى الرغم من سجنه بحجة أنه كان يعلم بما سيقوم به التنظيم، تم الإفراج عنه بعد قضاء 7 سنوات سجيناً، ولكن أعيد اعتقاله مرة ثانية إلا أنه تمكن من الفرار إلى السودان، ثم إلى أفغانستان، ثم انتقل للعيش فى بيشاور مع قادة الجماعة ومنهم محمد شوقى الإسلامبولى، ورفاعى أحمد طه، ومصفى حمزة، وعثمان خالد السمان، ومحمد مصطفى نوارة.

▪ أنماط العمليات الخارجية

بعد مرور ثمانية أيام على محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا، تبنى تنظيم الجماعة الإسلامية المحظورة فى مصر العملية، وهدد بتكرار المحاولة. وكانت الجماعة الإسلامية قد أصدرت بياناً بعنوان "الله أكبر وجهادنا لن يتوقف" حمل توقيع

الجماعة، وأشار البيان إلى أن كتائب الشهيد طلعت ياسين همام فى أديس أبابا نفــذت العملية التى تعد مواصلة لعمليات سابقة تمت فى مصر، نفذتها سرية الشـــهيد محمــد حموده وسرية الشهيد مدحت الطحاوى، وأكد البيان أن الجماعة الإســلامية تــرفض سياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وستتصدى لكل من ينهج هذا المنهج.

ورأت الجماعة أنه على الرغم من فشل العملية إلا أنها تثبت أن الحركة الإسلامية صارت لها يد طولى تستطيع أن توجه بها ضربات فى خارج الحدود المصرية، على رغم من كل ما وجه إليها من ضربات فى الداخل والخارج فى السنوات القليلة الماضية.

وأشارت الجماعة فى البيان أن قدرة الحركة الإسلامية على التخطيط والتنفيذ على هذا المستوى العسكرى، حتى على الأرض غير المألوفة الواقعة تحت سلطة طرف ثالــث إذا لم يكن عدواً فهو ليس بالصديق، وتسعى الجماعة إلى توسيع رقعة الصراع إلى خارج السيطرة الأمنية المصرية، وهو ما يصعب معه تحديد اتجاه العمليات، وتجعل تعامل الأمن المصرى مع أعضاء الجماعات تعاملاً مع مجهول لا يمكن التعرف عليه.

وأشارت صحيفة "دى برسا" النمساوية إلى أن خطط المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا قد أعدت فى سويسرا أثناء لقاء سرى لمنظمة الجماعــة الإسلامية حضره رؤساء الأجنحة العسكرية للجماعة الإسلامية فى أوروبا، وأشــارت صحيفة "كورد ديلاسيرا" فى هذا الشأن إلى أنه قد تم القبض على نحــو 17 متطرفــاً عربياً مشتبهاً فى تورطهم فى الإعداد لعمليات إرهابية.

وخلال التحقيق فى القضية اعترف الإرهابى زكريا بشير المحبوس على ذمة التحقيقات فى قضية العائدون من السودان، بأن الإرهابى محمد عمر عبد الرحمن نجل مفتى الجهاد والملقب بـــ"أسد الله" يمثل ضابط الاتصال بين القيادات الإرهابية المصرية والمسئولين السودانيين، ويحظى برعاية خاصة من قيادات السودان، ويستقبل فى مطار

الخرطوم مثل كبار المسئولين.

وفى النشرة التى تصدرها الجماعة الإسلامية تحت اسم "المرابطون" من بيشاور فى باكستان، ويشرف على تحريرها القيادى البارز طلعت فؤاد قاسم، الناطق باسم الجماعة، والذى يقيم فى الدانمارك بعد حصوله على حق اللجوء السياسة هناك فى مطلع عام 1993، أكدت النشرة عزم الجماعة على مواصلة عملياتها ضد المسئولين المصريين حتى إقامة دولة إسلامية فى مصر، وأعلنت مسئولية الجماعة عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك، ويذكر أن هذه النشرة كان قد توقف صدورها لمدة عامين، ثم عاودت الصدور فى يوليو 1995.

وفى 21 أكتوبر 1995، وقع انفجار فى كرواتيا، أسفر عن سقوط قتيلين ونحو 29 جريحاً، وأعلنت الجماعة الإسلامية مسئوليتها عن الحادث، وأصدر التنظيم الإسلامى المصرى بياناً عنوانه "أيها الكروات أفرجوا عن ابن طلال قبل فوات الأوان"، وأعلن أن كتائب الشهيد طلعت ياسين همام التى تعد الجناح العسكرى لـ "الجماعة الإسلامية" نفذت عمليتها الأولى ضد المصالح الكرواتية، واستهدفت مقراً للشرطة فى رييكا، واعتبر المراقبون أن تبنى الجماعة الإسلامية العملية الأخيرة يعد نقلة نوعية خطيرة لنشاط الجماعة، ورأوا أن تمكن التنظيم من تنفيذ عمليات فى دولة أوروبية يثبت انتشار أعضائه فى أماكن مختلفة، ويؤكد قدرتهم على تنفيذ عمليات ضد أهداف أجنبية.

ثم جاء انفجار السفارة المصرية فى إسلام آباد، حيث قام تنظم الجماعة الإسلامية فى 19 نوفمبر 1995 بتنفيذ اعتداء ضد السفارة المصرية فى باكستان، أسفر عن مقتل 15 شخصاً على الأقل وإصابة العشرات بجروح، وذلك رداً على قيام السلطات المصرية بقتل بعض أعضاء التنظيم. وبعد تنفيذ العملية، هددت الجماعة بالقيام بعمليات مماثلة فى دول أخرى، خاصة فى الولايات المتحدة. وأعلنت أن الانفجار نفذه لواء الشهيد خالد الإسلامبولى.

والحادث وقع فى باكستان حيث أنها الدولة التى استقر بها من أُطلـق علـيهم "الأفغان المصريين" من أعضاء تنظيم الجماعة الإسلامية والجهاد بعد انتهاء الحـرب الأفغانية، وكانت باكستان هى محطة الترانزيت الأساسية للقادمين من الدول العربية من أعضاء جماعات التطرف فى منتصف الثمانينات، للعبور منها إلـى مدينـة بيشـاور الحدودية، والانضمام لصفوف المجاهدين. ولا يمكن هنا إغفال دور أسامه بن لادن فى استضافة جماعات الأفغان العرب فى بيت الأنصار الذى أقامه بمدينـة حيـدر آبـاد، ودعمه المادى لمعسكرات التدريب العسكرية فى بيشاور.

ويلاحظ أنه عندما بدأ التضييق على قادة الأفغان المصريين فى باكستان، سافر عدد منهم إلى دول أخرى لمواصلة إدارة مخططات الإرهاب من تلك الدول، أبرزهم مصـطفى حمزة الذى انتقل إلى الخرطوم. وفؤاد قاسم إلى الدانمارك، وأيمن الظواهرى إلى سويسرا، وبقى فى باكستان البعض الآخر مثل: رفاعى أحمد طه، ومحمد شوقى الإسلامبولى.

وقد أعلنت ثلاثة منظمات إرهابية مسئوليتها عن حادث تفجير السفارة المصرية فى إسلام آباد هى: "الجماعة الإسلامية"، و"جماعة الجهاد الإسلامى"، و"منظمة العدالة العالمية". ويذكر أن الجماعة الإسلامية كانت قد أعلنت مسئوليتها أيضاً عـن اغتيـال الدبلوماسى المصرى فى جنيف بسويسرا.

كما حذرت الجماعة الإسلامية قادة الدول الأوروبية من أن الحركة الإسلامية لا يمكن لأى قوة أن تقتلعها، واستبعد مصريون مقيمون فى دول أوروبية أرغام تلك الـدول على تسليمهم لمصر، وحذروا من محاولات مصرية لتنفيذ عمليـات عنـف فـى الخـارج لإلصاقها بهم، وأصدرت الرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسـنة مـن لنـدن نشـرة "الاعتصام" التى اعتبرت أن أجهزة الأمن المصرية تواجه إشكالية كبيرة وهى فى سبيل تنفيذ خطتها بتصفية المعارضين الإسلاميين فى الخارج. وحذر ياسر السرى الحكومة

البريطانية من وقوع أعمال عنف على أراضيها وإلصاقها بالإسلاميين لترحيلهم منها.

وكانت الأشهر الأخيرة من عام 1995 قد شهدت الإعلان عن مجموعة أخرى من المنظمات الإرهابية فى المهجر تمارس نشاطها من عدة دول أوروبية أيضاً، أبرزها:

منظمة العدالة العالمية: وهى التى أعلنت مسئوليتها عن حادثة إسلام آباد، كما أصدرت بياناً يشيد بعملية اغتيال الدبلوماسى المصرى فى سويسرا، وجميع بيانات هذه المنظمة تصدر من بريطانيا.

رابطة العاملين بالقرآن والسنة: وقامت بإصدار عدة بيانات تهدد فيها بعمليات إرهابية بعد حادثة اختفاء طلعت فؤاد قاسم، وغير معروف مكان تواجدها.

المرصد الإعلامى الإسلامى: ويمارس نشاطه من لندن، وتزعم بياناته أن له فروعاً مختلفة فى جميع أنحاء أوروبا والبلدان العربية.

وشهد عام 1995 وقوع أربع عمليات عنف كبرى خارج الأراضى المصرية:

1- اغتيال المحلق التجارى فى سويسرا فى يناير 1995.

2- محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا 26 يونيو 1995.

3- إطلاق النار على موظفة دبلوماسية فى مدريد فى أغسطس 1995.

4- تفجير السفارة المصرية فى باكستان فى نوفمبر 1995.

وقد حذرت جماعة الجهاد فى 14 ديسمبر 1995، حكومة باكستان من تسليم المتطرفين المصريين إلى القاهرة. وهددت الجماعة باكستان بارتكاب أعمال إرهابية داخل أراضيها وخارجها. وكانت مصر وباكستان قد وقعتا على اتفاقية لتسليم المجرمين فى يوليو 1995، تسلمت مصر بمقتضاها عشرة متطرفين مطلوبين للمحاكمة. قبل أن تصدر جماعة الجهاد نشرة حملت اسم "المجاهدون"، تعهدت فيها بمواصلة العمليات الانتحارية ضد أهداف مصرية.

وأكدت الجماعة فى بيان أصدرته بلندن أن وراء استبعاد اللواء أحمد العــادلى مدير مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت من منصبه، اختراق الجماعة لمباحث أمــن الدولـــة، وتسريب خطة تصفية قيادات الخارج. وكذلك الكشف عن شخصيات مجموعة الضباط المكلفة بالتنفيذ. كما أكد البيان أن تقارير قدمتها المخابرات العامة وأمن الرئاسة للقيــادة السياســية، كشفت أن الصدفة وحدها كانت وراء الكشف عن مجموعة من الإرهابيين كانت مكلفة بتنفيذ خطة استهدفت بعض الشخصيات المهمة، وعلى رأسهم العادلى وأبناء الرئيس مبارك.

وعقب وقوع حادثة الأقصر الإرهابية، والتى راح ضحيتها حوالى 58 ســائحاً أجنبياً و4 مصريين بجانب العديد من الإصابات (حوالى 25)، أصدر تنظيم الجماعـــة الإسلامية بياناً، أعلنت من خلاله إحدى سرايا كتائب الشهيد طلعت ياسين همام قيامها بتنفيذ العملية، وقررت أن العملية كانت تهدف إلى الإفراج عن عمر عبد الرحمن الذى يقضى عقوبة السجن مدى الحياة فى أحد السجون الأمريكية، وكذلك القيادات التاريخية للتنظيم الموجودين فى السجون المصرية من خلال احتجاز هؤلاء والتهديد بقتلهم.

وقرر بيان الجماعة أن التنظيم سيواصل عملياته العسكرية الخاصة إلى أن تتم تلبية العديد من المطالب، ومن بينها: قطع العلاقات مع الكيان الصهيونى، وعدم الإذعـــان للإدارة الأمريكية، وإعادة الشيخ عمر عبد الرحمن إلى مصر، وإطلاق المعتقلـــين مـــن الجماعات، وإلغاء المحاكمات العسكرية. وكرر البيان تحذيره لرعايا الدول الأجنبية من زيارة مصر، ونصحت منظمة أنصار الشريعة السياح بعدم زيارة البلاد.

▪ الإستراتيجية السياسية للجماعات فى الخارج

جدد تنظيم الجهاد تأكيد التزام عناصره بمبادرة وقف العمليات الإرهابية داخل مصر، ودعا القيادى أسامة أيوب الحاصل على اللجوء السياسية فى ألمانيا قادة التنظيم فى الخارج إلى

الكف عن البيانات المثيرة والتحريضية، والتى اعتبر أن ضررها أكثر من نفعها.

وشدد أسامة أيوب على أن نداء وقف العمليات الذى صدر فى فبراير 2000 من تنظيم الجهاد، ولاقى ترحيباً واسعاً لدى قادته وأعضائه داخل مصر وخارجها، وأيده كثير من قيادات تنظيم الجهاد فى مصر، مازال هو موقفنا الثابت الذى يعتقد أن يؤتى ثماره بالإفراج عن 840 معتقلاً بينهم عدد كبير من تنظيم الجهاد، وهذا لأول مرة منذ عام 1990. ورأى البيان أن الأوضاع مع المبادرة تسير إلى الأفضل وفى صالح الإسلام والمسلمين.

وأعلن أكثر من 50 عضواً فى تنظيم الجهاد تأييدهم لنداء أسامة أيوب، ففى أثناء جلسة محاكمة النظر فى تجديد حبس عدد من المتهمين فى تنظيم الجهاد، طلب عمرو عبد العزيز الروبى من رئيس المحكمة تلاوة بيان باسم المتهمين داخل السجون. وبعد إطلاع رئيس المحكمة علية، تلا المتهم البيان الذى جاء فيه: "يعلن المعتقلون والمتهمون على ذمة قضايا الجهاد، والمحبوسون حالياً فى سجن استقبال طره تأييدهم التام وترحيبهم بمبادرة الأخ أسامة أيوب صديق قيادى الجماعة المقيم فى الخارج، ويأكدون أن بيانه الذى أصدره يؤكد الاستمرار فى موقفنا الثابت من التزام المبادرة، وذلك لإفساح المجال للدعوة الإسلامية الصحيحة".

ودعا البيان قادة الجهاد المقيمين فى الخارج إلى تأييد مبادرة أيوب، مؤكداً أنها تعبر عن إرادة كل المعتقلين والسجناء من عناصر التنظيم داخل مصر، وشدد على أن المبادرة تتفق مع شرع الله الحنيف، وأنها بدأت تؤتى ثمارها.

وجاء هذا البيان خلال محاكمة مجموعة فى القضية 718 لسنة 1996 المعروفة باسم إعادة إحياء تنظيم الجهاد، وبها أكثر من 80 متهماً غالبيتهم من العائدين اللذين تسلمتهم مصر من أكثر من دولة. وتضم القضية خمسة متهمين من بين المجموعة تسلمتهم مصر من الكويت، ومثلهم من السعودية والإمارات وليبيا واليمن،

وأثنين من أفغانستان، وثلاثة تمت استعادتهم من جنوب أفريقيا، منهم طـــارق مرســـى وهبة الموقع على البيان. كما تضم القضية قادة الجهاد الهاربين بالخارج وعلى رأسهم أيمن ومحمد الظواهرى، وأحمد حسين عجيزة، وثروت صلاح شحاتة.

وأصدرت مجموعة من السجناء بسجن وادى النطرون بيان تأييد لمبـــادرة وقـــف العنف التى أطلقها أسامه أيوب، استجابة لنداء نبيل المغربى أحد القادة التاريخين للتنظيم.

وفى تطور لاحق أعلن قادة جماعة الجهاد فـــى الخــــارج أنهـــم سيواصـــلون عملياتهم المسلحة ضد نظام الحكم فى مصر إلى أن يتمكنوا من الإطاحة بـــه، حيـــث شككت نشرة المجاهدين التى يصدرها قادة الخارج فى جدوى المبادرة، الأمر الذى دفع قيادات الداخل إلى المسارعة بالتأكيد على أهمية المبادرة وتمسكهم بها.

وأكد قياديون بارزون فى تنظيمى الجهاد وطلائع الفتح، اســـتمرار تمســـكهم بإعلانهم السابق بوقف العنف والعمليات الإرهابية، ودعا بيانـــان صـــدرا عـــن قـــادة الجماعتين، وعلى رأسهم: أحمد يوسف، ونبيل المغربى، وصـــلاح بيـــومى، ومحمـــد طارق المغربى، وحلمى عكاشة، ومحمد سمير عبيد إلى نبذ العنف، وســـلوك الـــنهج القديم فى الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنه.

▪ استراتيجية دول الخارج

منذ عام 1996 فرضت الدول الأوروبية قيوداً على دخول عناصــــر تنتمـــى إلـــى الجماعات الإسلامية إلى أراضيها، بل والقبض عليهم فى بعض الأحيان. ففى فبراير 1999، بدأت الدانمارك فى محاكمة ثلاثة مصريين متهمين بالإرهاب، ورغم إطلاق سراحهم إلا أن الشرطة الدانماركية أكدت أنها تمتلك أدلة تثبت تورطهم فـــى أعمـــال إرهابيـــة وتوزيـــع منشورات تدعو إلى العنف والقتل بعيداً عن دعمهم لتنظيم الجماعة الإسلامية المصرى.

وفى لندن منعت السلطات البريطانية عقد مؤتمر جماعة المهاجرين، ثم بـدأت تسعى للقضاء على هذا الكابوس، ففى 6 مارس 1999، اعتقلت الشرطة البريطانية ثلاثـة إسلاميين فى إطار قوانين مكافحة الإرهاب، كان من بينهم أبو حمزة المصـرى، وياسـر السرى، وكانت الشرطة البريطانية قد سبق واعتقلت خمسة من الإسلاميين المصريين فى 23 سبتمبر 1998، وهم: هانى السباعى، وأسامة حسن محمد، وسيد عبد المقصود، وسيد عجمى معوض، وإبراهيم العيداروس. وفى 1999 بدأت السـلطات الأمريكيـة تحقيقاً مع أصولى أمريكى من أصل مصرى هو على أبو السعود، حيث تم احتجازه فى سجن مانهاتن على ذمة قضية تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد تخوف الغرب من تسليم مصر إسلاميين يعيشون فى المنفى، إذ ترى منظمات حقوق الإنسان أنهم ربما يتعرضـون للتعـذيب، والمحاكمة العسكرية التى لا تتيح حق الاستئناف، سلمت السويد مصر فـى منتصـف ديسمبر 2001 الإسلامى المصرى أحمد حسين عجيزة المحكوم عليه غيابياً بالسـجن لمدة 25 عاماً، لإدانته فى القيام بأنشطة متفرقة، فيما وصفه محللون بأنه تغيـر فـى موقف العواصم الغربية ربما يؤدى إلى إعادة إسلاميين آخرين إلى القاهرة، ومنذ 11 سبتمبر أحالت دول عربية مئات الإسلاميين إلى محاكم عسكرية، أو محاكم أمن دولة.

وفى إطار تجفيف منابع التمويل المادى، نجحت مصر فى الاتفـاق مـع دول النفط على تنظيم عملية جمع التبرعات. وفى 25 أبريل 1998، أقر مجلس الـوزراء الكويتى مشروع بروتوكول بين حكومتى الكويت ومصر، يقضى بافتتـاح مقـر المكتـب الكويتى للمشروعات الخيرية فى مصر، ويهدف إلى ضبط التبرعات الواردة إلـى مصـر، خاصة بعد الشكوى من دعم تيارات إسلامية فى الكويت للمتشددين الأصوليين فى القاهرة.

المراجـــع

تمت الاستعانة فى هذا الفصل بما أذاعته بعـــض وكـــالات الأنبـــاء العربيـــة والعالمية، إلى جانب ما نشرته العديد من الصحف والدوريات، وهى:

- الأحرار
- الأخبار
- الأسبوع
- الأنباء
- الأهالى
- الأهرام
- الأهرام العربى
- الأهرام المسائى
- الجمهورية
- الحياة
- الدستور
- السياسة
- الشرق الأوسط
- صباح الخير
- العالم اليوم
- العربى
- القدس العربى
- النشرة الدولية الخاصة
- الوطن العربى
- الوفد

الفصل الثانى

عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية الطريق المصرى*

مقدمة

أولاً :

يهدف هذا الفصل إلى دراسة عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية مع التطبيق على الخبرة المصرية.

وفى سبيل ذلك، سنتبع تقنية منهجية محددة، ألا وهى تقنية توليد النماذج من المادة المتوفرة **DATA DRIVEN MODELS** حيث تساعدنا هذه التقنية على عدم المصادرة على المطلوب، والقيام بتصدير ما ننحاز إليه فى إطار مفهومى حاكم للدراسة. ذلك أن الدراسة تقوم بعرض المادة العلمية، تمهيداً لاستخلاص النموذج نتيجة لعرض المادة.

والدراسة تقع فى ثلاثة أجزاء: أولها يحدد عوامل ومسارات الخروج من

---

* تم إعداد هذا الفصل بالاشتراك مع د. عمّار على حسن.

مصر، وثانيها يعرض لنمط الانتشار العالمى للمصريين المنطوين تحت جناح الحركة الإسلامية الراديكالية، وثالثها يوضح طبيعة المنطق الإستراتيجى الــذى اتبعتــه هــذه الحركة كنتيجة مولدة من عملية العولمة.

ثانياً:

يتبادر إلى أذهان كثير من الباحثين، وصناع القرار ومتخذيه، والقائمين علــى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية فى دول شتى، أن حدث الحادى عشر من ســبتمبر كــان تعبيراً جلياً عن "تعولم" الحركة الإسلامية الراديكالية، من منطلق أنها استطاعت أن تمــس عصب أكبر دولة فى عالمنا المعاصر، عسكرياً واقتصادياً، وهى الدولة التى تقود العولمة، وتصنع الجزء الأكثر أهمية من أشكالها وآلياتها ومقاصدها، خاصة فى مجــالات المــال وتقنيات المعلومات والاتصال والاستراتيجيات. ومما زاد من وجاهة هذا التصور وأعطــاه مصداقية نسبية، أن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية حيال الحدث المذكور أخذ صــيغة عالمية، من خلال سعى واشنطن إلى بناء تحالف دولى مناهض للإرهاب، ومــن خــلال استغلالها له فى تحقيق أهداف استراتيجية عميقة ترتبط بسعيها إلى قيادة "العولمة".

وهذا التصور يبدو دقيقاً إن كنا بصدد تقويم القدرة التى وصل إليهــا تنظــيم حركى ذو أهداف سياسية، تتعدى حدود الدول التى ينتمى إليها أفــراده، وتحــاول أن تلعب دوراً ما فى السياسة الدولية المعاصرة برمتها. لكن التصور ذاته تعوزه الدقــة، حال الأخذ فى الاعتبار المحطات الزمنية التى مر بها هذا التنظيم فــى طريقــه مــن المحلية إلى العالمية، انطلاقاً من لحظة البداية التى تشكل فيها، وحتى لحظة الذروة التى تمثلت فى تفجير مبنى مركز التجارة العالمى ومقر البنتاجون، مروراً بمحطات عــدة صنعتها أنظمة سياسية إقليمية ودولية، عبر أجهزة استخباراتها ومخططى سياساتها.

فإذا كان التنظيم الدولى لجماعة "الإخوان المسلمين" جزءاً من كيان الجماعــة،

التى ولدت فى ظرف تاريخى، جعلها تضع نصب عينيها منذ البداية ضرورة أن تعبر القوميات من أجل تحقيق "الخلافة الإسلامية" التى سقطت قبل قيام هذه الجماعة بأربع سنوات فقط، فإن الحركة الإسلامية الراديكالية - ونتحدث هنا عن الحالة المصرية - لم يكن ضمن أولوياتها لحظة تشكلها التحرك خارج حدود الدولة، وتكوين "تنظيم دولى" ما، بل كانت أهدافها محددة فى قضايا محلية أو داخلية، ذروتها تغيير نظام الحكم القائم بالقوة، باعتباره فى نظرها "حكماً كافراً" أو "ظالماً" و "فاسقاً" على أقل تقدير، لأنه "لا يطبق الشريعة الإسلامية"، بالصيغة التى ترى هذه الجماعات أنها تعبر عن "صحيح الإسلام".

ثم جاءت ظروف سياسية، نجمت أساساً عن صراع دولى خلال فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى المنهار والولايات المتحدة الأمريكية، جعلت هذه الجماعات تطل برأسها خارج الحدود المصرية. وبعدها تراكمت الأسباب التى جعلت من "الهجرة" مرحلة ضرورية تكتيكياً بالنسبة إليها، ومن هنا انفتح الباب على مصراعيه أمام "تعولم" الإسلاميين الراديكاليين فى مصر.

والوصول إلى هذه المرحلة لم يتم عبر قفزة سريعة أخذت هؤلاء من التحرك محلياً إلى منازلة أكبر دولة فى عالمنا المعاصر، إذ أن الخروج من مصر لم يغير، طيلة ثلاثة عقود تقريباً، من تفكير قادة وأعضاء مختلف "الجماعات الإسلامية الراديكالية"، وهو التفكير الذى انصب بالدرجة الأولى على أن الهدف الرئيسى هو إسقاط النظام المصرى، بوصفه "العدو القريب"، وبعدها يمكن التفكير فى مجابهة "العدو البعيد"، وفى المقدمة: الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد أن تهاوى الاتحاد السوفيتى وانفرط عقد دول أوروبا الشرقية الشيوعية. ومن هنا كانت "الهجرة" خارج مصر تستهدف تحقيق "التمكن" الذى لم يكن من المتاح الوصول إليه فى مصر نفسها، نظراً ليقظة الأجهزة الأمنية وصرامة السلطة الحاكمة فى التعامل مع أى جماعات خارجة على القانون، وبعد ذلك

تأتى مرحلة "الفتح"، الذى يعنى دخول أعضاء هذه الجماعات إلى مصر فاتحين على غـرار الفتح الإسلامى الأول، الذى تم على يد عمرو بن العاص، فى محاولة إعادة إنتـاج حـدث تاريخى قديم بشكل تبسيطى لا يخلو من سذاجة كبيرة. وعلى هذا الأساس يمكننا فهـم سـر إطلاق تنظيم الجهاد على العناصر التى دفع بها إلى مصر فى عقد التسعينيات مـن القـرن الماضى، لاغتيال بعض رموز السلطة السياسية وضرب السياحة، اسم "طلائع الفتح".

لكن العوامل القديمة التى أسهمت فى إيجاد مسألة "الهجرة" لم تلبث أن رشحت على هذا التفكير، وكان من الصعب أن ينسلخ الراديكاليون الإسـلاميون المصـريون تماماً عن الأطراف التى أسهمت فى تشكيل حركتهم إلـى الخـارج، وتحديـداً إلـى أفغانستان. ومن ثم ما إن خرجت القوات السوفيتية من هذا البلد، ونشبت حرب أهليـة بين فصائل "المجاهدين"، حتى وجد "الراديكاليون الإسلاميون"، الذين انضـووا تحـت مسمى عريض هو "الأفغان العرب" أنفسهم موزعين علـى تكتيكـات واسـتراتيجيات أطراف إقليمية ودولية، بعضها استخدم الهاربين من قيادات الجماعات المتطرفة أوراقاً فى يده يناور بها الحكومة المصرية، وفى مقدمة هذه الأطراف تأتى الولايات المتحدة، التى تردد أنها أجرت اتصالات مع قيادات من "الإخوان المسلمين" و"الجماعة الإسـلامية"، إبان فترة العنف الأخيرة والعصيبة التى مرت بها مصر، وامتدت من 1989 إلى 1997. وبعض هذه الأطراف عول على هؤلاء فى تحقيق أهداف بعيدة المدى تخـص إقامـة "أممية إسلامية"، مثل ما هو الحال بالنسبة للسودان طيلة عقد التسعينيات مـن القـرن المنصرم، أيام نفوذ "جبهة الإنقاذ الإسلامية" التى يتزعمها حسن الترابى.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد بعض الهاربين من بين أفراد "الجماعات الإسلامية" من قوانين اللجوء السياسى فى دول أوروبا، وحصل كثيرون على فرص عمـل فـى بلدان عربية خليجية وغير عربية، ووجد آخرون فى بؤر الصراعات المسلحة، أو مـا

يطلق عليها "البؤر الملتهبة"، فى البوسنة والهرسك، وكوسوفا، والشيشان، وكشمير، وطاجيكستان، والفلبين، مأوى بعد أن أوصدت مصر أبوابها أمامهم، إثر صدور أحكام غيابية عليهم تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة، باعتبارهم ارتكبوا جرائم.

وهذه الأحوال أدت إلى توزع الإسلاميين الراديكاليين المصريين، الذين ينتمون إلى مختلف التنظيمات والجماعات المتطرفة، على دول عديدة تنتمى إلى القارات الست تقريباً. منتفعين من التعاون مع أجهزة استخبارات تارة، ووجود عناصر قادرة على تزوير الأوراق الثبوتية كافة، وتوافر جهات قادرة على التمويل دوماً. وأسهمت الطفرة الهائلة فى وسائط الاتصالات فى ربط هؤلاء جميعاً بمراكز قيادة فى الخارج، وعناصر قيادية داخل مصر نفسها، فى حين أسهم التقدم الملموس الذى شهدته الأعمال المصرفية فى إتاحة فرص كبيرة لتحويل الأموال وغسيلها، من أجل دعم عمليات إرهابية أو دفع مقابل لمتعاونين وأعضاء فى هذه التنظيمات، أو الإنفاق على أسرهم سواء فى الداخل أو الخارج. كما وفرت شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" وسيلة إعلامية رخيصة وسهلة أمام هذه التنظيمات لتصدر صحفها وبياناتها المتتالية.

ولاستعمالها ما جادت به الحداثة فى أعلى صورها، تمددت الحركة الإسلامية بوجه عام لتصبح جزءاً من صور العولمة، واستكملت هذا "التعولم" بمنازلة الولايات المتحدة يوم الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، فى معركة إن لم تكن متكافئة على الإطلاق، فإنها تظهر المستوى الذى وصلت إليه الجماعات الإسلامية الراديكالية فى التنظيم والتخطيط والتنفيذ من جهة، والرغبة الواضحة فى طرح نفسها بقوة على الخريطة السياسية الدولية من خلال "أجندة" موجهة أساساً ضد واشنطن ومعها تل أبيب، من جهة ثانية.

وحتى عام 1997 لم تكن هذه الجماعات الراديكالية قد تعولمت سياسياً بالمعنى الدقيق لهذه المسألة، فهى كانت مهمومة بتحقيق مقصدها فى إزاحة الحكومة، ولم يغب

هذا المأرب عن أذهان قادتها، سواء كانوا فى كهوف أفغانستان أو فى جبال اليمن، أو فى الشقق الوثيرة فى دول أوروبا والولايات المتحدة ذاتها. لكن اشتراك أحد قيـادات جماعة الجهاد وهو أيمن الظواهرى فيما يسمى بـ "الجبهة الإسلامية العالمية لجهـاد اليهود والصليبيين"، جعل هذا المقصد يقبل بجانبه مقصداً آخر وهو "قتال العدو البعيد"، أى الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا على وجه الخصوص، وذلك مع فشل العناصر التى أرسلها تنظيم الجهاد فى النيل من تماسك النظـام المصـرى، أو هـز أركانـه وإسقاطه، بالتوازى مع فشل كافة العمليات الإرهابية التى نفذتها عناصر محلية فى دفع هذا النظام إلى الانهيار أو التسليم، كما كان قادة هذه الجماعات يتوهمون.

وتحت راية الجبهة، المذكورة سلفاً، امتزجت أهداف الراديكاليين المصريين، أو تناغمت، مع أهداف أبعد كانت تدور فى رأس قيـادات راديكاليـة مـن دول عربيـة وإسلامية أخرى، جعلت من الولايات المتحدة "العدو الأول"، لإجبارها علـى سـحب جيشها وعتادها من منطقة الخليج العربى، وإخراجها من معادلة الصراع العربـى – الإسرائيلى. ولم يكن تحول من هذا النوع صعباً على الإطلاق، نظـراً لأن "الأفغـان العرب" عموماً، ليسوا سوى نتاجاً لصراعات عالمية، أيديولوجية واستراتيجية، أكسبتهم خبرة عميقة نسبياً فى التعامل مع قضايا تتعدى حدود أقطارهم، وغذت لـديهم مـيلاً، تنامى باستمرار، إلى إيجاد "أممية إسلامية". وعبرت أدبيات الراديكاليين الإسـلاميين وتصريحات قادتهم، اعتباراً من النصف الثانى من عقد التسعينيات من القرن الماضى، بوضوح وجلاء عن هذا التوجه الجديد، ثم جاءت تحركاتهم لتؤكد هذا، إذ إنها اخترقت حدود الدول القومية، وساحت فى عالم جغرافى تخيلى ينتهى عند نقاط التماس الملتهبة فى العالم الإسلامى، ويعيد إنتاج التصورات الأكثر شمولية التى تحدثت عن دولة إسلامية تمتد من غانا إلى فرغانة، لكن هذه المرة، ليس بطريقة دعوية كما اعتادت تيارات إسلامية

عديدة طيلة القرن الأخير، بل بشكل حركى عنيف، لا يقف عنــد حـــدود الأمنيــات، ولا يعترف بالتغلغل البطئ السلمى المدروس الذى انتهت إليه حركـــات إســـلامية أمميـــة مسيسة مثل الإخوان المسلمين، أو غير مسيسة مثل جماعة "التبليغ والدعوة".

ومع ذلك، فمن الصعوبة بمكان التسليم تماماً بأن الطابع الأممـــى للجماعـــات الراديكالية الإسلامية المصرية صنيع السنوات الخمس الأخيرة فقــط، كمـــا يتصـــور البعض، فهو يشكل جزءاً من خطاب هذه الجماعات منذ زمن، تمحور حـــول ثـــلاث قضايا رئيسية، هى "الخلافة" و"الجهاد" و"العلاقة مع الغرب". لكـــن علـــى المســـتوى العملى، قاد ترتيب الأولويات لدى هذه الحركات إلى جعل تغيير الوضع الداخلى قسراً هو القاعدة الأساسية للانطلاق إلى بناء أنماط عدة من التعاون مع الحركات الإسلامية فى بلدان عربية وإسلامية أخرى، لإسقاط الأنظمة "العلمانية" الحاكمة، ومد يد العـــون، المادى والمعنوى، إلى الأقليات المسلمة فى مختلف البلدان، خاصة فى تلك التى تعانى فيها هذه الأقليات من اضطهاد أو تمييز. ثم أخيراً النظر إلى العالم "غير المتأسلم" على أنه "دار حرب"، يستوجب إحياء "الفريضة الغائبة" فى مواجهته، وهى الجهاد.

ومعنى هذه أن النظرة "عابرة القوميات" فى خطاب الحركة الإسلامية الراديكالية المصرية، وقفت عند حدود التصور الأيديولوجى العام، ولم تترجم إلى حركة فـــى الواقـــع المعاش سوى عام 1995، حيث وجه القضاء الأمريكى اتهاماً إلى أمير "الجماعة الإسلامية" عمر عبد الرحمن بأنه تآمر ضد المصالح الأمريكية، وتورط فى الهجوم على مقـــر الأمـــم المتحدة فى نيويورك وعدة مبانى خاصة بالحكومة الفيدرالية الأمريكية فى المدينة ذاتهـــا، والسعى إلى شن هجمات على منشآت عسكرية أمريكية، والتخطيط لاغتيال الـــرئيس حسنى مبارك أثناء إحدى زياراته للولايات المتحدة. وجاء حدث الحادى عشـــر مـــن سبتمبر ليظهر أن بعض هؤلاء الراديكاليين يشكل جزءاً من حركة عريضة تستخدم أهم

ما توصلت إليه العولمة فى مجالات الاقتصاد والاتصال والمعلومات، وتـرفض فــى المقابل ما تطرحه العولمة فى مجال الثقافة، من خلال تمسكها الصــارم بخصوصــية وهوية "إسلامية" تضع الآخر الأمريكى فى موضع العدو الثقافى والعسكرى والسياسى.

ويسعى هذا الفصل إلى تحديد أوجه "عولمة" الحركة الإسلامية الراديكالية فــى مصر، بدءاً من الإرهاصات الأولى التى أنتجتها مسيرة الخروج من مصر، وانتهــاءً بلحظة الذروة المتمثلة فى حادث الحادى عشر من سبتمبر، وما بين ذلك من محطــات ومواقف عديدة، تراكمت خلالها خبرة هذه الحركة وتطورت تكتيكاتها وآلياتهــا بمــا جعلها تطرح نفسها "فاعلاً" دولياً بعد أن كانت حركة محلية محضة.

ويقتضى هذا الأمر تناول الأسباب التى دفعت عناصر وقيادات هذه الحركة إلى الخروج من مصر، إما بشكل شرعى وتحت عين وبصر السلطة مثلما كان هو الحــال فى مستهل تجربة الجهاد الأفغانى، وإما فراراً بجوازات سفر مزورة، عــلاوة علــى وسائل أخرى مثل الاعتمار والحج والعمل والسياحة، وكلها كانت فى كثير من الأحيان مجرد حيل مكنت أصحابها من مغادرة مصر بشكل آمن.

والوقوف عند حد هذه الأسباب لا يكفى لرســم ملامــح تعــولم الراديكــاليين الإسلاميين المصريين، فالخروج من مصر أياً كان مساره، أو كانت دوافعه، لم يكــن سوى مرحلة تمهيدية، أو بمعنى أدق، كان هو الطريــق الــذى تلمــس الراديكــاليون الإسلاميون فى مصر خطاهم عليه ليصلوا إلى هذه الصورة التى ظهــروا بهــا فــى السنوات الأخيرة. وهذه الطرق أفرزت تنظيمات وقيادات فى الخارج، بعضها انــدمج فى تنظيمات إسلامية أممية، وبعضها ظل يلعب دور الموجه والممول لعناصر وقيادات محلية فى أتون الصراع الذى دار بين الدولة والإســلاميين المتطــرفين طيلــة عقــد التسعينيات، كما سبق الذكر، حيث عبرت تلك التنظيمات عن نفسها فى عدة عمليــات

استهدفت مؤسسات مصرية أهمها السفارة المصرية فى العاصمة الباكستانية إسلام أباد، ومسؤولين مصريين فى مقدمتهم الرئيس مبارك.

وعلى الجانب الآخر تكتمل الصورة "المتعولمة" لهؤلاء الراديكاليين بتناول الأساليب التى انتهجتها الدولة المصرية فى سبيل مواجهتهم، والانتصار عليهم فى النهاية. فكثير من هذه الأساليب كانت تتم فى سياق يتعدى حدود الدولة، ويمس جوهر السياسية الخارجية المصرية، التى عمدت إلى ملاحقة المتطرفين فى الخارج، من خلال اتفاقات تبادل المجرمين مع بعض الدول، والتدخل دبلوماسياً لدى بعضها للحيلولة دون حصول متطرفين إسلاميين على حق اللجوء السياسى، ومتابعة الأنشطة الأمنية فى دول أخرى، لمعرفة تأثيرها على هؤلاء.

وفى حقيقة الأمر، فإن الدولة المصرية قد واجهت على مدار أكثر من عشر سنوات - ولا تزال للمواجهة بقية - شبكة من التنظيمات، تتوزع خيوطها فى بلدان شتى، ولذا بدت معنية أكثر من ذى قبل بأوضاع أمنية وقانونية فى العديد من الدول، سواء تلك التى منحت قيادات حركية إسلامية متطرفة حق اللجوء السياسى، أو تلك التى وفرت لهم المأوى، أو التى أمدتهم بالمال، أو التى دخلها بعض أفراد هذه التنظيمات بطرق غير مشروعة.

وبداية هناك عدة ملاحظات أساسية حول ما سيرد فى هذا الفصل، يمكن ذكرها على النحو التالي:

- رغم كثرة ما ينشر ويذاع حول الحركة الإسلامية الراديكالية فى مصر، فإن التحقق من المعلومات التى ترشح جراء ذلك ليس أمراً يسيراً، بأى حال من الأحوال[1]. فهذه المعلومات يغلب عليها التحيز لأنها صادرة عن فرقاء يريد كل منهم أن ينال من الآخر قدر المستطاع، وفى المقابل يسعى إلى أن يبرر، ما أمكنه، كل ما يبدر عنه من سلوك وأفعال. فسيل المعلومات المتوافرة عن الحركة الإسلامية

يعود أغلبه إما إلى الأجهزة الأمنية أم إلى الحركة نفسها، ورواية كـــل مـــن الجـــانبين للأحداث والوقائع تحمل الكثير من "الذاتوية"، ولا تخلو فى الوقت نفسه من "تمويـــه" أو "تضليل"، توجبه اعتبارات المصلحة، أو مقتضيات أداء المهام كما يراها كل طرف.

لكن البحث العلمى لا يقف مكتوف الأيدى أمام هذه المعضلة، إنما ينتج وسائله التى تحاول التحقق من المعلومات أو على الأقل ترجيح الأقرب إلى الصواب منهـــا، اعتماداً على طرق محددة. وهنا يمكن اللجوء إلى مصادر مستقلة، تكون أقـــرب إلـــى الاستقامة والنزاهة وتبتعد ما أمكنها عن التحيز. ويمكن كذلك رد المعلومات الـــواردة إلى الإطار العام الذى يحكم الحركة الإسلامية الراديكالية من جهة، والسلوك النمطـــى المتكرر للدولة فى التعامل مع هذه الحركة من جهة ثانية، فى كافة المناحى الإعلامية والقانونية والأمنية المرتبطة بقضيتى "العنف السياسى" و"الإرهاب".

ومن الضرورى هنا ربط القول بالفعل، نظراً لأن الثانى هو الذى يبرهن على مدى صدق الأول من عدمه. وفى كل الأحوال فإن كثيراً من الدراسات التى تناولـــت أنشطة الحركة الإسلامية دارت حول "المرجوح" ولم تقطع بيقين، فكثير من الأسرار لا تزال مدفونة، وبعضها مات بمقتل من كانوا يحملونها، وحتى كثيراً ممن بقوا على قيد الحياة من الصعب الوصول إليهم، ليس بالنسبة للأشخاص العاديين فحسب، بل بالنسبة لأجهزة الاستخبارات والأمن، رفيعة المستوى.

وبذلك تبقى المعلومات المتوافرة فى هذا الصدد مستقاة إما من تحقيقات قضائية قادت إلى اعترافات من تمكنت أجهزة الأمن من القبض عليهم، ومعلومات أمنية قدمتها الأجهزة المختصة للقضاء من أجل استصدار أحكام فى إطار صراع الدولة والجماعات المتطرفة، أو اعترافات تمت تحت وطأة التعذيب داخل السجون. لكن حتى فـــى هـــذه الحالة، فإن ما يرد إلينا من معلومات هو فقط ما يتم السماح بنشره وتداوله مـــن قبـــل

أجهزة الإعلام، وما يتطوع بعض المحامين ممن اطلعوا على أوراق القضايا بنشره أو الإدلاء به لأجهزة الإعلام. كما قد تنجم هذه المعلومات عن انفرادات صحفية، تمكن أصحابها من النفاذ إلى داخل الجماعات الإسلامية الراديكالية، أو الحصول على وثائق خاصة بها، أو إجراء حوارات مع قادتها. لكن ما تمنحه الوسيلة الأخيرة يبقى فى حيز "الترجيح" ما لم توجد وسيلة للتحقق اليقينى من صدق ما ورد من معلومات.

ومع ذلك فإن "جمع المتفرق" من المعلومات المستخلصة، مهما كانت متناثرة عبر السنوات، وموزعة على وقائع وأحداث، ومنسوبة إلى تنظيمات وجماعات وشخصيات شتى، يساعد، إلى حد كبير، فى رسم الملامح العامة لأداء الراديكاليين الإسلاميين المصريين فى الخارج، أو من اصطلح البعض على تسميتهم "إسلاميو الخارج"، ومن خلال هذه الملامح يمكن اشتقاق جانب محدد، نحن بصدده فى هذا المقام، وهو "تعولم" هؤلاء الراديكاليين.

- فى ضوء ما تقدم، حول المشكلات المتعلقة بالمعلومات المتوافرة عن الحركة الإسلامية الراديكالية، يمكن القول إن هناك أكثر من مدخل لتحليل ظاهرة الحركة الإسلامية المصرية فى الخارج، أولها يتعلق بتتبع تطور تاريخ قادة هذه الحركة وتحركاتهم وما يصدر عنهم من تصريحات وبيانات، وما يتخذونه من قرارات وأوامر لأتباعهم. وثانى هذه المداخل يرتبط بطبيعة التنظيمات التى شكلها هؤلاء الراديكاليون، أو شاركوا فى تأسيسها، وذلك من حيث خصائص العضوية والتراتبية والأهداف والمقاصد الرئيسية والفرعية. أما المدخل الثالث فيتمثل فى العمليات التى قامت بها هذه التنظيمات، سواء ما نجح منها أو ما لقى فشلاً ذريعاً وبقى عند حدود المحاولة. ويختص المدخل الرابع بالقضايا التى نظرتها المحاكم المصرية بشأن "الإسلاميين العائدين من الخارج"، أو محاكم أجنبية وكان المتهمون فيها من الراديكاليين الإسلاميين المصريين. ويحاول هذا الفصل أن يمزج بين هذه

المداخل الأربعة، فى تحليلها لعولمة الحركة الإسلامية، نظراً لتداخلها وتكاملهـــا فـــى الواقع، ولأن من شأن هذا "المزج" أن يتيح لنا قدرة أكبر على التحليل العلمـــى الســـليم لظاهرة معقدة ومتشابكة مثل الحركة الإسلامية، وخصوصاً "إسلاميو الخارج".

- إذا كانت الجماعة البحثية، ومعها الأجهزة الأمنية المختصة، قد تمكنت من التمييز بين الجماعات الراديكالية فى مصر، بعد أن كانت تضعهم، ولسنوات عدة، فـــى "سلة واحدة"، فإن من الصعوبة بمكان القطع بتصنيف دقيق لبعض الراديكـــاليين المصريين فى الخارج من خلال ردهم إلى أصولهم التنظيمية، أى إلى الجماعات والتنظيمات التى كانوا ينتمون إليها قبل "الهجرة".

فالمعلومات المتاحة تشير إلى أن مسيرة "الهجرة" لم تكن وليدة قضـــية "الجهـــاد" فـــى أفغانستان، كما يتصور كثيرون، إنما سبقتها بسنوات، حيث دفعت الأحـــوال الأمنيـــة الصعبة بعض عناصر الجماعات، التى اصطدمت بالدولة قبل "الجماعـــة الإســـلامية" و"تنظيم الجهاد"، مثل "جماعة المسلمين" المعروفة إعلامياً باســـم "التكفيـــر والهجـــرة" و"جماعة شباب محمد" المعروفة باسم "تنظيم الفنية العسكرية"، إلى مغادرة مصر.

لكن انفتاح الباب على مصراعيه أمام الخروج من مصر لم يتم سوى بإعلان "الجهاد" فى أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتى المنهار، ولأجل هـــذا تـــم تجنيـــد آلاف الشـــباب المصريين من مختلف الجماعات، سواء الراديكالية أم السلفية الدعويـــة، ثـــم تولـــت الظروف التى صادفوها داخل معسكرات التدريب وميادين القتال تـــذويب انتمـــاءات البعض منهم، وفتحت الطريق أمام "اللامنتمين" من بين "المجاهدين" للتماس والتفاعـــل مع عناصر الجماعات الإسلامية، التى أخذت بدورها تشد هؤلاء إلى الانتمـــاء لهـــا، والانضواء تحت لواء أمرائها. لكن هناك من بين الذين ذهبوا إلى أفغانستان من حافظ على ارتباطاته الأصلية، خاصة من ينتمون إلى جماعة "الإخوان المسلمين" التى كانت

سباقة فى الوصول إلى أفغانستان للعمل فى مجال الإغاثة، على وجه الخصوص.

ومن هنا لا نستطيع أن نقول إن كافة المصريين الذين انضموا إلى "تنظيم القاعدة"، أو على وجه الدقة وافقوا على ما أعلنته "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، هم ممن ينتمون إلى تنظيم الجهاد فى مصر، الذى يتزعمه أيمن الظواهرى. وفى المقابل لا يمكن القول بأن كل المنتمين إلى "تنظيم الجهاد" فى الخارج قد انصاعوا تحت راية هذه الجبهة، فهناك من عارضوا انضمام الظاهرى إليها، وهناك من انشقوا عليه بالفعل، واتهموه بالخروج عن الخط العام الذى رسمه التنظيم لمسيرته، والانحراف عن الهدف الرئيسى الذى أخذ على عاتقه تحقيقه، وهو الاستيلاء على الحكم فى مصر. بل أكثر من ذلك، فإنه إذا كان رفاعى أحمد طه، أحد أعضاء مجلس شورى "الجماعة الإسلامية"، قد عدل عن موقفه وسحب توقيعه على بيان إنشاء الجبهة المشار إليها سلفاً بعد أن غضب منه القادة التاريخيون للجماعة، فإنه لا يوجد دليل قاطع على أن الأفراد العاديين من "الجماعة الإسلامية" الذين كانوا على أرض أفغانستان وراقت لهم خطوة إنشاء هذه الجبهة قد عدلوا عن موقفهم، على غرار ما فعل رفاعى طه، الذى يبدو أن عدوله لم يكن عن اقتناع بقدر ما كان انصياعاً لموقف قادة "الجماعة الإسلامية" الحاد.

وتشير المعلومات التى رشحت عن التحقيقات القضائية التى جرت مع "العائدين من ألبانيا"، أو من تسلمتهم مصر من دول عربية وأجنبية، إلى أن هؤلاء كانوا ينتمون، تاريخياً، إلى جماعات "إسلامية" شتى فى مصر. وهذا الوضع يخلق حالة من الصعوبة فى تصنيف الأفراد العاديين من المصريين الذين انضموا إلى "تنظيم القاعدة".

- لا يعنى تركيز هذا الفصل على السلوك "عابر القوميات" للحركة الإسلامية الراديكالية المصرية فى السنوات الأخيرة، أن هذه الحركة كانت من قبل منبتة الصلة عن الواقع، فظاهرة الصحوة الإسلامية بوجه عام كان لها مواقفها من

قضايا خارجية، بدءاً بالحقبة الاستعمارية وانتهاءً بالتداعيات التى ترتبــت علــى حرب الخليج الثانية، وقد كانت للإسلاميين خطوط متقاطعة مــع "الآخــرين"، أو مساحات للقبول والرفض صنعها التكتيك السياسى أحياناً، وبدت أسيرة للأيدولوجيا أحياناً. وبالنسبة للحالة المصرية، يمكن أن تستعيد الأذهــان رفــض الجماعــات الإسلامية توجه السادات إلى المصالحة مع إسرائيل، ورفضهم من بعد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك اتفاق وادى عربة الذى أبرمته الأخيرة مع الأردن. وقبل هذا، وفيما هو أشمل، للراديكاليين الإسلاميين مواقف من مسألة القوميــة العربية، التى تبدو فى نظر الكثيرين منهم بديلاً ممقوتاً عن فكرة "الخلافة الإســلامية"، وهناك من ينظر إلى العروبة على أنها مرحلة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى، علــى غرار ما حدث فى صدر الإسلام، وأن دولة عربية موحدة من شأنها أن تنظم شبكة علاقات متينة مع الشعوب الإسلامية فى ظل المصالح المشتركة.

وقد أججت حرب الخليج الثانية، التى ترتبت على الغزو العراقى للكويــت فــى الثانى من أغسطس عام 1990، التوجه الخارجى للراديكاليين المصريين، لأنها كانت ملمة كبرى أحدثت هزة عنيفة لكافة التيارات السياسية فى العــالم العربــى. وذهــب الإسلاميون فى موقفهم من هذه الحرب مذهبين، الأول ركز على الأسانيد الشــرعية، ومنها حرمة أن يستبيح المسلم دم أخيه المسلم، أو قتال الطائفة الباغية. والثانى أوجدته ظروف التدخل الأجنبى، حيث عارضه الإسلاميون المصــريون بشــدة، أيــا كانــت مبرراته، واستغلوا الحديث عن "بعد دينى للصراع" فى تعبئة الشارع المصــرى لصــالح رؤيتهم التى قدموها آنذاك على أنها الرؤية الناجعة، القادرة على تحقيق العزة للعــرب[2]. لكن هذه المواقف لم تتعد حدود "رد الفعل"، وكانت تسير فى ركاب مواقف تيارات سياسية أخرى عربية، كان من الطبيعى أن تدخل فى غمار جدل موسع حول تداعيات الغــزو

العراقى للكويت، وأن تتخذ مواقف حادة تتماشى مع طبيعة هذا الظرف وآثاره الاستراتيجية. أما ما حدث منذ عام 1997، فهو أمر مختلف، فالحركات الإسلامية الراديكالية لم تكتف بمجرد الجدل، لكنها قررت منازلة أكبر قوة عسكرية واقتصادية فى العالم وهى الولايات المتحدة، بدءاً بمهاجمة المصالح الأمريكية فى الخارج، وحتى مهاجمة رمزى القوة الأمريكية فى عقر الدار الأمريكى، وهما مركز التجارة العالمى ومقر البنتاجون.

- يقتصر هذا الفصل على "الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر"، وليس جماعة الإخوان المسلمين، رغم أنها الأقدم تاريخاً والأوسع انتشاراً والأكثر قدرة على الاستمرار والتعبئة، وقبل كل هذا، هى "القوة الإسلامية" التى تعدت حدود الدولة التى نشأت فيها، من خلال "التنظيم الدولى للإخوان المسلمين"(3)، والتى كانت لها مواقفها من مختلف القضايا السياسية الخارجية، ليس عبر المنتديات والمطبوعات التابعة لها فحسب، بل داخل "البرلمان" المصرى ذاته، حين تمكن الإخوان بعد دخول الانتخابات التشريعية فى عام 1984 مع حزب الوفد، وفى عام 1987 مع حزبى العمل والأحرار، من احتلال عدد ليس بالقليل من مقاعد مجلس الشعب المصرى(4).

وفضلاً عن الإخوان المسلمين، فإن هناك تياراً دينياً واسع الانتشار، يتعدى فى تمدده حدود الدولة القومية، وهو "الطرق الصوفية"، حيث نجد أن بعض الطرق المصرية لها أتباع فى دول عديدة بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة ذاتها. لكن "سكونية" هذا التيار وانسحابه السياسى، أو موالاته للحكم فى مصر عبر التاريخ، وتماهيه فى الفلكلور الشعبى أكثر من تفاعله مع الحالة السياسية، يخرجه من المعادلة التى نحن بصددها الآن. وإذا كانت للطرق الصوفية المصرية مواقف من القضايا الخارجية، فإن هذه المواقف، لا تخرج فى الغالب الأعم عن تلك التى تتبناها الحكومة(5).

- لا يمكن القطع بأن الخطر الذى يمثله "إسلاميو الخارج" على الأمن القومى

المصرى قد انزاح تماماً فى ضوء رد الفعل الأمريكى القــوى والصــارم علــى تفجيرات نيويورك وواشنطن. فرغم العمليات العسكرية التى قامت بها الولايــات المتحدة وحلفاؤها فى أفغانستان، والتى طالت بالطبع العناصر المصرية المنتميــة إلى "تنظيم القاعدة"، فإن وجود ما يُسمى بـــ "العناصر النائمة" داخل التنظيم، وهم أولئك الذين يعملون تحت إمرته فى سرية تامة، يجعل القول بانتهاء الخطر أمراً تعوزه الدقة إلى حد ما. وهناك وقائع محددة تبرهن على صدق هذا الرأى، ففــى شهر مايو من عام 2002، وبينما كانت نيابة أمن الدولة بمصر تواصل تحقيقاتها فى قضيتين، الأولى لتنظيم الجهاد وتضم 26 متهماً بينهم اثنــان هاربــان فــى الخارج، والثانية للجماعة الإسلامية وتضم 24 متهماً، تردد أن ســلطات الأمــن المصرية ضبطت قضية أخرى لتنظيم الجهاد فى منطقة المرج بالقاهرة(6).

ومن هنا تأتى أهمية هذا الفصل الذى يبحث ظاهرة حية، ويحاول أن يسهم فــى فهــم جوانبها وأبعادها، بما يساعد فى التعامل معها على وجه أفضل، بالنسبة لمستقبل مصر.

الخروج إلى العولمة: موجات "هجرة" الراديكاليين الإسلاميين المصريين

تعددت الأسباب التى أدت إلى خروج "الراديكاليين الإسلاميين" من مصــر(7)، فمنها ما تعلق بالضغوط الأمنية الشديدة، ومنها ما ارتبط بالحاجة الاقتصادية، ســواء كانت شخصية، أم كانت من أجل الإنفاق على التنظيمات والجماعات من خلال ضمان مصادر ثابتة للتمويل، ومنها ما ارتبط بأبعاد فكرية، لتأدية فريضة الجهاد، أو البحــث عن "ساحة" لإعداد العدة، والوصول إلى حد "التمكن" الذى يؤهل هذه الجماعات للقدرة على منازلة الدولة بكل ما لها من مصادر قوة. وهناك كذلك أسباب تعلقت بترتيبــات معينة داخل هذه الجماعات وتلك التنظيمات، أهمها حدوث انشقاق فى صفوف "الجماعة

الإسلامية الجهادية"[8]، حيث تمايزت فى جماعتين بعد صدور الأحكام فى قضية الجهاد لعام 1981، وتسبب هذا الانشقاق فى إحباط عدد كبير من أعضاء التنظيم حيال إقامة الدولة الإسلامية المنتظرة، لأن انقسام الصفوف كان معناه فى نظرهم تأخر تحقيق هذا الهدف، ومن ثم فضل الكثيرون من هؤلاء السفر إلى الخارج.

وفى صيغة تعيد إلى الأذهان ما انتهجته جماعة الإخـــوان المســـلمين حيـــث هاجرت أعداد غفيرة تنتمى إليها خلال الخمسينيات والستينيات من القـــرن المنصـــرم فراراً من حكم عبد الناصر، الذى ناصبهم العداء، نجد أن الهجرة خارج مصر لم تكن فى البداية محببة لدى حتى أكثر هذه الجماعات تشدداً. فتنظيم الجهاد نفسه، الذى لجـــأ إلـــى الهجرة أكثر من غيره خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، كان يرفض هذه المسألة فى البداية، الأمر الذى يعبر عنه عبد السلام فرج، الذى كان كتابـــه "الفريضـــة الغائبة" بمثابة المرجعية الفكرية لهذا التنظيم، حين يقول: "هناك من يقول إن الطريق لإقامـــة الدولة الإسلامية هو الهجرة إلى بلد آخر وإقامة الدولة الإسلامية هناك ثـــم العـــودة مـــرة أخرى فاتحين، ولتوفير جهد هؤلاء فعليهم أن يقيموا دولة الإسلام بينهم، ويخرجوا منها فاتحين"[9]. لكن تبدل الظروف دفعت أفراد التنظيم، وغيره من التنظيمات والجماعـــات الإسلامية إلى الفرار من مصر، بطرق مشروعة، وغير مشروعة.

وتمثلت الخطوات الأولى لحركة الخروج فى الهجرة داخل مصـــر، أى تـــرك وادى النيل والهروب إلى الصحراء أو إلى مكان محدد يقتصر على أفراد الجماعة، من أجل تأسيس مجتمع جديد أو بديل، على غرار "مجتمع يثرب"، كما توهم بعض أتبـــاع "جماعة المسلمين"، الذين أطلق على تنظيمهم اسم "التكفير والهجرة"، نظراً لأنه اتبـــع تكفير المجتمع بهجرانه، بدعوى أنه بيئة غير صالحة بالنسبة لأعضاء التنظـــيم. وقـــد جسد يحيى هاشم، الذى كان يعمل وكيلاً للنيابة وترك وظيفته بدعوى أنها "حرام شرعاً"

بعد أن انضم إلى جماعة شباب محمد، هذه المسألة فى تحركاته، فقد لجأ إلى هضـــبة البحر الأحمر المواجهة للمنيا يحتمى بها، ويعد عدته للصدام المسلح مع السلطة أو شن حرب عصابات ضدها، ولكن أجهزة الأمن تمكنت من تحديد مكانه وأتباعه، وداهمته، وقتلته. وعموماً فإن الهجرة داخل مصر قد فشلت لأسباب عديـــدة، أمنيـــة وجغرافيـــة وتنظيمية، مما جعل أذهان الجماعات المتطرفة تتجه إلى الخروج من مصر[10].

وها هو وحيد عثمان أحد أمراء "جماعة المسلمين"، التى ابتدعت مسألة الهجرة الداخلية، يتحدث فى التسعينيات عن الهجرة الخارجية بوصفها "مرحلة حتمية" بالنسبة لجماعته، إذ يقول: "لسنا مطالبين بالجهاد إلا بعد إتمام الهجرة.. الهجـــرة إلـــى أرض يحكمها حاكم عادل حتى ولو كان كافراً.. ونحن نجزم أن البلاد العربية كلها لا يوجـــد فيها هذا الشرط.. ولذلك فالهجرة متاحة فى بلاد أوروبا مثل السويد والنرويج وغيرهمـــا.. وحالياً جميع أرض الله متاح للأخوة الهجرة إليها.. لكن الهجرة الجماعية كما حددها الإمام المرحوم شكرى مصطفى مكانها محفور ومنقوش فى صدور الأخوة.. إنها أرض اليمن، لأنها أرض الحكمة، وهناك العديد من أتباعنا ومن الأخوة يعبدون الله فيها، ويعملـــون وينشرون الدعوة بحرية كاملة، لذلك فإن حاكمها على كفره عادل"[11].

وقبل أن يتولى وحيد عثمان أمر هذه الجماعة، هاجر أميرها السابق وهو محمد الأمين عبد الفتاح وكنيته أبو الغوث، وهو الذى قام بتجميع فلول الجماعة بعـــد إعـــدام مؤسسها شكرى مصطفى، إلى إحدى البلاد العربية، واستقر بها، ثم بدأ يساعد أفـــراد الجماعة على الهجرة إلى العديد من الدول العربية والأوروبية[12].

ولم يكن أبو الغوث أول من نادى بالهجرة الخارجية داخل "جماعة المسلمين"، فقـــد سبقه إلى ذلك الدكتور صلاح الصاوى، الذى انشق على شكرى مصطفى إثر اعتراضه على قرار الأخير بقتل وزير الأوقاف الأسبق الشيخ الذهبى، لأنه أدى إلى كشف التنظـــيم أمـــام

أجهزة الأمن. فالصاوى كان مطلوب القبض عليه فى أحداث سبتمبر عام 1981، لكنه تمكن من الهرب إلى اليمن، وهناك التقى بأحد شيوخ القبائل، وكان ينتمى إلى "الإخوان المسلمين"، ثم اقتنع بفكر الصاوى، وبات يقدم دعماً للجماعة على قدر استطاعته. أما الصاوى فقد تنقل بين مصر والسعودية وباكستان، التى عمل بها أستاذاً بالجامعة الإسلامية[13]. وسلك حسن الهلاوى، الذى كان رفيق الصاوى فى الانشقاق على شكرى مصطفى، المسلك نفسه، فهاجر إلى المملكة العربية السعودية، بعد أن نجح فى الهرب من حكم صادر ضده عام 1977 بالسجن سبع سنوات[14]، لكن مصر تمكنت من تسلمه عام 1993، وعاد ليقضى عقوبة السجن لاتهامه فى عملية "الفنية العسكرية"، ومقتل المقدم عصام شمس خلال أحداث مسجد آدم بحى عين شمس فى القاهرة عام 1989[15].

وبذلك تشكلت "الموجة" الأولى لهجرة الإسلاميين الراديكاليين خارج مصر، وقد تمت، فى الغالب الأعم تحت وطأة الظروف الأمنية القاسية، التى مرت بها "جماعة المسلمين" وجماعة صالح سرية، بعد أن اكتشفت أجهزة الأمن أمر هاتين الجماعتين، وراحت تتعقب المنتمين إليهما. ولم تقتصر الهجرة على أتباع هاتين الجماعتين، بل نجد أن العديد ممن ينتمون إلى التيار التكفيرى بوجه عام، والسلفيين وبعض عناصر تنظيم الجهاد، قد هاجرت إلى العراق واليمن والسعودية[16]، بحثاً عن الأمان والرزق فى آن واحد. لكن هؤلاء المهاجرين لم يغب عن أذهانهم أن عدوهم الأساسى هو النظام الحاكم فى مصر، ولم تتعد أمانيهم إزاحة هذا النظام وإسقاطه، والقفز إلى سدة الحكم.

أما الموجة الثانية للهجرة فقد صنعتها تجربة "الجهاد الأفغانى"، بكل تداعياتها الإقليمية والدولية، ولعبت فيها الولايات المتحدة، التى وجدت فى تورط موسكو فى أفغانستان فرصة سانحة لاستنزاف قدرات منافسها التقليدى آنذاك وهو الاتحاد السوفيتى، دوراً مهماً فى إيجاد هذه الموجة. فواشنطن قررت وقتها "نسج علاقة بين المخابرات الأمريكية والجماعات

الإسلامية، ليست العاملة فى الساحة الأفغانية فحسب، إنما أيضا تلك التى تعمل فى منـــاطق أخرى بهدف توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال السوفيتى للأراضى الأفغانية.. وتم افتتـــاح أول مركز لاستقبال المتطوعين الراغبين فى السفر إلى أفغانستان بولاية نيويورك بواســطة مصطفى شلبى، الذى استضاف الشيخ عمر عبد الرحمن فى أمريكا بعد ذلك، وحسبما تشير المعلومات فإن هذا المركز وفروعه، التى بلغت 17 فرعاً فى أمريكا، لعب دوراً مهماً فـــى سفر مواطنين عرب هاربين من بلادهم إلى أفغانستان"(17).

وبات من المتداول بين الإعلاميين والباحثين ورجال الأمن والساســة أن الــرئيس السادات قد تعاون مع الولايات المتحدة فى هذا التوجه تماماً، بعد أن أقنعه الأمريكـــان بـــأن مباركته لتجربة الجهاد الأفغانى سيزيد من أسهم مصر إعلاميـــاً ودبلوماســـياً فـــى العـــالم الإسلامى، بما يعوضها عن القطيعة العربية التى نجمت عن توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مـــع إسرائيل. كما سيتيح ذلك لمصر التخلص من ترسانة الأسلحة القديمة ببيعها إلى المجاهـــدين الأفغان، الذين كانوا يتلقون دعماً سخياً من الدول العربية النفطية، علاوة على أموال صندوق دعم الجهاد الأفغانى الذى أنشأته الولايات المتحدة، وكذلك حصيلة الاتجار فى المخدرات.

ومن ثم أطلقت السلطات يد الجماعات الإسلامية لتعبئة الشباب المصرى للجهاد فى أفغانستان، الأمر الذى تعكسه بجلاء مجلة "الدعوة"، لسان حال جماعة الإخوان المسلمين فى السبعينيات وبداية الثمانينيات، فى تتبعها للمؤتمرات والنـــدوات التـــى كانـــت تعقـــدها الجماعات الإسلامية داخل الجامعات لنصرة المجاهدين الأفغان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، المؤتمر الذى انعقد فى جامعة المنيا يوم التاسع من فبراير عام 1979، والـــذى طالب بدعم المجاهدين الأفغان، ونصرة الثورة الإسلامية فى إيران(18). وكذلك المؤتمر الذى عقده طلاب جامعة الأزهر فى شهر يناير عام 1980، وطالبوا فيه بفـــتح بـــاب التطوع للقتال فى أفغانستان، وتيسير أمر التدريب على السلاح أمام الشباب، من أجل

السفر إلى ساحة الجهاد هناك، كما طالبوا حكومات الدول الإسلامية بدعم "المجاهدين" وقطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو(19). وكان المؤتمر الأخير جزءاً من نشاط مؤسسة الأزهر، التى طالما نظمت مؤتمرات، تحدث فيها مسؤولون مصريون عن ضرورة دعم الشعب الأفغانى، بما كان يتماشى مع الخط السياسى العام للنظام الحاكم وقتها فى تشجيع "التيار الدينى" من أجل حصار القوى اليسارية التى كانت تناوئ السادات.

ومن هنا لم تخف الجهات الرسمية فى مصر، التى كانت من أوائل الدول التى أدانت الغزو السوفيتى لأفغانستان، تأييدها للمجاهدين الأفغان، حيث أعلن كمال حسن على وزير الدفاع آنذاك عن تدريب الثوار الأفغان فى معسكرات الجيش المصرى، فى حين دعت الأمانة العامة للحزب الوطنى الحاكم، غير مرة، الشعب المصرى إلى التبرع للمجاهدين، ودعا مجلس الشعب نفسه إلى إرسال متطوعين إلى أفغانستان(20). وقد تردد أن مصر استعملت مطار قنا فى تحميل الأسلحة والمتطوعين إلى أفغانستان.

واستجابة للدعوات الرسمية وغير الرسمية نشطت النقابات المهنية فى جمع التبرعات، وحشد المتطوعين، الذين تكاثر عددهم بعد أن دأبت مجلة الدعوة على نشر أرقام هواتف وعناوين مكاتب ضيافة المتطوعين فى باكستان(21)، وهى مكاتب كانت مجهزة تماماً لاستقبال هؤلاء، فى ظل وفرة مالية أوجدها دعم خليجى ملموس، خاصة من قبل السعودية، التى لعبت دوراً بارزاً فى هذا الصدد، مدفوعة بصيانة أمنها القومى من ناحية، حيث كانت تخشى من وصول الجيش السوفيتى إلى مياه المحيط الهندى ومنها إلى بحر العرب، ومن ناحية ثانية كان هذا التوجه استجابة لطلب أمريكى صريح لدول الخليج جميعاً بتقديم المساعدات المالية للأفغان. وبالنسبة للسعودية فإن الوقوف إلى جانب الجهاد يحافظ للمملكة على دورها التقليدى الذى تلعبه على صعيد العالم الإسلامى. وفى هذا الشأن برز دور "الهيئة العامة لاستقبال التبرعات للمجاهدين

الأفغان" التى رأسها الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وشاركت فـــى الإشراف عليها وزارتا الداخلية والمالية، واللتان أسستا بدورهما لجنة ميدانية دائمة تقيم طوال السنة فى باكستان من أجل الوقوف على احتياجات المجاهدين، أطلق عليها اسم "لجنة الإغاثة السعودية"، وأنيطت بها مهمة تأمين المســاعدات الاقتصـــادية للأفغـــان والمجاهدين العرب على حد سواء[22]. علاوة على ذلك قامت جمعية الهلال الأحمـــر السعودى بتقديم مساعدات طبية وعلاجية للمجاهدين وأسرهم المهاجرة، جنباً إلى جنب مع القوافل الطبية التى خرجت من مصر وغيرها من بلدان العالم العربى.

وقد كان يتم توزيع المخصصات المالية التى وفرتها الهيئة المذكورة لحركـــة الجهاد الأفغانى على النحو التالى:

أوجــه الإنفاق	القيمة "بالريال السعودي"
تجهيز المجاهد أثناء الغزو	12000
معونة لأسرة المجاهد (سنويا)	3000
كفالة اليتيم (سنويا)	3000
كفالة الأرامل والمعوقين (سنويا)	2500
راتب الداعية (سنويا)	3600
راتب المعلم	2500
مكافأة الطالب المتفرغ	900
قيمة الخيمة	350
بناء غرفة سكنية	500
بناء مسجد صغير	5000
بناء جامع	10000
حفر بئر عادية	5000
حفر بئر ارتوازية	50000
بناء مدرسة	20000

* المصدر: كتاب "الجهاد: المنطلق السعودى لنصرة الحق"، ص 90 (أنظر الهوامش)

وفى خضم هذه التعبئة، وجد أتباع الجماعات الإسلامية فرصة سانحة للخروج من مصر. ومن جانبها غضت الدولة فى هذا الوقت الطرف عن رحيل أفراد هذه الجماعات، إذ وجدت فى هذا المسلك سبيلاً للتخلص منهم. وقد كان خروج أتباع هذه الجماعات إلى أفغانستان إما هرباً من الملاحقات الأمنية، وإما بحثاً عن مكان مناسب للتدرب على القتال وإعداد العدة لتفجير "الثورة الإسلامية"، إذ إن القتال فى مناطق وعرة مثل جبال أفغانستان يؤهل أفراد هذه الجماعات للعمل بيسر فى مسرح العمليات الداخلية. فضلاً عن ذلك، فإن الذهاب إلى أفغانستان يخلق فرصة التلاقى مع عناصر راديكالية من بلدان عربية وإسلامية أخرى "بما يتيح إقامة خطوط تنظيمية معها تكون بمثابة الدعم اللوجستى وتساعد على تكوين أممية إسلامية راديكالية تنازع أممية الإخوان، ولا بأس هنا من إمكانية التعاون والتنسيق مع بعض الحكومات الإسلامية"(23).

ومع مطلع عام 1984 قرر تنظيم الجهاد إيفاد من يتم الإفراج عنه ممن حوكموا فى قضية الجهاد الكبرى إلى أفغانستان، فى حين بدأت "الجماعة الإسلامية" تحذو حذو الجهاد فى هذا الشأن عام 1985، بعد أن كانت تركز جهودها، عقب خروج كوادر الصف الثانى من السجن، على استعادة نفوذها فى صعيد مصر. وكان عدلى يوسف، واسمه الحركى أبو صهيب، أول من وصل إلى أفغانستان عن طريق السعودية، التى ذهب إليها حاجاً ضمن فوج من جامعة أسيوط، وتبعه على عبد الفتاح، واسمه الحركى أبو اليسر، فاراً من ملاحقات أمنية شديدة، ولحق به محمد شوقى الإسلامبولى. وبينما انضم أفراد "الجماعة الإسلامية" الذين تمكنوا من الذهاب إلى أفغانستان إلى عبد رب الرسول سياف، الذى تولى فيما بعد منصب رئيس الحكومة المؤقتة للمجاهدين الأفغان فى المنفى، التحق أفراد تنظيم الجهاد بالحزب الإسلامى الذى يتزعمه قلب الدين حكمتيار(24). وراح كل من سياف وحكمتيار يشجعان على هجرة

أفراد الجماعة التى تتحالف معه، فى سياق توازنات القوى بين الفصـــائل الأفغانيـــة، ترتيباً لمرحلة ما بعد إنهاء الاحتلال السوفيتى.

وعلى الأراضى الأفغانية راح المهاجرون من "الجماعة الإسلامية" يوطـــدون وجودهم، من خلال إقامة معسكر للتدريب فى منطقة حدودية تدعى "جاجي" أطلقوا عليه اسم "معسكر الخلافة الإسلامية"، ثم اضطرتهم الظروف المناخية القاسية، حيث البرودة الشـــديدة، إلى نقل المعسكر إلى منطقة "خلدن"، وأطلقوا عليه اسم "معسكر الشـــهيد صـــهيب"، تخليـــداً لذكرى عدلى يوسف الذى قتل فى إحدى العمليات العسكرية بأفغانستان فى السادس عشـــر من مايو عام 1990. وقد قسم قادة "الجماعة الإسلامية" فى أفغانستان العمـــل بيـــنهم، فتولى رفاعى طه ومصطفى حمزة وعدلى يوسف مســـئولية التـــدريب العســـكرى، وآلـــت مسئولية الرعاية الطبية إلى خالد حنفى، وأنيط الإشراف على مجلة "المرابطون" إلى كل من طلعت فؤاد قاسم وأسامة رشدى[25]. أما المنتمون إلى تنظيم الجهاد، بقيادة أيمن الظواهرى، فقد تقاربوا من أسامة بن لادن، واستفادوا من أمواله فى تلقى التدريبات العســـكرية، وجلـــب الأتباع من مصر، وإصدار مجلة "الفتح" ومن بعدها "الجهاد"، لتكون لسان حالهم.

وحينئذ ظهرت ثلاث طرق لجلب عناصر الجهاد والجماعة الإسلامية من مصر إلى أفغانستان[26]: الأول يمر بفرع شركة محمد بن لادن بالقاهرة، حيث تولت مهمـــة تسفير أعداد غفيرة من العمال المصريين للعمل فى مشروع توسيع الحرمين الشريفين، الذى أسندته السلطات السعودية إلى هذه الشركة، التى تؤول ملكيتها إلى والد أسامة بن لادن. ويقال إن الشركة كانت لديها أوامر مفتوحة من وزارة الداخلية السعودية، والتى نسقت مع السفارة السعودية بالقاهرة فى هذا الشأن، من أجل جلب القوى العاملة مـــن المهرة والفنيين والمهندسين والموظفين. واندست بـــين هـــؤلاء أعـــداد كبيـــرة مـــن الراديكاليين الإسلاميين المصريين، الراغبين فى الجهاد بأفغانستان، كان يتم تجنيـــدهم

سراً بالاتفاق مع أسامة بن لادن شخصياً، والذى فتح لهم بيت ضيافة بالسعودية لاستقبالهم، وكان بمثابة منطقة وسطى بين مصر وباكستان. أما الطريق الثانية، فكانت عبر مكتب هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالقاهرة، إذ عمل على تسفير أعداد غفيرة من الشباب المصرى للعمل فى مكاتب الإغاثة ببيشاور. وقد استفادت شركة محمد بن لادن من المشروعات التى دشنتها الهيئة فى أفغانستان، فأسهمت فى إقامة خمسة عشر منشأة صحية فى بيشاور، عمل فيها تسعمائة عربى، بينهم ثلاثمائة مصرى، فى مقدمتهم محمد شوقى الإسلامبولى. والطريق الثالثة عبر "رابطة العالم الإسلامى" بالقاهرة، ومقرها الرئيسى مكة المكرمة.

وفى بيت الأنصار كان الشباب المصريون يستبدلون جوازات سفرهم المستخرجة من مصر بأخرى ينتحلون فيها أسماء حركية، يستخدمونها فى السفر إلى باكستان[27]. وهناك روايات تتحدث عن أنهم كانوا يتسلمون مجرد "وثائق سفر"، يخرجون بها من السعودية إلى إسلام أباد، باتفاق سرى بين السلطات السعودية ونظيرتها الباكستانية[28].

وبالطبع لم يكن كل الخارجين من مصر إلى السعودية بقصد الحج أو العمرة ينوون الذهاب إلى أفغانستان، فالبعض ذهب إلى الأراضى المقدسة وليس فى ضميره سوى أداء هذه الفريضة فقط، ثم قادته الظروف إلى تغيير وجهته، بحيث وجد نفسه فى النهاية فى أفغانستان. وهناك من كان يحصل على تأشيرة حج أو عمرة تتيح له الدخول إلى الأراضى السعودية وهو يقصد أساساً أن يتسلل إلى داخل السعودية بعد أداء العمرة بحثاً عن عمل، لكن فشله فى الحصول على فرصة عمل ضيق خياراته تماماً، لتنتهى فى خيار واحد وهو الذهاب إلى أفغانستان. ففى ظل البطالة وضيق الحال "يقيم هؤلاء الشباب فى منطقة الحرم المكى حيث أداء الفرائض وتدبير الطعام المجانى وإمكانية الاتصال ببعض المصريين أو السعوديين لتدبير مكان للنوم أو البحث عن فرص عمل. وهنا يقوم المجند أو الكادر المخصص لتجنيد أعضاء جدد بمتابعة الهدف وممارسة

أشكال متعددة من التأثير النفسى عليه عبر الدعوة للجهاد.. ويعمل القائم بالتجنيد على توفير كافة التسهيلات للسفر إلى معسكر الأنصار السعودى فى بيشاور"[29].

أما الموجة الثالثة للهجرة فتخص أفراداً وقيادات من الجماعات الإسلامية كانوا مطلوبين لأجهزة الأمن وتمكنوا من الفرار خارج مصر، إما بالتسلل عبر حدود مصر مع ليبيا والسودان، أو بجوازات سفر مزورة. وقد أوفدت "الجماعة الإسلامية" أحد كوادرها الرئيسية وهو نبيل عبد الفتاح إلى ليبيا، ليكون همزة الوصل بينهم وبين قيادات وأفراد الجماعة فى مصر، من جهة، ويسهل سفر وعودة مجموعات من القاهرة إلى بيشاور والعكس، من خلال طريق آمن فى الصحراء الغربية. وقد أظهرت اعترافاته، بعد أن تمكنت المخابرات المصرية والليبية من اعتقاله عام 1992، هذا الأمر بجلاء حيث قال: "غادرت باكستان إلى صنعاء حيث استقبلنى مسؤول هناك – من أعضاء الجماعة الإسلامية – وقام بشطب تأشيرة باكستان من على جواز السفر، وحجز تذكرة سفر للخرطوم، وغادرت إلى هناك بالفعل.. واستقليت من السودان سيارة إلى ليبيا.. واستقريت هناك، وأقمت مشروعاً اقتصادياً لتغطية إقامتى. ومن ليبيا سهلت مهمة دخول وخروج جميع المصريين القادمين أو الذاهبين إلى أفغانستان.. كانت مهمتى الأساسية اكتشاف طرق لمصر عبر الدروب الصحراوية على الحدود الليبية"[30].

أما بالنسبة للتزوير، فلا تخلو قائمة مضبوطات أى من عناصر "تنظيم الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" أو غيرهما من وثائق سفر مزورة. ويمكن أن نضرب هنا مثلين على هذا، أولهما يخص المتهم الثانى فى محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف ويدعى حسن رمضان شلقانى، حيث ضبطت قوات الأمن بحوزته صحيفة حالة جنائية باسم غير اسمه، وشهادة من كلية الحقوق جامعة الزقازيق، وأخرى من كلية العلوم جامعة المنصورة باسم ثالث، ورخصة قيادة مزورة، ووثيقة قيد عائلى باسم رابع. أما

طلعت ياسين همام، الذى تمكنت قوات الأمن من قتله عام 1994 فى إطار تعقبها للعائدين من أفغانستان، فقد عثر فى الشقة التى كانت يختفى بها على مجموعة كبيرة من الوثائق والمستندات الرسمية، غير المسودة، الصادرة عن بعض الجهات الحكومية، والصالحة للاستعمال من قبل أى شخص من أفراد الجماعة الإسلامية يريد استخراج جواز سفر[31].

وفى البداية كانت الجماعات الإسلامية الراديكالية تلجأ إلى عصابات التزوير لتدبر لها ما تحتاجه من وثائق سفر وغيرها، ثم راحت بمرور الأيام تعتمد على نفسها فى أداء هذه المهمة، من خلال تدريب بعض كوادرها على التزوير. فعلى سبيل المثال هناك جهاز مختص بهذا العمل داخل تنظيم الجهاد، يطلق عليه اسم "جهاز الدعم الحركى"، ووظيفته تقديم الدعم اللازم للتنظيم فى مجال "التقنيات والهندسة وتدبير الأسلحة.. وطباعة نشرات الدعوة وتزوير الأختام والوثائق الحكومية"[32]. وقد أقام التنظيم فى اليمن مركزاً لتزوير الوثائق، الأمر الذى كشفت عنه اعترافات نور الدين سليمان أحد المتهمين فى قضية محاولة اغتيال رئيس وزراء مصر الأسبق عاطف صدقى، حيث قال إن أيمن الظواهرى أرسل إليه شخصاً قابله فى اليمن، وسلمه شيكاً بمبلغ خمسة آلاف دولار، إلى جانب بطاقة شخصية مزورة، ومجموعة أخرى من البطاقات والشهادات، غير المسودة، خاصة بإنهاء الخدمة العسكرية[33].

ومن بين المنتمين إلى "تنظيم الجهاد" برع فى عملية التزوير ثلاثة أشخاص، الأول هو محمد عامر سليمان صقر، وكان ينتمى فى البداية إلى "جماعة المسلمين"، وسافر إلى السعودية، وشارك فى عملية اقتحام الحرم المكى، التى تزعمها السعودى جهيمان العتيبى، فحكم عليه بالسجن تسع سنوات، وعقب خروجه سافر إلى بيشاور، ليلتقى هناك أيمن الظواهرى، الذى كلفه بعدة مهام منها إعداد وثائق سفر مزورة من أجل استقدام عدد من أعضاء التنظيم إلى أفغانستان. والشخص الثانى هو يوسف حسن،

وهو أحد كوادر الجهاد، وكان يعمل فنى طباعة، بما جعله متمكنا فى عمليات التزوير. أما الثالث فهو سيد محمد إبراهيم، وقبل انضمامه إلى تنظيم الجهاد وسفره إلى بيشاور، كان من المسجلين فى سجلات البحث الجنائى فى نشاط التزييف والتزوير. ومن أجـل أداء مهمة التزوير، دفع التنظيم هؤلاء الأشخاص الثلاثة إلى داخل مصر، عبر ليبيـا والسودان، لكنهم وقعوا فى يد رجال الأمن مصادفة[34].

ويحكى عادل عبد الباقى، أشهر التائبين من تنظيم "الشوقيين"، كيف كان يـتم تهريب أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية خارج مصر فيقول: "ذهبت إلـى أحـد قيادات الجماعات اسمه الشيخ سعيد أبو عبده، شرحت له وضـعى (حـالتى الماديـة الصعبة)، فقال إن علاجى هو السفر للخارج. قلت له: أنا ليس معى ورق (يقصد جواز سفر)، فقال له: كل هذه المسائل سهلة، ونستطيع أن نوفر لك المصاريف لتسافر إلـى أى أحد من الأخوة فى السعودية. وشعرت أننى لو سافرت إلى السعودية قـد لا أجـد عملاً فيتم ترحيلى أو أننى أسافر إلى بيشاور"[35]. ويقول شخص آخر من بين أفـراد الجماعة الإسلامية بشأن سعيد أبو عبده، الذى كان يعمل فى بداية التسعينيات رئـيس قسم الحاسب الآلى بجمرك بورسعيد: "يستطيع الشيخ سعيد أبو عبده تـدبير عمليـات السفر من مصر.. ولكن لا يريد أن يقيمها لجميع الأخوة لأننا مطالبون بالجهـاد، ولا يساعد أحد على السفر إلا من يتعرض لمشكلات فى مصر.. أو كان مطارداً. فهـؤلاء يساعدهم للسفر إلى الدول العربية، ليتمكنوا من الاستمرار فى الجهاد هنـاك.. مثـل زميلنا محمد الزينى الذى كان مطارداً من الأمن ولا يستطيع الجهاد هنا، فقام شـيخنا الكبير بإعداد جواز سفر مزور له، وتم تهريبه إلى هـذه الدولـة العربيـة (يقصـد السعودية)، وهناك يلتقى الأخوة الذين يتم تهريبهم من مصر بالقبطان عصـام، الـذى هرب من مصر بعد الإفراج عنه فى قضية مقتل السادات، ويعمل هناك فـى شـركة

ملاحة كبرى، ويتولى مع بعض الأخوة هناك تسفير الأخوة الذين يرسلهم إليه الشـــيخ سعيد إلى زميله أيمن الظواهرى، وهناك يتم تدريبهم على الجهاد الأكبر"(36).

ويمكن فى هذا المقام أن نذكر، بشكل أساسى، أربع حالات لكيفية هروب ثلاثة من رموز الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية فى الخـــارج، الأول هـــو أيمـــن الظواهرى، والثانى محمد عاطف، الشهير باسم أبو حفص المصرى، الذى تولى قيادة الجناح العسكرى لتنظيم القاعدة عقب غرق سلفه على الرشيدى، الشهير بـــأبو عبيـــدة البنشيرى، والثالث هو طلعت فؤاد قاسم، أحـــد أعضـــاء مجلـــس شـــورى الجماعـــة الإسلامية، والذى اختفى فى كرواتيا عام 1995، واسمه الحركى أبو طلال القاســـمى. والرابع هو أحمد إبراهيم النجار، الذى تم إعدامه عام 2000 على ذمة قضية "العائدون من ألبانيا" وقادت اعترافاته إلى معلومات مهمة حول نشاط تنظيم الجهاد فى الخارج.

فالأول يقول: "غادرت مصر بمعاونة كثير من أنصار الحركة الإسلامية، وكان خروجى صدمة للحكومة، حيث بدا الأمر قانونياً تماماً، ويوماً ما قد نستطيع أن نروى هذه الوقائع. وقد رحلت فى عام 1985 ومررت بعدة بلدان، حتى وصلت إلى باكستان، حيث عملت جراحاً لمعالجة الجرحى والمهاجرين الأفغان". ويوضح منتصر الزيات ما ذكره الظواهرى قائلا: "حين أراد الظواهرى السفر خارج البلاد اصـــطدم بمعارضـــة أمنية، ولم يستطع الحصول على تصريح العمل، وهو المسوغ الذى يسمح له بمغادرة المطار، ويستلزم الحصول عليه موافقة الجهات الأمنية. وقد لجأ الظواهرى إلى حيلـــة تكشف عن دهائه وإتقانه التمويه، فقدم جواز سفره إلى إحدى شركات السياحة للحصول عن طريقها على تأشيرة دخول لدولة تونس ضمن فوج سياحى، وساعده على الخروج من المطار ضمن هذا الفوج السياحى تشابه فى الأسماء. ووصل فعلاً الظواهرى إلـــى تونس سائحاً، وغادرها سريعاً إلى جدة، حيث عمل لأشهر وجيزة فى مستوصف ابـــن

النفيس، قبل أن يمهد المجال لدخوله باكستان، ومنها إلى أرض الجهاد فى أفغانستان". وهذه الواقعة تظهر كيفية تحايل الظواهرى على القانون، وتبين وسـيلة أخـرى مـن الوسائل التى استخدمها أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية فى الخروج من مصر.

أما طلعت فؤاد قاسم فيقول: "كنت عضواً فى الجماعة الإسلامية واعتقلت فـى سبتمبر 1981 ضمن قرارات التحفظ التى أصدرها السادات، ووقع حادث اغتياله ثـم أحداث أسيوط أثناء وجودى داخل السجن، ومع ذلك فوجئت بوجود اسمى ضمن قائمة المتهمين، وصدر ضدى حكم بالسجن لمدة ست سنوات قضيتها، وبعد ثلاثة أيام علـى خروجى من السجن، اعتقلت مجدداً، وقضيت بضعة أشهر، ثم يسر الله لى الهرب من السجن ومن البلاد أيضاً، وذهبت إلى باكستان". ورغم أن طلعت فؤاد قاسم لـم يـذكر الطريق التى سلكها فى رحلة هروبه على وجه الدقة، فإنه يستشف من أقواله أنه سلك الطريق المعتاد وهو (القاهرة – جدة – بيشاور)، حيث قال: "لقد حصلنا على مساعدات أثناء سفرنا لأفغانستان، فالدعوة للمشاركة فى الجهاد الأفغانى كانت فى أوجها، وشارك عدد من المحسنين فى تسفير الناس، وتم توفير تذاكر الطيران، وكذلك أقيمت أمـاكن ضيافة للشباب فى بيشاور لاستقبالهم". وقد سلك محمد شوقى الإسـلامبولى، الشـقيق الأكبر لخالد الإسلامبولى، الذى قاد المجموعة التى اغتالت الرئيس الراحل محمد أنور السادات، الطريق نفسه، وكذلك كل من عبد الآخر حماد وخالد حنفى وأسامة رشـدى، وجميعهم من الكوادر القيادية فى "الجماعة الإسلامية".

أما محمد عاطف، الذى لقى مصرعه خلال هجوم أمريكى حول كابول فى نـوفمبر 2001، فقد فر من مصر بعد خمس سنوات قضاها فى السجن، حيث خرج إلى ليبيا ومنهـا إلى المملكة العربية السعودية ثم اتجه إلى أفغانستان وتزوج من باكستانية فى بيشـاور وورد اسمه، لدى السلطات المصرية، كمتهم خامس فى تنظيم "العائدين مـن أفغانسـتان" وقضـى

بإعدامه غيابياً. وبالنسبة لرفاعى أحمد طه وطلعت ياسين همام فقد وصلا إلى أفغانستان عن طريق السودان عام 1989، أى عقب قيام الثورة الإسلامية للإنقاذ التى تعاونت مع الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر، وسهلت لهم سبل الهروب والإقامة والتنقل.

وبالنسبة للرابع فإنه سلك طريقاً مغايراً، حيث هرب من مصر عام 1993 بجواز سفر مزور بعد أن انتحل اسماً وهمياً هو عبد الرحيم محمد حسين، وركب إلى نويبع، ومنها إلى العاصمة الأردنية عمان، وهناك انتظر، بناء على ترتيبات سابقة، اتصالاً هاتفياً من صنعاء، قاده إلى اليمن، حيث انتظره مندوب عن تنظيم الجهاد بالمطار واصطحبه إلى منطقة تسمى السواد فى العاصمة اليمنية، ليستقر فى بيت خاص بشباب الجماعة، والذين التحق الكثيرون منهم بأيمن الظواهرى فى أفغانستان بعد أن تمكنت حركة طالبان الأصولية المتطرفة من الاستيلاء على الحكم.

وعلى وجه العموم، هناك عدة ملاحظات عامة على النقطة الخاصة بـ "موجات هجرة الراديكاليين الإسلاميين المصريين"، يمكن ذكرها على النحو التالى:

1- رغم اقتصار كافة الدراسات والتقارير التى تناولت هجرة الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية إلى أفغانستان على تتبع نشاط أفراد جماعتين هما "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد"، باعتبارهما أكبر الجماعات الراديكالية وأكثرها حركية وأغزرها هجرة، فإن هناك دلائل على أن بعض المنتمين إلى "الجماعات الإسلامية الهامشية" وكثيراً من "اللامنتمين" توجهوا إلى أفغانستان. فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض أفراد "تنظيم السمنى"[37]، قد قرروا الذهاب إلى أفغانستان للتدرب على السلاح[38]، وكذلك فعل بعض أتباع "تنظيم السماوية"[39] و"الشوقيون"، وغيرهما من التنظيمات الهامشية.

2- من الواضح أن أفراد هذه الجماعات قد حصلوا على تسهيلات كبيرة من بعض دول الجوار الإقليمى لمصر، من جهة، ومن أفراد داخل مصر، من جهة ثانية،

بما ساعدهم على استخدام وسائل عدة للخروج من مصر تراوحت بين "التحايـــل" و"الهروب"، مروراً بالتزوير وغيره.

3- انعكست مشاركة الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية على أدائها، حيــث تمكنت من تكوين كوادر مدربة على القتال، وامتلكت قدرة على التخطــيط المحكــم، وجمع المعلومات عن الأهداف المراد مهاجمتها، وعن "مسرح العمليات"، واكتســبت مهارة إجراء الاتصالات الداخلية والخارجية على أعلى مســتوى، واســتطاعت أن تطور من الإمكانات التنظيمية[40]. وقد ظهر هذا فى العمليات التى قام بها "طلائع الفتح" وكذلك أفراد "الجماعة الإسلامية" داخل مصر خلال عقد التسعينيات.

4- حتى هذه المرحلة لم يكن أى من "إسلاميى الخارج" قد تخلى عن هدفه الرئيسى وهو الاستيلاء على السلطة فى مصر، ولم يظهر أحد أى رغبة فى إرجاء هــذا الهدف أو التخلى عن السعى لتحقيقه، ومن ثم اتسمت العمليات الإرهابية التى قام بها المصريون من "الأفغان العرب" بالطابع المحلى، حيث اســتهداف مســؤولين مصريين، وضرب السياحة فى مصر، وتفجير بعض الأماكن العامة داخل البلاد. ومنذ عام 1997 حدث تحول كبير فى هذا التوجه بالنسبة لتنظيم الجهاد، الأمــر الذى سيتم تناوله فى موضع آخر من هذا الفصل.

الانتشار العالمى: الراديكاليون الإسلاميون المصريون إلى قارات خمس

ما إن انتهت مرحلة الجهاد فى أفغانستان بهزيمة الجــيش الســوفيتى، ودخــول المجاهدين إلى كابول، والسيطرة على زمام الأمور فيها، حتى بدأت علامات استفهام تحوم حول مصير المجاهدين، الذين قدموا من بلدان شتى إلى أفغانستان، خاصــة أنهــم كــانوا مدربين عسكرياً على أفضل مستوى، بما جعلهم، فى ظل تحالفهم مع قادة الجهاد الأفغــان،

جزءاً من المعادلة السياسية فى البلاد، لاسيما وأن أعدادهم لم تكن بالقليلـــة، حيــث تشـــير معلومات الكونجرس الأمريكى إلى أن عدد "الأفغان العرب" بلغ فى بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد فى صفوف "حزب إسلامى" الذى يقــوده قلـــب الدين حكمتيار، ارتفع فى منتصف العقد المذكور إلى ستة عشر ألف فرد(41). وإذا أضفنا إلى هذا من تم تجنيدهم فى صفوف الأحزاب الأفغانية الأخرى، نجد أن العدد لم يكن هيناً.

وقد لا يكون معروفاً على وجه الدقة عدد "الأفغان العرب"، أو نسبة تـــوزيعهم على مختلف الجنسيات، "لكن من المقطوع به أن نسبة كبيرة منهم من المصريين، وأن عددا من قادة التطرف فى مصر كانوا من زعماء المجاهدين والمسؤولين عن استقبالهم فى أفغانستان وتدريبهم وإيوائهم ودفعهم إلى القتال"(42). وقد ذكرت مصادر صحفية أن عدد المصريين الذين مارسوا "الجهاد" فى أفغانستان بلغ ستمائة فرد، عاد مـــنهم إلـــى البلاد مائة وخمسون فرداً، تمكنت قوات الأمن من القبض على أكثر من سبعين منهم. لكـــن يبدو هذا الرقم ضئيلاً فى ضوء أكثر من اعتبار أولها قدم ارتباط المصريين بحركة الجهـــاد وتعدد أسبابه، وثانيها عدد المنتمين إلى الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصـــر، وثالثهـــا الدور البارز للمصريين فى حركة الجهاد الأفغانى أولاً وفى نشاط "تنظيم القاعـــدة" فيمـــا بعد(43). وعموماً فقد أجملت إحصائية لوزارة الداخلية المصرية عدد هؤلاء بألف فرد، ينتشرون فى اثنتى عشرة دولة أجنبية بينها ثمانى دول أوروبية(44)، لكن يبدو أن هـــذه الإحصائية تتحدث عن أولئك الذين بقوا خارج مصر بعد تحرير أفغانستان عام 1992، حيث عاد كثير من "الأفغان العرب" إلى بلادهم إثر انقضاء مهمتهم بخروج السوفيت، وبقى هناك من كانوا مطلوبين فى بلادهم، بعد أن وُجهت إليهم تهم بارتكاب جرائم.

وبغض النظر عن دقة الأرقام، فإن انتقال "الإسلاميين" المصريين إلى الساحة الأفغانية بدأ يؤسس لـــ "عسكرة السلوك الإسلامى"، الأمر الذى انعكس على ما شـــهده

عقد التسعينيات كما سبق الذكر، "فقد انتقل الشباب إلـــى أفغانســتان بــرؤاه وأفكــاره وانتماءاته.. وبدت الجماعة الإسلامية والجهاد كفرسى رهان كل منهما يريد أن يســبق الآخر.. واتسقت ساحة العمل فبدت أفغانستان وكأنها جزء مــن التجهيــز والإعــداد للمواجهة المرتقبة مع النظام السياسى المصرى"(45). وبالطبع فإن انتهاء عهد الجهــاد ضد السوفيت، وتغير الأوضاع السياسية فى أفغانستان فى مرحلة ما بعد التحرير، غير الكثير من تكتيكات هؤلاء الإسلاميين المصريين، وفرض عليهم أن يسلكوا طرقاً، ربما لم يدر بخلدهم أبدا أن ينتهجوها حين توجهوا إلى أفغانستان فى ظل معمعة الجهاد.

فبعد انقضاء مرحلة الجهاد، بات على الشباب المصريين الموجــودين علــى أرض أفغانستان أن يبحثوا عن أماكن بديلة، بعد أن بدت القيــادة الأفغانيــة الجديــدة متبرمة من استمرار تواجد "الأفغان العرب" على الأراضــى الأفغانيــة. فصــبغة الله مجددى أول رئيس مؤقت لحكومة المجاهدين، كان يأخذ فى حسبانه القلق الذى راحت تبديه دول عربية وإسلامية من بقاء الأفغان العرب على أراضى أفغانستان، فى حين أدى اندلاع القتال بين فصائل المجاهدين فى إطار الصراع على السلطة، إلى تأزم وضــع "الأفغــان العرب" الذين لزموا الحياد، ولم ينحازوا إلى أى طرف، لخوفهم مــن أن يصــبحوا فــى النهاية "قربان" هذه الحرب، وازداد الوضع سوءاً بعد أن شرعت باكستان فــى تســليم بعض المطلوبين إلى الحكومات العربية، وقد تسلمت مصر فى تلك الآونــة محمــد عبــد الرحيم الشرقاوى الذى أسس أول خلية سرية لتنظيم الجهاد مع الظواهرى عام 1968(46).

وكانت هذه أسباب كفيلة بأن يسيح "الأفغان المصريون" فى الأرض بحثاً عــن مكان آمن. وبالنسبة للتابعين منهم لــ"الجماعة الإسلامية" فقد انتقل مصطفى حمزة إلى السودان، وحصل طلعت فؤاد قاسم على حق اللجوء السياسى فى الدنمارك عام 1993 مع سبعة آخرين من أفراد الجماعة، بينما تمكن طلعت ياسين همام من التسلل إلى داخل

مصر، ومكث محمد شوقى الإسلامبولى عاماً فى مدينة جلال أباد تحت حماية قلب الدين حكمتيار، انتقل بعدها إلى جهة غير معلومة، توقع كثيرون، فيما بعد، أنها إيران. وكان أمير الجماعة عمر عبد الرحمن قد سبق الجميع، فحصل على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى يوليو عام 1990 وأقام بنيويورك، وجمع حوله مئات الأتباع من الجالية الإسلامية فى الولايات المتحدة برمتها. أما بالنسبة للعناصر القيادية فى تنظيم "الجهاد"، فقد تردد أن أيمن الظواهرى قد حصل على حق اللجوء السياسى فى سويسرا نهاية عام 1993، وحصل ياسر توفيق السرى على حق اللجوء السياسى فى بريطانيا، هو ومجموعة أخرى من التنظيم، أبرزهم عادل عبد المجيد وثروت صلاح شحاتة، وأنشأوا هناك ما يسمى "المرصد الإعلامى الإسلامى"، فى حين أنشأ هناك أيضا هانى السباعى ما يسمى بـ "مركز المقريزى للدراسات التاريخية". ويوجد فى بريطانيا أيضا أبو حمزة المصرى، رئيس "جمعية أنصار الشريعة" وإمام مسجد "فنسبرى بارك" فى لندن، واسمه مصطفى كامل. ولد فى الإسكندرية سنة 1959 ثم جاء إلى إنجلترا سنة 1979 و درس الهندسة فى جامعة برايتون، وسافر إلى أفغانستان وعاد منها عام 1994[47]. بالإضافة إلى ذلك حصل أسامة أيوب، أحد المتهمين فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك وفى مذبحة الأقصر، على حق اللجوء السياسى إلى ألمانيا، فى حين تمكن أسامة رشدى، الذى يعد أحد أبرز كوادر "الجماعة الإسلامية"، من الحصول على حق اللجوء السياسى فى هولندا.

وهاجر عدد من "الأفغان المصريين" إلى طاجيكستان، لينضموا إلى الحركة الإسلامية الراديكالية هناك، التى كانت تدخل فى حرب أهلية ضد حكومة الرئيس إمام على رحمانوف، الموالى لروسيا وصاحب الميول الشيوعية. وتمكن آخرون من الانتقال إلى البوسنة والهرسك لمشاركة المسلمين قتالهم ضد الصرب[48]. وبعد انتهاء الحرب البوسنية، انتقل البعض إلى الشيشان، ليشاركوا "الحركة الإسلامية" هناك قتالها ضد

الجيش الروسى، وتوزع آخرون على دول أوروبية شتى منها ألبانيا وإيطاليا وبولنــدا ورومانيا وأسبانيا واليونان وهولندا.

وعلاوة على "المرصد الإعلامى الإسلامى"، وإعادة إصدار الصحف التى تعبر عن "الجماعة الإسلامية" و"تنظيم الجهاد" مثل "المرابطون" و"المجاهـدون"، فقـد "أدى التواجد الملحوظ للعناصر الإسلامية المصرية ـوغيرها من الجنسيات الأخرىـــ فـى البلدان الأوروبية، إلى ظهور عديد من الأسماء لجماعات ومنظمات إسلامية جديـدة فـى أوروبا مثل (منظمة العدالة العالمية) و(رابطة العاملين بالقرآن والسنة). وجميعهـا كانـت تصدر بياناتها من جهات غير معروفة، الأمر الذى أدى بكثير من المحللين المتخصصـين إلى ترجيح أنها أسماء لمجموعات عمل مختلفة تابعة لإحـدى الجمـاعتين (الجهـاد) أو (الجماعة الإسلامية)[49]. وقد كانت الجهات المصرية تتابع هذه التحركات عن كثـب، الأمر الذى يستفاد من البيان الصادر عن وزارة الداخلية فى 1995/3/29، حيث قـال "إن التدريبات العسكرية التى تجريها الجماعات الإرهابية امتدت إلى الصـومال وبورونـدى واليمن ويوغوسلافيا السابقة والبوسنة وكرواتيا، بعد أن كانت تجرى فى أفغانستان"[50].

وفى المحيط الإقليمى لمصر برز كل من اليمن والسودان كمأوى للمصـريين وغيرهم، العائدين من أفغانستان. ففى اليمن "أقيمت لهم معسكرات، أبرزهـا معسـكر المراقشة، وبيوت ضيافة فى المنطقة الصحراوية بالقرب من صنعاء.. وتمتعوا بنفـوذ قوى فى هذه المنطقة لوجود طارق الفضلى، نجل ناصر الفضلى، آخر سلاطين قبائل المراقشة العائد مع الأفغان العرب بعد مشاركته فى الجهاد الأفغانى"[51]. كما يوجد فى اليمن ما يسمى "جيش عدن" الذى اتهمته واشنطن بالولاء لأسامة بن لادن. وقد قـادت هذه الأوضاع بعد حدث الحادى عشر من سبتمبر 2001 الرئيس الأمريكـى جـورج بوش إلى التحذير من أن "يتحول اليمن إلى أفغانستان أخرى" لكن السلطات اليمنية تؤكد

أن "تنظيم القاعدة غير موجود فى اليمن ولا حتى مجموعة متعاطفة مع القاعدة.. وإنما هناك عناصر ممن كانوا فى أفغانستان أو ممن كانت لهم علاقة معرفة أو صلة بعناصر من تنظيم القاعدة أثناء تواجدهم فى أفغانستان، وهؤلاء تم إيقافهم بمجرد عودتهم من أفغانستان إلى اليمن وهم متحفظ عليهم فى السجن"[52]. لكن فى جميع الأحوال، فإن التركيبة الاجتماعية اليمنية، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية المعقدة ورواسب الحرب الأهلية اليمنية التى اندلعت عام 1994، تجعل من الصعب على السلطة المركزية أن تسيطر على الأوضاع تماماً فى البلاد، ومن ثم وجد "الأفغان العرب" فى اليمن مكاناً آمناً نسبياً.

أما بالنسبة للسودان، فقد اتهمته مصر على لسان الرئيس حسنى مبارك نفسه بأنه كان "يوفر مراكز التدريب للمتطرفين للقيام بأعمال إرهابية ضد مصر، ومصر أرسلت صور السبعة عشر قاعدة لتدريب الإرهابيين"[53]. وفضلاً عن المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا فى شهر يونيو عام 1995، فقد كانت هناك أكثر من واقعة أظهرت مدى تورط السودان فى إيواء "الأفغان المصريين"، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما حدث فى يناير عام 1996 حيث اعتقلت أجهزة الأمن المصرية أعضاء من تنظيم الجهاد حاولوا التسلل إلى مصر عبر حدود السودان، وضبطت معهم ثمانية صناديق ذخيرة. ثم ما حدث فى 1996/11/26، حيث قضت المحكمة العسكرية بأسيوط بأحكام، تراوحت بين الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال عشر سنوات، على عشرة من أفراد الجماعات الإسلامية، بينهم سودانيان، وكانت التهمة التسلل من السودان بغرض القيام بـ "تفجيرات واغتيالات واعتداءات"[54].وهناك واقعة ثالثة، تسبق هاتين الواقعتين، حدثت عقب قيام "ثورة الإنقاذ الإسلامية" فى السودان بخمسة عشر شهراً فقط، تتمثل فى تقرير نسب إلى قوات حرس الحدود المصرية يذكر أنه "فى شهر نوفمبر عام 1990 تم إحباط محاولة لاختراق الحدود الجنوبية بالسلاح،

وضبطت 183 بندقية آلية، و235 خزنة سلاح، و961 طلقة ذخيرة تقدر بحوالى مليون جنيه، وتم ضبط عربة (تويوتا هايلوكس) موديل 1990، بها أسلحة آلية وذخائر مهربة عبر المسالك والوديان الجبلية بالصحراء بمنطقة حوطين على الحدود الجنوبية وبلـغ عددها 92 بندقية آلية و132 خزنة و506 طلقات. وفى اليوم التالى تمكنت قوات حرس الحدود من ضبط أعداد مماثلة فى منطقة وادى شعيت بالصحراء الشرقية، على حدود السودان، حيث بلغ عددها 91 بندقية آلية و103 خزنة و455 طلقة"[55].

وعلى وجه العموم، فإن السلطات المصرية بدأت منذ عام 1992 تتحدث عـن وجود "لجنة ارتباط عليا تشرف على الجماعات الإسلامية المتطرفة فى العالم العربى، مهمتها دعم نشاطات أعضاء هذه الجماعات المنتشرين فى دول عربية مثـل مصـر والجزائر وتونس، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن حسن الترابى زعيم الجبهـة القوميـة الإسلامية فى السودان، وراشد الغنوشى زعيم حركة النهضة فى تونس، وعباسـى مـدنى ورفاقه زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر، وحركة "حماس" الفلسـطينية، وتنظـيم الجهاد فى مصر. وتنسق هذه اللجنة أعمالها مع بعض المسؤولين فى إيران.. وقد تبـين أن هذه اللجنة تقود تنظيماً أصولياً دولياً يوازى نشاطه التنظيم العالمى للإخوان المسـلمين"[56]. وتتابعت التصريحات التى جاءت على ألسنة مسؤولين مصريين، وتناقلتها وسائل الإعـلام، حول هذا الاتهام. فقد أعلن مسؤول أمنى رفيع المستوى أن "الأجهزة الأمنية لديها معلومـات عن تلقى الجماعات المتطرفة تدريبات ومعونات من إيران والسودان"[57]. ويشار فى هذا إلى ما أعلن فى منتصف يوليو عام 1988، حيث ضبطت قوات الأمن تنظيماً مكوناً من تسعة وعشرين فرداً، قيل إن إيران تموله[58]. وقبل ذلك أعلنت قوات الأمن، أثنـاء قيامهـا بالبحث عن مرتكبى محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا، أنها ضبطت تنظيماً سرياً مكوناً من سبعة وثلاثين فرداً تموله إيران"[59]. وقد اعتـادت الصـحف

المصرية منذ اندلاع العنف بين "الجماعات الإسلامية" المتطرفة والحكومة أن تستضيف بعض رموز المعارضة السياسية الإيرانية فى الخارج، ليتحدثوا عن "دعم إيرانى للتطرف الإسلامى" منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، والتى سعت فى البداية إلى تصديرها إلى دول الجوار الإقليمى لإيران، ومنها مصر.

وبالتوازى مع هذا ارتفعت نبرة حديث المسؤولين السياسيين والأمنيين فى مصر عن "التمويل الخارجى"، الذى تتلقاه الجماعات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذى عبر عنه وزير الداخلية المصرى الأسبق محمد عبد الحليم موسى بقوله: "نجحنا فى وقف تمويل الجماعات المتطرفة من الخارج، فلجأوا إلى مهاجمة محلات الصاغة"[60]. وبدورها اهتمت وسائل الإعلام المصرية بهذه المسألة، فعالجتها على أكثر من مستوى، من بينها إجراء حوارات صحفية مع بعض أفراد هذه الجماعات. وقد اعترف أحدهم بالفعل أن "التمويل يتم بمعرفة أمراء الجماعة الذين يقومون بإغداق الأموال على التنظيم، ولا نعرف من مصدرها إلا القليل، وهو الذى يتم جمعه من أفراد الجماعة وهو اشتراك رمزى لا يتعدى خمسة جنيهات فى الشهر للشخص الواحد، أو جمع الأموال من أثرياء القرى بعد فرض مبلغ معين على كل شخص، ولكن هذا لا يساوى إلا القليل من الأموال المجهولة التى كانت تصرف على التنظيم"[61]. وحاول أحد كوادر الجماعة الإسلامية أن يوضح ما غمض فى الاعتراف السابق فقال: "الجماعة تأتى فلوسها من التبرعات بالمساجد وتبرعات أخرى منظمة، ولا نقول اشتراكات من أعضائها.. أما عن تمويل الجناح العسكرى فنحن أنفسنا أعضاء الجماعة لا نعرف كيف يتم ذلك"[62]. وقد وصل الأمر بالبعض إلى محاولة معرفة حجم تمويل الجماعات الراديكالية الإسلامية فى مصر، وهو ما يوضحه الجدول التالى:

تمويل الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر عام 1993

أوجـــــه الإنفـــاق	القيمة بالمليون "جنيه المصري"
مرتبات شهرية لـــ"المصريين الأفغان" أثناء التدريب	3.3
تكاليف سفر وعودة وتدريب لـــ "المصريين الأفغان"	25
قيمة أسلحة مضبوطة فى 18 شهرا	3
تكاليف عمليات إرهابية عام 1993	12.3
تبرعات تم جمعها داخل مصر	15

* المصدر: عبد القادر شهيب، "ممولو الإرهاب"

وقد بدا واضحاً لدى قطاع من الباحثين المختصين بدراسة الحركة الإســـلامية من ناحية، ورجال الأمن من ناحية ثانية، أن هناك شواهد عديدة على أن الراديكـــاليين المصريين يتلقون دعماً مالياً من الخارج، "وهناك دلائل على أن دولاً عربية وإسلامية تسهم فى تمويل هذه الجماعات بطرق مباشرة مثل السودان وباكستان، هذا بالإضـــافة إلى دور المراكز الإسلامية بأوروبا والولايات المتحدة والتى يشرف على البعض منها أعضاء للجماعة الإسلامية.. كما توجد دلائل أخرى على أن أشخاصاً أثرياء من البلدان العربية تساند مالياً هذه الجماعات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة عـــن طريـــق إتاحة فرص العمل لأعضائها فى بلدان الخليج"[63].

وقد سلك تنظيم الجهاد الطريق نفسه، حيث أظهرت التحقيقات التى أجرتها السلطات المصرية عام 1998 مع المتهمين فى قضية "العائدون من ألبانيا" أن أيمن الظواهرى قد زار الولايات المتحدة عام 1995، وأقام فى ولاية كاليفورنيا، وتردد على مسجد النور فى منطقـــة سانتا كلارا، والتقى هناك خالد أبو الدهب، وهو أمريكى من أصل مصرى عوقب بالسجن

خمسة عشر عاماً فى القضية المذكورة سلفاً، وجال معه فى بعض المدن، منها لوس أنجلوس، لجمع تبرعات تم استغلالها فى تمويل أنشطة تنظيم الجهاد(64).

لكن اتهام إيران بتقديم دعم مادى إلى الراديكاليين الإسلاميين المصريين لم يقطع به وقتها المحايدون، ولم تظهر أدلة ملموسة عليه، حتى وقت قريب.

وكان القول بأن إيران تستضيف محمد شوقى الإسلامبولى يلاقى شكوكاً، رغم وجاهته وقربه من المنطق، نظراً لأن من كان يحميه داخل أفغانستان وهو حكمتيار على علاقة قوية بإيران، كما أنه أخو خالد الإسلامبولى، الذى يحظى لدى التيار المحافظ فى إيران بمكانة ملموسة لدرجة أن أحد شوارع طهران يسمى باسمه، لأنه اغتال الرئيس السادات، صديق شاه إيران محمد رضا بهلوى وعدو الثورة الإسلامية الإيرانية. لكن شهادة عبد الفتاح فهمى، أحد أبرز العائدين من أفغانستان وصاحب العلاقات الواسعة بالراديكاليين الإسلاميين المصريين وغيرهم فى الخارج، سعت إلى البرهنة على أن هناك تياراً داخل إيران كان يدعم "إسلاميو الخارج"، حيث قال: "كان هناك قسم داخل إيران يرى القيام باستغلال حركات التحرر فى تدعيم مرتكزات الثورة ومنها فتح خطوط اتصال للضغط على دول مثل مصر. وكان قائد هذا الجناح المتشدد مهدى هاشمى، وبعد إعدامه تولى آية الله صادقى جناح دعم حركات التحرر وتمويلها.. وهذا الجناح لا مانع عنده من استضافة المعارضين ودعمهم ومدهم بالأموال.. والظواهرى كان حريصاً على اللقاء مع مندوب المخابرات الإيرانية فى بيشاور إيريابور بحى ناصر باغ، ومعهما قنصل المدينة روحى صفت وأحمد حسين عجيزة أحد أبرز المقربين للظواهرى، ليستفيد من هذا الوضع"(65).

وعموماً فإن التشكيك فى الدور الإيرانى لا ينفى تأثر الجماعات الراديكالية الإسلامية فى مصر بالثورة الإيرانية، ففضلاً عن أن هذه الثورة شجعت جميع الحركات الإسلامية الأصولية فى العالم، فإن "النموذج الإيرانى" فى التهيئة والتخطيط

للثورة كان يروق لقادة "الجماعة الإسلامية". فقد تم تهريب شرائط مسجلة إلى صـــعيد مصر، تحتوى على محاضرات للشيخ عمر عبد الرحمن يدعو فيها لقلب نظام الحكم، وعودة الخلافة الإسلامية(66). ويعد هذا التوجه جزءاً مـــن خطـــة عامـــة للأصـــولية الإسلامية، فى سعيها للتغلغل إلى المجتمع المصرى، من خـــلال شـــرائط الكاســـيت والكتيبات الصغيرة، المطبوعة بأناقة والتى تأتى من الخارج وتوزع علـــى المســـاجد، وتباع على أرصفة الشوارع. وفى هذا السياق تم القبض على شابين، سودانى وأفغانى، فى مطلع شهر فبراير عام 1993، بحوزتهما ألفا شـــريط كاســـيت، تتضـــمن خطبـــاً لأشخاص غير معروفين. وقد اعترفا أنهما سبق أن أدخلا إلى البلاد من قبل مائة ألف شريط من هذه النوع، تم توزيعها على المدارس والمساجد فى المناطق العشوائية(67).

وعلى العكس من ذلك كانت هناك أدلة دامغة على اتهام السودان بدعم الجماعـــات المتطرفة فى مصر، وأثبتت السنوات اللاحقة صدق هذا الاتهام. فقد بات من المعروف لدى الجميع أن أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى قد أقاما فى السودان لسنوات، قبل أن ينتقلا إلـــى أفغانستان مرة أخرى، حين استولت حركة طالبان المتشددة على الحكم عام 1996.

ومعنى هذا أن التواجد الكثيف للجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية اقتصر على السودان واليمن، فى حين اندست عناصر من هذه الجماعات فـــى كـــل مـــن العـــراق والأردن وبعض دول الخليج العربى، وحصل آخرون على حق اللجوء السياسى فى أوروبا، وذهب البعض إلى "البؤر الملتهبة"، التى يخوض فيها "إسلاميون" أو مســـلمون قتـــالاً ضـــد الحكومة المركزية، مثل ما هو الحال فى الشيشان ومن قبلها البوسنة والهرسك، ثم كوسوفو، وطاجيكستان، والفلبين، حيث تخوض "الحركة الإسلامية" هناك معركة منذ عـــدة ســـنوات ضد حكومة مانيلا. وإذا كانت هناك دلائل عديدة وقوية على أن الراديكاليين الإســـلاميين المصريين فى الخارج قد تحركوا باتجاه الشيشان والبوسنة وكوسوفا وطاجيكستان، فـــإن

هناك ما يبدد غرابة الحديث عن تحركهم إلى الفلبين. ففى عام 1997 نشرت الصحف خبراً قصيراً، لكنه ذو مغزى، مفاده أن شخصاً يحمل جواز سفر مصرى قد لقى مصـــرعه فـــى الفلبين على أيدى قوات الأمن هناك، وتبين أنه ينتمى إلى "الجماعة الإسلامية"، وكان يشارك فى الحرب التى تخوضها جبهة "مورو" الإسلامية، ضد الحكومة[68].

وبانتشارهم فى دول عديدة اندلعت المواجهة بين "الأفغان المصريين" والحكومة المصرية، وفى منتصف عام 1992 بدأت رحلة تعقب هذه العناصر، ففـــى الســـادس والعشرين من يونيو فى العام المذكور تم القبض على سبعة أفراد عائدين من أفغانستان ينتمون إلى تنظيم الجهاد[69]، وفى العاشر من نوفمبر فى العام نفسه، تم القبض علـــى "تنظيم" يقوده أربعة ممن تلقوا تدريباتهم فى أفغانستان[70]. ثم توالت سلسلة سقوط هذه العناصر فى أيدى رجال الأمن، وبعضهم قام بتسليم نفسه طواعية. وبالتوازى مع ذلك تسارعت وتيرة العنف المسلح الذى مارسته الجماعات الراديكالية ضد الدولة والمجتمع فى مصر. وقد كانت أغلب هذه العمليات تتم بناء على تخطيط "إسلاميو الخارج"، حيث دفع تنظيم الجهاد ما أطلق عليهم "طلائع الفتح" للقيام بهذه العمليات، التى امتدت إلـــى محاولة اغتيال مسؤولين ورجال أمن كبار وضرب السياحة. وفعل قيـــاديو "الجماعـــة الإسلامية" فى الخارج الشىء نفسه. واستمر هذا الوضع حتى آخر العمليات الإرهابية الكبرى التى قامت بها هاتان الجماعتان، وهى مذبحة الأقصر، التى وقعت فى الســـابع عشر من نوفمبر عام 1997 وراح ضحيتها ثمانية وخمسون سائحاً أجنبياً وستة مصريين، حيث عثر فى مكان الحادث على بيان تضمن إشارة واضحة إلى أن هذه العملية تمت تلبية لأوامر من مصطفى حمزة، الذى كان يعتقد وقتها أنه موجود فى أفغانستان، فقد جـــاء فى البيان: "لبيك.. هانحن قد لبينا النداء، واستجبنا لأمرك.. فأمرك مطاع"[71].

أما فى الخارج، وهو ما يهمنا فى هذا المقام، فقد "شهد عام 1995 وقوع أربع

عمليات عنف كبرى خارج الأراضى المصرية كان لها تأثيرات كبيرة علـــى مجمـــل الصراع بين الجماعات والنظام السياسى فى مصر، فضلاً عن دلالاتها الهامـــة علـــى صعيد ذلك الصراع، وعلى صعيد تطور هذه الجماعات. وهذه العمليات هى اغتيـــال الملحق التجارى المصرى فى سويسرا فى شهر يناير، ومحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك بأديس أبابا فى شهر يونيو، وإطلاق النار على موظفة دبلوماسية فى مدريد فى شهر أغسطس، وتفجير السفارة المصرية فى باكستان فى شهر نوفمبر(72). وفى العـــام نفسه تم ضبط مائة واثنى عشر من الإسلاميين الراديكاليين المصريين فى إيطاليا، كما تم الكشف فى رومانيا عن تنظيم ينتمى إلى "الجهاد" كـــان يخطـــط لاغتيـــال بعـــض المسؤولين المصريين أثناء زيارتهم لبوخارست. أما فى بولندا فكشفت أجهزة الأمـــن هناك عن خطة لاغتيال الرئيس مبارك، وجه الاتهام بشأنها إلى عدد من "الراديكاليين الإسلاميين" المقيمين هناك، فى حين أكدت مصادر أمنية وجود أفراد مـــن "الجماعـــة الإسلامية" و"تنظيم الجهاد" يقيمون فى اليونان بتصاريح عمل وسياحة(73).

وشهد العام نفسه مسألة مهمة على طريق التعامل مع "العدو البعيـــد"، حســـب التصورات العقدية لبعض الراديكاليين المصريين، وهى ذات صلة وثيقة بالتحول من "المحلية" إلى "العالمية"، لأنها كانت بمثابة "المؤشر الأول على البعد الدولى الذى اكتســـبته جماعـــات العنف"(74)، ففى العام المذكور قضت محكمة فيدرالية أمريكية بالسجن مدى الحياة بحق عمر عبد الرحمن و"إسلامى" آخر هو سيد نصير، الذى كان قد حصل على البراءة عام 1990 فى قضية اغتيال الحاخام الإسرائيلى مائير كاهانا. وقضت المحكمة بالسجن لمدد تتـــراوح بـــين خمسة وعشرين إلى سبعة وخمسين سنة فى حق ثمانية متهمين آخـــرين، أغلـــبهم مـــن المصريين، بعدما أدانتهم بأنهم تورطوا فى مؤامرة التفجير الذى وقع بمركز التجـــارة العالمى فى نيويورك فى 1993/3/26، والتخطيط لنسف مقر الأمم المتحدة، وجســـور

وأنفاق مؤدية إلى نيويورك أيضاً، والإعداد لاغتيال الرئيس حسنى مبـارك أثنـاء زيارتـه للولايات المتحدة فى العام نفسه. وقد أيدت محكمة الاستئناف عام 1999 الحكـم المـذكور، واعتبرت المتهمين العشرة قد حصلوا على محاكمة عادلة توافر لديهم فيها دفاع قوى.

والأهم من ذلك أن عام 1995 يمثل نهاية "منتصف الرحلة" بالنسـبة لسـير "الإسلاميين الراديكاليين المصريين" نحو العولمة، ففى العام التالى له استولت حركـة طالبان على الحكم فى أفغانستان، وبات الطريق مفتوحاً بالنسبة للعناصر التى كانـت متواجدة فى السودان واليمن وبعض دول الخليج وأوروبا للعودة إلى أفغانستان، التى تم إعلانها "إمارة إسلامية"، تتفق مع الراديكاليين المصريين والسلفيين العرب والمسلمين بوجه عام فى كثير من تصوراتهم العقدية والفكرية.

وهناك عدة ملاحظات على هذه المرحلة، التى امتدت منذ عام 1992 إلى عام 1996، يمكن أن نوردها فى النقاط التالية:

1- تمكنت الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية خلال هذه المرحلة من اكتسـاب مهارات جديدة، أتاحتها "عولمة الاتصالات والمعلومات"، فتمكنوا من صناعة إعلام مضاد لإعلام الدولة من خلال شبكة "الإنترنت"، والفـاكس والفيـديو والكاسـيت، واستخدموا التقنيات الحديثة فى حشد وتعبئة الكوادر التنظيمية، وامـتلاك قـدرات متطورة نسبياً على تنفيذ عمليات العنف المسلح ضد رموز السلطة ورجال الأمـن وكبار الكتاب، واستفادوا من بنية الحداثة القانونية فى الدول الغربية، والتى مكنتهم من الحصول على اللجوء السياسى والإقامة فيها(75).

2- أدت المحنة التى تعرض لها "الأفغان العرب"، عقب اندلاع الحرب الأهليـة بـين فصائل "المجاهدين الأفغان"، إلى أن يبذل الراديكاليون الإسلاميون هناك أقصى جهد ممكن فى سبيل توفير حياة آمنة، بعد أن أيقنوا أن عودتهم إلى بلادهم معناها السجن

المحقق، بل الإعدام. وكانت ثمرة هذا الجهد تكوين نواة لشبكة عالمية، تم الاستفادة بها فيما بعد حين أعلن فى منتصف فبراير عام 1998 عن قيام ما تسمى بـ"الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين".

ويبدو أن هذه المحنة قد حققت لتنظيم الجهاد بعض أحلامه القديمـة، إذ إنـه، وعلى العكس مما أظهرته ممارساته داخل مصر، كان يرى، إلى جانب محاولة تجميع فصائل الحركة الإسلامية الراديكالية فى مصر والتى تتفق معه فكرياً وتكتيكياً "ضرورة التنسيق مع جماعات الجهاد فى الدول العربية والإسلامية، وإيجـاد صـيغ للتنسـيق والتعاون مع المراكز الإسلامية فى الدول الأجنبية، وإيجاد صيغ ملائمة للتغلب علـى مشكلة التمويل، بما يضمن إعادة تشكيل ونشاط الجماعة"(76). وقد أتضح فيما بعـد أن أيمن الظواهرى قد شجع فى بداية الثمانينات بعض أعضاء التنظيم، ومنهم أخوه محمد، على السفر خارج مصر للعمل، على أن يخصصوا جزءاً من رواتبهم للتنظيم.

وخلال هذه الفترة ظهرت بوادر على تحول فى تفكير "تنظيم الجهاد"، فبعد أن كـان يرى أن كافة عملياته يجب أن توجه ضد عدوه الأساسى وهو النظام المصرى، بدأ يعتقد أن أى أرض حل بها، ويوجد فيها من يتصور أنه "حكم غير إسلامى"، وجبت عليـه فريضـة "الجهاد". فأثناء تواجد قيادات من تنظيم الجهاد فى اليمن، سعوا إلى "ضرب البنيـة التحتيـة لليمن ، ومن بينها تفجير آبار النفط، ومحطات الكهرباء، وأصدروا منشـوراً يـدعون فيـه (الشباب الإسلامى) إلى معاونتهم فى هذا الأمر(77). وقد كان من مصلحتهم أن تعم الفوضـى اليمن، ويتحول إلى جزائر أخرى، بما يسهل إقامتهم هناك، وينحت لهم أدواراً اعتادوا عليها.

3- شهدت هذه الفترة اهتماماً مصرياً رسمياً بقضية "الإرهاب"، بحيث صارت تشكل جزءاً ذا بال من السياسية الخارجية المصرية برمتها. وقد أخذ التحرك المصـرى لمواجهة "الإرهاب" شكلين: الأول هو العمل فى إطار جماعى، إقليمـى ودولـى،

والثانى هو العمل فى إطار ثنائى، فى المجالين الأمنى والقانونى[78]. فجماعياً استضافت مصر فى إبريل عام 1995 مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة، والذى شهد مناقشات مطولة حول علاقة الإرهاب السياسى بالجرائم. وفى أكتوبر من العام نفسه، تقدمت مصر بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة يتضمن دراسة بند الإرهاب سنوياً، بدلاً من أن يتم ذلك كل سنتين كما هو متبع، وتنفيذ الإعلان الرئاسى الصادر عن مجلس الأمن عام 1992 بشأن مكافحة الإرهاب، وزيادة درجة التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى الشأن نفسه. وتحركت الدبلوماسية المصرية على مستوى المنظمات الإقليمية، فوضع مؤتمر قمة الدول الإسلامية الذى انعقد بطهران فى ديسمبر عام 1997 المطلب المصرى بمكافحة الإرهاب، على جدول أعماله، وأصدر بياناً يدينه، ويفرق بينه وبين الكفاح المشروع من أجل نيل الاستقلال، وقادت الجهود المصرية إلى إقرار معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامى لمكافحة الإرهاب خلال اجتماع الدورة السادسة والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى بوركينافاسو فى منتصف عام 1999. ووافقت مصر فى عام 2000 على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب، التى أقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى يوليو من عام 1999. وبالتوازى مع ذلك بذلت مصر جهداً بالغاً فى سبيل وضع استراتيجية عربية لمواجهة الإرهاب، فتقرر إنشاء مكتب للإعلام الأمنى بالقاهرة فى نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، فى حين اتفقت مصر مع تونس والجزائر خلال أعمال الدورة الحادية عشرة للمجلس فى مطلع عام 1994 غلى خطة أمنية لمكافحة كافة أنواع الجرائم، وفى الدورة التى تلتها تم تشكيل لجنة حكومية لمتابعة رؤوس الإرهاب فى الخارج، وقدمت مصر خطة لمكافحة الإرهاب تم إقرارها فى الدورة الثالثة عشرة،

وتطورت الجهود إلى حد إقرار "اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب"، خلال اجتماعات الدورة الخامسة عشرة فى يناير عام 1998.

وعلى الصعيد الثنائى سعت مصر إلى عقد اتفاقيات قضائية وأمنية تتيح تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين، سواء الذين صدرت بحقهم أحكام قضـــائية أو المطلوبين للعدالة. وفى هذا الصدد وقعت مصر اتفاقيات للتعاون الأمنى مع تونس فى يناير 1994، ودولة الإمارات العربية المتحدة فى فبراير 2000، ومع رومانيـــا فـــى نوفمبر 1995، وبولندا فى أكتوبر 1996، وكذلك مع كل من المجر واليونان وإيطاليا، ومع باكستان فى مارس 1996.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تسلم مصر عدداً من أفراد الجماعات الإســـلامية الراديكالية الهاربين فى الخارج، من بينهم خمسة عشر شخصـــاً ســـلمتهم الســـعودية، واثنين من الإمارات، وثلاثة من أذربيجان، وسلمت كل من سوريا وجنـــوب أفريقيـــا والإكوادور 11 مطلوباً من أعضاء تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية، كمـــا تســـلمت مصر عدداً آخر من بلغاريا وألبانيا. وسلمت كندا أحد العناصر المطلوبة مـــن تنظـــيم الجهاد. وسلمت الأردن سبعة ينتمون إلى "الجماعة الإسلامية"، وكذلك فعلـــت الســـويد والنمسا، لكن عملية تسلم مصر لهؤلاء المطلوبين لم تجر على المستوى المأمول، إذ لم تتسلم القاهرة على مدار ثلاث سنوات، امتدت من 1998 إلى 2001، من بـــين مائـــة وثمانين مطلوباً سوى ثلاثين فقط، فى مقدمتهم أحمد حسين عجيزة قائد "طلائع الفتح"، وأحمد سلامة مبروك عضو مجلس شورى "تنظيم الجهاد"، وعلى أبو السعود أحد أبرز كوادر التنظيم نفسه، وسعيد سيد سلامة، المحسوب على "تنظيم القاعدة".

فالتحركات المصرية حيال دول أوروبا الغربية، فيما يخص مســـألة مكافحـــة الإرهاب، لم تثمر شيئاً ذا بال. فمقابل نجاح مصر، بمساعدة دول أخرى، فى منع عقد

مؤتمر كان قادة "إسلاميو الخارج" المصريين يعتزمون عقده فى لندن فى سبتمبر عام 1996، ونجاحها فى إقناع سويسرا برفض ثلاثمائة وأربعة عشر طلب لجوء سياسى من بينها مائة طلب لإسلاميين مصريين[79]، فشلت فى إقناع دول أوروبا الغربية بمبررات تسليم من لديها من "الإسلاميين المصريين"، المتهمين فى مصر بارتكاب جرائم، نظراً لأن هذه الدول تذرعت بأن قوانينها تحظر تسليم مطلوبين إلى دول تطبق عقوبة الإعدام، كما أن محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكرى، كما تفعل مصر، ترى هذه الدول أنه غير عادل، ولا يعتد به. علاوة على ذلك فإن منظمات حقوق الإنسان فى الدول الغربية عامة، كانت تنظر إلى من تطلبهم مصر على أنهم أشخاص مضطهدون بسبب أفكارهم وتوجهاتهم السياسية، وليس بوصفهم "مجرمين" تورطوا فى أعمال عنف مسلح ضد المجتمع والدولة، كما ترى السلطات المصرية.

4- تشكلت خلال الفترة السابقة ملامح الموقف الأمريكى الراهن من قضية "الإرهاب"، والتى اكتملت بعد حادث الحادى عشر من سبتمبر، الذى جعل الولايات المتحدة تدخل فى غمار مواجهة "الإرهاب" بكل قوتها، بعد تردد واستحياء فى التعامل مع هذه الظاهرة، كانت تتصف به كافة المواقف الدولية تقريباً قبل الحادث المذكور "فإلقاء نظرة سريعة على الجهود الدولية المرتبطة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، سواء فى صورها القانونية والاتفاقية الجماعية والميدانية الانفرادية، يلاحظ أن جل هذه الجهود اتخذ الطابع العلاجى، أى أن المكافحة تأتى وتنصب على ما بعد الحادث الإرهابى، وحتى تلك الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالباً ما تقارب الظاهرة أمنياً"[80].

فعقب حادث تفجير مركز التجارة العالمى فى فبراير 1993، أيقنت الولايات المتحدة أن احتفاظها بميزة تلافى أهوال الإرهاب فى جبهتها الداخلية لم يعد ممكناً، وأنها صارت هدفاً للإرهابيين. وأدى الحادث إلى تزايد القلق فى صفوف الشعب

الأمريكى ذاته، خاصة فى ضوء الحديث الذى ردده بعض المحللين السياسـيين عـن وجود "شبكة دولية لتنسيق نشاطات الجماعات الإسلامية" داخل الولايات المتحدة، وعن الخطر الذى يمثله "الإسلام السياسى" على الأمن الأمريكى، وعن "صدام الحضارات" الـذى يجب على الولايات المتحدة أن تكون يقظة لتداعياته، الأمر الذى دفع السلطات الأمريكية إلى إصدار مرسوم شامل لمكافحة الإرهاب، بات قانوناً عام 1996 بعد تصديق الـرئيس بيـل كلينتون عليه، يقضى باتخاذ تدابير احتياطية عدة، أتاح أحدها للحكومة الأمريكيـة أن تتخـذ إجراءات الترحيل بحق الأجانب، الذين يشتبه فى تورطهم فى الإرهاب بالاستناد إلى مصادر سرية، ودون الاضطرار إلى الكشف عن مصادر المعلومات فى هـذا الشـأن. وأتـاح المرسوم أيضا للحكومة الأمريكية أن تقوم بترحيل الأجانـب الـذين يثبـت قيـامهم بالتبرعات لصالح المنظمات التى تصنفها السلطات الأمريكية بأنها إرهابية[81].

وقد تم التعاطى مع الحادث، المشار إليه سلفاً، دولياً، خاصة من قبل الأطراف المعنية فى منطقة الشرق الأوسط، ليأخذ الجدل حول الإرهاب "طابعاً عالميـاً" أكثـر جدية، ويتداخل مع أهداف سياسية محلية وإقليمية ودولية، اكتملت ملامحها بعد حـادث الحادى عشر من سبتمبر. فبعض الأنظمة فى منطقة الشرق الأوسـط، عمـدت إلـى الاستفادة من تفجير عام 1993، ووظفته فى حث الولايات المتحدة على مساندتها فـى الصراع الذى كانت تخوضه تلك الدول ضد "الجماعات الإسلامية". فالرئيس مبـارك أعلن أنه كان من الممكن منع وقوع هذا الحادث لو أن المسؤولين الأمريكيين أنصـتوا إلى تحذير مصر من تواجد شبكة أصولية إسلامية على الأراضى الأمريكية، وطالـب واشنطن بأن تلزم نفسها بمحاربة الإرهاب العالمى. أما إسرائيل فقد انتهزت الفرصـة لتوغر صدر الولايات المتحدة ضد بعض المنظمات الإسلامية التى تناهضـها، مثـل "حزب الله" و"حماس" و"الجهاد الإسلامى"، وضد بعض الدول مثل إيران، وتطرح نفسها

أمام الإدارة الأمريكية على أنها الطرف الذى يمكن أن يحمى المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، التى تستهدفها هذه المنظمات. وهذا التقارب الإسرائيلى ـ الأمريكى، فى محاربة "الجماعات الإسلامية" أسهم فى الإسراع بتحول "الراديكاليين المصريين" وغيرهم إلى استهداف المصالح الأمريكية، لأنه أوجد مسوغاً مقنعاً لديهم فى الربط بين مهاجمة الولايات المتحدة وقضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى، أى أنه أسهم فى "تعولم" الحركة الإسلامية، لتصبح معادلة فى السياسة الدولية المعاصرة، الأمر الذى سيتم توضيحه فى النقطة التالية.

الصراع المتعولم : "تنظيم الجهاد" ومنازلة "العدو البعيد"

ما إن تأكدت سيطرة حركة "طالبان" على أغلب ربوع الأراضى الأفغانية، حتى لاحت الفرصة لـ"الأفغان العرب" ليركنوا إلى مكان آمن تظللهم فيه سلطة مركزية، يروق لهم ما تمارسه من قوانين وما تفرضه من تشريعات، باعتباره فى نظرهم يمثل "صحيح الإسلام". ولأسباب فقهية تتعلق بإجارة المستجير، وأخرى مالية ترتبط أساساً بما توقعت طالبان أن يقدمه لها ابن لادن من مساعدات، وأخرى سياسية، تتعلق بإمكانية الاستفادة من الخبرة القتالية للأفغان العرب فى مواجهة قوات "التحالف الشمالى"، التى كان الحال قد انتهى بها إلى التمركز فى خمسة فى المائة فقط من الأراضى الأفغانية، وكانت تتلقى مساعدات من روسيا والهند وإيران لمواجهة طالبان، التى لم يكن يعترف بها سوى باكستان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعودة كثيرين من الأفغان العرب إلى الأراضى الأفغانية، باتت الفرصة سانحة لـ"تنظيم الجهاد"، وبعض كوادر "الجماعة الإسلامية"، ليمارسوا عملياتهم ضد أهداف داخل مصر، وهما فى منعة من أن يصل أحد إلى قادتهم. لكن بالتوازى مع ذلك كانت هناك أفكار تختمر شيئاً فشيئاً، بحيث لا تصبح مصر هى الهدف الوحيد أمام

"تنظيم الجهاد" على وجه الخصوص، بل تتسع دائرة الأعداء لتشمل "عدواً تقليدياً" لـــم ينســـه تنظيم الجهاد أبداً منذ لحظة تكوينه، لكنه كان يؤجل المواجهة حتى يفرغ من "العدو القريب"، وهو النظام الحاكم فى مصر. ويتمثل هذا العدو فى الولايات المتحدة الأمريكيـــة. وتســـتعيد الأذهان هنا ما تضمنته وثيقة "أمريكا ومصر والحركة الإسلامية"، التى أصدرها فرع تنظـــيم الجهاد بقيادة سالم رحال أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضى، حيث اعتبرت أن "منطـــق التعامل الصحيح مع أمريكا والرادع لها، والذى يحقق الدفاع عن آمالنا الإســـلامية فـــى مواجهة بطشها وعربدتها فى المنطقة الإسلامية هو تقديم المزيد من الدماء، والمزيد من الشهداء، ورفع شعار الخلافة أو الشهادة.. والعمل على إفشال كل ما هو أمريكى"[82].

وقد تضمن كتاب "الفريضة الغائبة" لمحمد عبد السلام فرج، الذى يعد "الـــنص" الأساسى الذى دار حوله فكر "تنظيم الجهاد"، وكتاب "ميثاق العمل الإســـلامى"، الـــذى يعتبر "دستور" الجماعة الإسلامية، وكذلك وثيقة "حتمية المواجهة" للجماعة نفسها، مـــا يفيد بأن "العدو الخارجى" للحركة الراديكالية الإسلامية المصرية يتمثل فـــى الغـــرب عموماً خصوصاً المؤسسات الدينية، والولايات المتحدة التى هى (الطاغوت الأكبر) فى نظر هذه الحركة، وإسرائيل، إلى جانب حكومات الدول الإسلامية ما عدا التى تطبـــق "الشريعة الإسلامية"[83]. وقد فصلت وثيقة "معالم العمل الثورى" لتنظيم الجهـــاد هـــذه النقطة، حين ذكرت أن "ما يسمى بالقوتين العظميـــين (الولايـــات المتحـــدة والاتحـــاد السوفيتى) إن هى إلا قوى جاهلية تسعى إلى تكريس الجاهلية واستنزاف الشعوب، وأن هيئة الأمم المتحدة أفرزتها الجاهلية الحديثة، وما هى إلا جسد متهالك من حيث الدور، ولا تستطيع إلا خدمة مصالح القوى الجاهلية المتحكمة فيها. وأن شعوب العالم المحتلة إن هى إلا شعوب مقهورة دون حقها، وما زالت قوى الاحتلال تمارس دور القرصـــنة عليها فى ظل غياب الرادع الإسلامى العادل. وأن لليهود أطماعاً عالمية يسعون إلـــى

تحقيقها من خلال منظمات أخطبوطية لها تواجد دولى نشط، ولها حجم كبير من التأثير على مراكز صنع القرار فى العالم. وأن الرأسمالية العالمية هى صورة جديدة من صور الاحتلال المقنع الذى يسعى إلى السيطرة على مقاليد الأمور فى العالم، كما يسعى إلى تحقيق أطماع ورغبات الدول الرأسمالية فى الدول الخاضعة لها سواء بتحطيم عقائد شعوبها أو النظم الحاكمة فيها بهدف نزح مواردها الاقتصادية والبشرية لتحقيق مصلحة كبار الرأسماليين"[84].

ومن قبل وضع سيد قطب فى كتابه "المستقبل لهذا الدين" رؤيته حول العداء، الذى يكنه الغرب عموماً للإسلام، والجهود التى يبذلها فى سبيل عرقلة "الصحوة الإسلامية"، وكيف أن هذه الصحوة ستنتصر فى النهاية على أعدائها، وتعيد أمجاد الحضارة الإسلامية.

ولم يكتف تنظيم الجهاد بتوصيف حالة الغرب وانتقاد علاقة "التبعية" و"الموالاة له"، بل تضمنت وثائقه اقتراحات لمواجهة "الغرب" عموماً، منها التصدى لكافة أشكال هيمنته، وشن حرب فكرية على ما يطرحه من أفكار لوأدها فى مهدها، بما ينقل المعركة إلى أرض العدو ويحوله إلى موقع الدفاع، والتخلص من الارتباط بالغرب أو الشرق وتحرير القرار السياسى بتحقيق الاكتفاء الذاتى وقيام سوق إسلامية مشتركة، وتوعية الأمة نحو المقاطعة لكافة البضائع والخدمات الواردة من الغرب وإسرائيل، والتصدى لمحاولات الغرب تقويض المشروعات الإسلامية بالتواطؤ من الأنظمة الحاكمة، واستعادة رؤوس الأموال الإسلامية من البنوك الأجنبية، وكسر الطوق الخلفى الذى يفرضه الغرب الأوروبى بالتفافه حول الجسد الإسلامى فى دول القارة الأفريقية[85].

وعود على بدء، فإن أيمن الظواهرى إن كان قد انحاز، تكتيكاً، إلى أولوية قتال "العدو القريب"، فإن هذا لا يعنى نسيانه "العدو البعيد"، أى أن الهوة لم تكن متسعة أبداً بينه وبين ابن لادن. وعموماً فقد عبر الظواهرى عن تصوره هذا فى مقال له بنشرة "المجاهدون" فى إبريل عام 1995، أعطاه عنواناً لافتاً وهو "الطريق إلى القدس يمر بالقاهرة"، ورأى فيه

أن "فتح القاهرة والجزائر أولاً قبل قتال إسرائيل"، منتقداً مبادرة وقف العنف التـي أعلنتهـا "الجماعة الإسلامية". لكن لم تلبث أن بدأت بوادر التحول عن هذا الموقف تظهر فى مقالات أخرى للظواهرى، ففى أكتوبر عام 1997 كتب مقالاً بعنوان "بيان أمريكا وقضـية جهـاد اليهود فى القاهرة"، تعرض فيه بالنقد إلى التقرير الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكيـة حول "أنشطة الحركة الإسلامية"، والذى واكب الحكم الذى أصـدرته المحكمـة العسـكرية المصرية فى قضية "خان الخليلى"، والتى استهدف فيها "تنظيم الجهاد" فوجاً سياحياً إسرائيلياً. ثم كتب الظواهرى مقالاً تالياً بعنوان "أمريكا ووهم القوة"، فى نوفمبر 1997، تحدث فيه عن إمكان إنزال ضربات بالأمريكيين رغم قوتهم. ثم أفصح عن توجهه هذا بجلاء فى مقال ثالث عنونه بـ "يا أمة الإسلام صفاً واحداً فى سبيل الله لجهاد أمريكا"، تضمن تحريضاً واضحاً على ضرب المصالح الأمريكية[86]. ومن ثم فإن الظواهرى انتهى به الحال إلى الاقتناع بأن الوقت قد حان لمنازلة "العدو البعيد"، خاصة أن هذه المنازلة لم تغب عـن تفكير التنظيم الذى ترعرع الظواهرى بين كوادره منذ أن كان يافعاً.

فحتى قبل أن يدبج هذه المقالات، كان الظواهرى قد بدأ يطـل برأسـه علـى مستوى أبعد من "المحلية"، ويزاوج بين استهداف الداخل المصرى والقيـام بعمليـات خارجية على أكبر مستوى دولى ممكن. فقد تردد أن "تنظيم الجهاد" كان يعد فى بدايـة عقد التسعينيات خطة لاغتيال السكرتير السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غـالى، لأنه فى نظر قادة التنظيم اتخذ مواقف أضرت بمصلحة المسلمين. ويعبر الظـواهرى نفسه عن هذا الأمر بقوله: "المسلمون فى البوسنة وأفغانسـتان والعـراق والصـومال وفلسطين ومصر يترقبون الخلاص من غالى"[87]. علاوة على ذلك فإن استهداف تنظيم الجهاد للسياح الإسرائيليين فى مصر، كان مرتبطاً بالكيد لإسرائيل والتعبير عن رفض تطبيع العلاقات بين القاهرة وتل أبيب، أكثر من ارتباطه بضرب السياحة المصرية.

وقد اعتبر الظواهرى فى كتابه "فرسان تحت راية النبى"، أن "الاقتصار على العدو الداخلى فقط لن يجدى فى هذه المرحلة.. لأنه لا يمكن تأجيل الصراع مع العدو الخارجي.. فالتحالف اليهودى - الصليبى لن يمهلنا حتى نهزم العدو الداخلى ثم نعلن الجهاد عليه بعد ذلك"، ومن ثم أخذ ينظر إلى معركة تنظيم الجهاد على أنها "معركة دولية" فهاهو يقول: "القوى الغربية المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية، ودخل معها فى هذا الحلف عدوتهم القديمة روسيا، واتخذوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام، منها الأمم المتحدة والحكام الموالون والحاكمون لشعوب المسلمين، والشركات متعددة الجنسيات، وأنظمة الاتصال الدولية وتبادل المعلومات، ووكالات الأنباء العالمية وقنوات الإعلام الفضائية، ومنظمات الإغاثة الدولية التى تستخدم ستاراً للجاسوسية والتبشير وتدبير الانقلابات ونقل الأسلحة.. وفى مقابل هذا الحلف يتشكل حلف أصولى من حركات الجهاد فى بلاد الإسلام المختلفة والدولتين اللتين حررتا باسم الجهاد فى سبيل الله (أفغانستان والشيشان)، وإذا كان هذا الحلف ما زال فى بواكيره الأولى، وإرهاصاته البادئة، فإن تناميه يتزايد بتسارع ويتضاعف باطراد. وخطورة هذا الحلف أوضح من أن تشرح، وأثره أخطر من أن يوضح، وخوف الغرب منه مسيطر على تفكيره ومستفز لأعصابه ومقلق لمراصده. فهو قوة تنمو وتتجمع تحت راية الجهاد فى سبيل الله خارج قانون النظام العالمى الجديد، متحررة من العبودية لإمبراطورية الغرب المسيطرة، ومنذرة للحملة الصليبية الجديدة عن ديار الإسلام بالويل والثبور، ومتحفزة للانتقام من رؤوس التجمع الكفرى العالمى، أمريكا وروسيا وإسرائيل"[88].

وعلى وجه العموم فإن التغير التكتيكى فى توجه الظواهرى تم فى سياق مختلف عن ذلك الذى كان يتمسك فيه بأولوية إسقاط النظام الحاكم فى مصر، بما أوجد أسباباً عديدة تقف وراء تحوله. أولها المطاردات الأمنية وقتل وسجن بعض كوادر

التنظيم وتفرق أعضاء المجلس التأسيسى فى بقاع الأرض، وفشل العمليات المســلحة التى قام بها التنظيم داخل مصر، والظروف المالية الصعبة التى كان يمر بها، الأمــر الذى جعل الظواهرى فى حاجة ماسة إلى أسامة بن لادن، خاصة أن حركـــة طالبـــان كانت تربطها به علاقة وثيقة، لم يكن يحظى بها الظواهرى[89]. ولأن ابن لادن لم تكن تعنيه مسألة تغيير الأنظمة الحاكمة، ولم يرد على لسانه أبداً أنه يهدف إلى إسقاط النظام السعودى، فقد كان على الظواهرى أن يطوع توجهاته نسبياً لتتآلف مع تصورات ابـــن لادن، دون أن يسمح لهدفه الرئيسى بالذوبان فى أهداف الأخير، متبعاً فى هذا طريقـــة احتواء ابن لادن والتمسك بنقاط الالتقاء بينهما وهى كثيرة.

وفى حقيقة الأمر فإن الظواهرى قد أثر فى ابن لادن تأثيراً واضحاً، منذ أن التقيا فى أفغانستان منتصف عام 1986 ونشأت بينهما علاقة إنسانية عميقة " فقــد اســتطاع الأول أن يقنع الثانى بالفكر الجهادى الانقلابى وحوله من داعية سلفى يهتم بأمور الإغاثة إلـــى مقاتـــل جهادى يعنى بأحكام الجهاد.. وزرع الظواهرى حول ابن لادن نخبة من أخلص خلصـــائه.. وهؤلاء كانوا يدينون بالولاء للظواهرى شخصياً وتاريخياً، مثل البنشـــيرى وأبـــو حفــص المصرى[90] الذى أصبح صهر ابن لادن فيما بعد. وهناك كذلك الطياران المصريان نصـــر فهمى نصر وطارق أنور، الذين قتلا فى مدينة خوست الأفغانية فى شهر نوفمبر عام 2001 أثناء القصف الأمريكى للمدينة، حيث عملا مع ابن لادن منذ تأسيس الجبهـــة الإســـلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين[91]، وهما أيضاً من المقربين جداً لأيمن الظواهرى.

وطبيعة العلاقة بين الظواهرى وابن لادن كانت ترشح الأول لموقع بارز فـــى الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين ربما يصل إلـــى قيادتهـــا الفكريـــة والعملية. فالظواهرى ذو خبرة طويلة فى الحركة الإسلامية المتشددة، بينمـــا لا تعــود خبرة ابن لادن سوى إلى بداية الثمانينيات. كذلك يعد الظواهرى فى الأوساط الإسلامية

المتشددة واحداً من أبرز قياداتها فى مجال التأصيل النظرى والفكرى لأفكار وممارسات التشدد والغلو الإسلامى، فى حين لا يملك ابن لادن بداخل تلك الأوساط نفس هذه المكانة. أيضاً فمن الواضح أنه من الناحية الواقعية أن الجبهة لا تضم سوى تنظيم واحد حقيقى ذى خبرة وأطر فكرية وتنظيمية وعملية محددة هو (جماعة الجهاد) التى يقودها الظواهرى.. بينما يصعب اعتبار تنظيم القاعدة المنسوب إلى ابن لادن تنظيماً حقيقياً بقدر ما هو تجمع لإسلاميين حول ممارسات ابن لادن وإمكانياته المادية والعملياتية"[92].

وهناك من بين السعوديين، الذين اشتركوا فى تجربة الجهاد فى أفغانستان لسنوات عديدة، من يؤكد هذا الأمر. فهاهو حسن بن عبد ربه السريحى، الذى يعد أقدم "الأفغان العرب"، يقول: "فكرة (تنظيم القاعدة) مصرية من جماعة الجهاد الإسلامى بقيادة أبو عبيدة البنشيرى وأبو حفص المصرى، وهما اللذان عرضا الفكرة على أسامة بن لادن، وخصوصاً البنشيرى.. فقد كان هو صاحب الفكرة أساساً لاحتواء الشباب المجاهد.. وبعد انتهاء الجهاد أصبح المصريون يتجمعون ويلتقون فى منزل ابن لادن فى بيشاور، وبعد قتل عبد الله عزام، صار المصريون يدعون الصحفيين وممثلى هيئات الإغاثة إلى منزل ابن لادن.. وكان مجلس ابن لادن أيام الجهاد يغص بشباب المدينة المنورة، واختلف الحال بعد انتهاء الجهاد، لأن المصريين هم الذين أصبحوا يتصدرون مجلسه.. ومواقف ومبادئ أسامة بعد التفاف جماعة الجهاد من المصريين حوله أصبحت تختلف تماماً عن مبادئه وسلوكياته عند بدء التحاقه بالجهاد.. وفيما بعد وفى معسكرات التدريب على السلاح كان أغلب المدربين فيها من أصول مصرية"[93]. ويتمم صلاح سلمان، وهو من أقدم السعوديين الذين ذهبوا إلى أفغانستان، الرأى السابق، بقوله: "المصريون الذين جاؤوا بحجة الجهاد استطاعوا الاستحواذ على الأهداف وتحويرها حسب مبتغاهم"[94].

وقد ظهر بالفعل، عقب حادث الحادى عشر من سبتمبر، أن المصريين من

تنظيم الجهاد لهم اليد الطولى فى تنظيم القاعدة، فأيمن الظواهرى بدا محرك الأحـداث من خلف ستار يقف ابن لادن فى واجهته، وأبو حفص المصرى، كان هـو مسـؤول الجناح العسكرى فى التنظيم، وسبقه البنشيرى فى هذا الموقع. وكان شخص يدعى أبو عمر المصرى مسؤولاً عن تسفير الأفراد إلى مواقـع التـدريب العسـكرى داخـل أفغانستان، وشخص آخر هو سيد العدل أو أبو محمد المصرى، كان المسؤول الأمنـى فى التنظيم[95]. وقد برهنت الوقائع التى أحاطت بالهجوم الذى وقـع ضـد سـفارتى الولايات المتحدة الأمريكية فى العاصمة الكينية نيروبى والعاصمة التنزانية دار السلام فى السابع من أغسطس عام 1998 على أن "تنظيم الجهاد" يحتل موقعاً متقدماً وجوهرياً فـى "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، "فقد بدت مشاركة الجهاد الفعالة فى هيكل الجبهة واضحة سواء فى القائمين بتنفيذ العمليتين أو فى إعلان الجهاد قبـل وقوعهمـا بعدة أيام عن عزمه الانتقام من الولايات المتحدة لقيامها بالقبض على عدد من قياداته الكبرى فى ألبانيا ثم تسليمهم إلى مصر بعد ذلك"[96]. وجاء تحرك جهات التحقيق الأمريكيـة ليؤكـد هذا، حيث أشارت أصابع الاتهام إلى المصرى على أبو السعود، لأنه هو الذى سهل زيارة الظواهرى إلى الولايات المتحدة، المشار إليها سابقاً، وأمد "الأفغان العـرب" بخـرائط حول منشآت عسكرية أمريكية، وكان ضالعاً فى تفجير نيروبى ودار السلام[97].

ويمكن فى هذا المقام أن نأخذ "حالة أبو حفص المصرى" لإظهار الدور الـذى لعبه الراديكاليون المصريون فى تنظيم القاعدة، فحسب معلومات رشحت عقب حـادث الحادى عشر من سبتمبر، فإن "أبو حفص" هو مهندس عملية نيروبى ودار السلام، وهو يعد من أبرز العناصر الإسلامية الذى يعتقد فى أن محاربة الأنظمة الحاكمة هى طريق الخلاص بالنسبة للعالم الإسلامى، ولذا شارك فى تأسيس تنظيم القاعدة، وانتقل مع ابن لادن إلى السودان حتى 1996. وحينما عاد ابن لادن إلى أفغانستان مرة أخرى عـاد

معه أبو حفص والظواهرى. وقد تولى أبو حفص مسؤولية الجناح العسكرى للقاعدة عقب وفاة أبوعبيدة البنشيرى، الذى كان قد تنقل معه بين العديد من الدول العربيـــة والأجنبيـــة، حيث التقى بقادة تنظيم الجهاد فى الأردن، وباكستان والسودان، وأفغانستان، وغيرها.

وقد لعب أبو حفص أدواراً بارزة لتشكيل فروع تنظيم القاعدة فى العديد مـــن دول العالم ومن أبرزها المساهمة فى تأسيس معسكرات الصومال عـــام 1992، فقـــد سافر إلى هناك عدة مرات بهدف تحديد أفضل الوسائل والطـــرق لتوجيـــه ضـــربات للقوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة المتمركزة هناك، وقدم تقارير إلـــى ابـــن لادن والظواهرى. وفى بداية ربيع 1993 لعب دوراً مهماً فى تزويد قبائل صومالية تعارض تدخل الأمم المتحدة فى الصومال بالعتاد والتدريب.

كما كان له إسهامه فى العمل "الجهادى" داخل كينيا، حيث نجح مع آخرين فى تأسيس فرع للتنظيم فى كينيا عام 1994، بالتعاون مع زميله محمد صادق عودة الذى سافر إلى مومباسا وأسس شركة صيد بأموال من تنظيم القاعدة، تم استخدام عائـــداتها لدعم وتمويل أعضاء القاعدة فى كينيا.

ولم يقتصر دور أبو حفص على العمل العسكرى، بل تجـــاوزه إلـــى الجهـــد النظرى، حيث أعد دراسة عن أهمية دور أفغانستان وحركة طالبان بالنسبة للحركـــة الإسلامية الراديكالية، والدور الذى يمكن أن تلعبه على الصـــعيد الاســـتراتيجى مـــع باكستان وإيران من أجل تغيير أنظمة الحكم فى المنطقة، وعن أهمية أفغانستان كقاعدة للتحالف بين تنظيم «القاعدة» وحركة «الجهاد» و«الجماعة الإســـلامية» والتنظيمـــات الإسلامية الأخرى فى العالم الإسلامى برمته.

ويظل إعلان "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" هـــو نقطـــة التحول الرئيسية على طريق وصول الإسلاميين الراديكاليين المصريين إلـــى مرحلـــة

"التعولم". وقد تم تشكيل هذه الجبهة فى منتصف فبراير عام 1998، ووقع على وثيقـة إنشائها كل من أسامة بن لادن، وأيمن الظواهرى، ورفاعى أحمد طه عضـو مجلـس شورى الجماعة الإسلامية، ومير حمزة سكرتير جمعية علماء باكستان، وفضل الرحمن زعيم حركة الأنصار فى باكستان أيضاً، وعبد السلام محمد زعيم حركة الجهـاد فـى بنجلاديش. وقد حددت الجبهة هدفها فى قتال الأمريكيين والإسرائيليين فى أى مكـان بالعالم، استناداً إلى فتوى مشتركة بين الموقعين على الوثيقة المذكورة تـرى أن هـذا الأمر "فرض عين" على كل مسلم(98). وبذلك يكون ممـثلان عـن أكبـر جمـاعتين إسلاميتين راديكاليتين فى مصر قد وقعا على وثيقة إنشاء الجبهة.

ورغم أن الجماعة الإسلامية نفت أن يكون أحد قد مثلها فى تشكيل هذه الجبهة، وأنه لم يعرض عليها مشروع من هذا القبيل وأنه فى حال حدوث ذلك فسوف يكـون القرار فيه لقيادة الجماعة، أى ليس لرفاعى طه أو غيره، فإن توقيع الأخير على بيان تأسيس الجبهة قد تم بالفعل، لكن توافر بعض المعلومات عن قرب قيام هذه الجبهة بعمليـات ضد أهداف أمريكية، دفع "الجماعة الإسلامية" إلى نفى اشتراكها فى تأسيس الجبهة، خشية أن يعرضها هذا إلى رد عنيف من قبل الولايات المتحدة(99). ومع ذلك فإن هذا النفـى، أو ذلـك الانسحاب، لا يعنى أن كافة عناصر الجماعة الذين كانوا موجودين على أراضى أفغانسـتان أو فى الخارج، وقت الإعلان عن بيان تأسيس الجبهة، وباركوا خطوة توقيع رفـاعى طـه على هذا البيان، قد عدلوا عن موقفهم على غرار طه. وهذا معناه أن تواجـد الراديكـاليين الإسلاميين المصريين داخل الجبهة، ومن ثم تنظيم القاعدة، قد احتفظ بقوة نسبية، الأمـر الذى تمت ترجمته فى توزيع المواقع داخل التنظيم، وفى تحديد أهدافه، والتخطيط لها.

لكن الغموض الذى اتصفت به العمليات التى قام بها التنظيم، جعـل إمكانيـة استكناه طبيعة توزيع الأدوار فى هذه العمليات، تبدو صعبة إلى حد بعيد. فمثلاً اعتـاد

ابن لادن مباركة عمليات مثل مهاجمة سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام، وتفجير المدمرة الأمريكية "كول" فى ميناء عدن اليمنى فى شهر أكتوبر عام 2000، دون أن يتفوه بما يفيد تبنيه للعمليات أو الإفصاح عن دور تنظيم القاعدة فيها، وذلك لعدم التسبب فى حرج وإيذاء حكومة طالبان التى تستضيفه. لكنه اضطر، وتدريجياً وبشكل محسوب، أن يعلن ذلك عقب مهاجمة الولايات المتحدة لحكومة طالبان وإزاحتها عن الحكم، وتعقبها لعناصر القاعدة فى كهوف أفغانستان. وقد كان لافتاً للانتباه أن يظهر أيمن الظواهرى وأبو حفص المصرى بجانب ابن لادن فى شرائط الفيديو التى بثتها قناة "الجزيرة" القطرية. وقد أظهر الشريط الأول، على وجه الخصوص، أن الظواهرى هو بمثابة المفكر والمخطط بالنسبة للتنظيم، بينما يلعب ابن لادن دور "القائد الكاريزمى"، فضلاً عن كونه الممول، فالكلمة التى ألقاها الأخير فى الشريط المذكور اتسمت بطابع حماسى يعزف على وتر المشاعر، بينما اتصفت كلمة الأول، الذى لا يتمتع بقدرة على الخطابة تعادل التى يمتلكها الثانى، بمحاولة مخاطبة العقل وارتداء ثوب التحريض الممنطق، وتبرير عداء "الإسلاميين" للولايات المتحدة، وربط ما يحدث فى أفغانستان، بما يجرى فى الأرض المحتلة، لجذب العرب والمسلمين إلى أفكار وخطط "تنظيم القاعدة". وبدت قيادات تنظيم الجهاد هم الذين يتحكمون فى تسيير تنظيم القاعدة.

وعملياً، فإن الجماعات الإسلامية التى شاركت فى تكوين "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين"، لم تمارس دوراً فعلياً داخل الجبهة، وبمرور الشهور خلت الساحة لتنظيم الجهاد، لأنه الأكثر التصاقاً بابن لادن، والأكثر قدرة على ترجمة ما يدور فى ذهنه من أهداف إلى واقع ملموس، من خلال كوادر مدربة، وخبرة طويلة فى "العمل المسلح"، وانتشار فى مناطق كثيرة من العالم. وهذه الخصائص، جعلت الجهاد، قادراً على أن يجعل "أجندته" حاضرة باستمرار بالتوازى مع "أجندة" ابن لادن،

ويستخدم أموال الأخير فى تحقيق أهدافه[100]، ويتمكن من التأثير فكرياً فى العناصـــر الأخرى، من غير المصريين، الملتفة حول ابن لادن،وفى الوقت ذاته الترويج لأهداف "تنظيم القاعدة"، من خلال الخبرة الإعلامية التى اكتسبها أفراد الجهاد.

ومنذ عملية نيروبى ودار السلام طرحت الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين، التى يلعب تنظيم الجهاد المصرى الدور الأساسى فى تحريكها، نفسها بشدة كـ"فاعل دولى" يستوجب ما يبدر عنه من سلوك رد فعل دولى واسع النطاق، يصـــل إلى حد إقامة "تحالفات دولية" ضده. فالفترة التى أعقبت الحادث المـــذكور شـــهدت "قيـــام الولايات المتحدة وحلفائها بتوسيع نطاق المواجهة والحصار للجماعات الإسلامية العنيفـــة التى شاركت فى الحادث ليشمل عديداً من بلدان العالم. ففى خلال الشهور الأولى من عام 1999 شهدت مصر وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وباكستان وأفغانستان واليمن والولايات المتحدة وبريطانيا وألبانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى تعاوناً كثيفـــاً بـــين الســـلطات الأمنية فى كل منها من أجل إحكام الحصار حول أهم تلك الجماعـــات، وبصـــورة محـــددة وواضحة بدا تنظيم القاعدة وجماعة الجهاد المصرية هما الهدف الرئيسى لكل ذلك التعاون".

وكان رد الفعل بعد حادثة الحادى عشر من سبتمبر أقوى بكثير، وأخذ شـــكلاً "متعولماً" لمواجهة تنظيم "تعولم" فى رؤيته وتحركاته ـــحسبما شرح الظـــواهرى فـــى تصوره للعدوـــ فقد وجدت دول عديدة نفسها تحت وطأة الإيفاء بمطالب أمريكية محددة فى خضم التداعيات التى ترتبت على الحادث المذكور. وأول هذه المطالب يأخذ طابعاً أمنياً، سواء فى جانبه المباشر المتعلق بتعاون عملياتى فى مطـــاردة عناصـــر تشـــتبه واشنطن فى أنهم ينتمون إلى "تنظيم القاعدة" الذى تبنى الحادث المشار إليه سلفاً، أو فى جانبه غير المباشر المرتبط بالتعاون فى مجـــال المعلومـــات الأمنيـــة بـــين أجهـــزة الاستخبارات. وهناك مطلب ذو طابع اقتصادى يتعلق بملاحقة مؤسسات مالية بعينهـــا

بتهمة اتصالها بمنظمات "إسلامية" تناوئ السياسة الأمريكيــة، أو المطالبــة بتمويــل عمليات عسكرية محددة، أو على الأقل ضمان تدفق الإمدادات النفطية، خاصــة إلــى الولايات المتحدة، التى هى أكبر مستهلك ومستورد للبترول فى العالم. ويوجــد أيضــاً مطلب شائك ذو صبغة ثقافية - دينية ويقع فى قلب الهوية العربية - الإسلامية، يتمثل فى المطالبة بتعديل مناهج التعليم الدينى، هو الأمر الذى يثير جدلاً فى العالم العربى لن تخمد أواره فى وقت قريب. علاوة على ذلك كان للحادث المذكور انعكاســاته علــى العديد من الصراعات الإقليمية، مثل الصــراع العربــى - الإســرائيلى، والصــراع الباكستانى - الهندى حول إقليم كشمير. كما كان له انعكاساته على الحروب الأهليــة فــى العديد من الدول مثل القتال الذى تخوضه القوات الروسية ضد المقاتلين الشيشان، والحرب الأهلية فى السودان، التى انتهت إلى توقيع اتفاق ماساكوش فى أغسطس 2002، والذى ما كان له أن يتم لولا حسابات الخرطوم فى ضوء تداعيات الحادى عشر مــن ســبتمبر. وهناك كذلك الحرب التى تخوضها الحكومة الفلبينية ضد جماعة أبو ســياف، والتــى تدخل الولايات المتحدة فيها طرفاً مباشراً من خلال إرسال خبراء عسكريين وأمنيــين لمساعدة الجيش الفلبينى، وهو الأمر الذى اتبعته واشنطن مع كل من جورجيا واليمن، فى إطار جهودها لتعقب عناصر "تنظيم القاعدة". وأدى حادث الحادى عشر من سبتمبر إلى تغيرات سياسية واستراتيجية وتأثيرات عديدة، حيث تمكنت الولايات المتحدة مــن النفاذ بقوة إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والقوقاز، من خلال إقامــة قواعــد عسكرية وأنماط للتعاون الأمنى، واقتربت أكثر من تحقيق هدفها فى السيطرة على نفط منطقة "بحر قزوين"، وألقى الحادث بظلاله على اقتصاديات دول عديدة، فى مقــدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

إن رد فعل الولايات المتحــدة علــى تفجيــرى واشــنطن ونيويــورك فــى

2002/9/11 أظهر أن تقدير الأمريكيين لـــ"تنظيم القاعدة" تعدى حدود التعامل معـــه على أنه جهة محدودة القدرات بإمكانها أن تزعج دولاً صغيرة أو متوسطة القوة، كمـــا كان الحال فى السابق، وبدأ التوجه الذى أخذ يتبلور لدى الإدارة الأمريكية منذ تفجيرات نيويورك عام 1993 يدفع الأمور فى طريق التعامل مع هذا التنظيم بجدية، وفى إطار شامل، أمنى وعسكرى واقتصادى وسياسى وإعلامى.. الخ، الأمر الذى جعل المواجهة تأخذ طابعاً عالمياً، يكافىء التصور الذى سطره الظواهرى على الورق حين قـــال: "لا يمكن خوض الصراع من أجل إقامة الدولة المسلمة على أنه صراع إقليمى، فقد أتضح مما سبق أن التحالف الصليبى ـ اليهودى بزعامة أميركا لن يسمح لأية قـــوة مســـلمة بالوصول للحكم فى أى من بلاد المسلمين.. ولذلك فإننا تكيفاً مع هذا الوضع الجديـــد، يجب أن نعد أنفسنا لمعركة لا تقتصر على إقليم واحد". وتطبيقاً لهذا القول كان الحادى عشر من سبتمبر، ومن قبله حادث نيروبى ودار السلام وتفجير المدمرة "كول"، ليصنع "تنظيم القاعدة" ما يستوجب رد فعل عالمى شامل، وما يؤكد أن "تنظيم الجهاد" المصرى قد "تعولم" من أوسع الأبواب.

وبعد ..

استهدف هذا الفصل توضيح آليات الخروج من المحلية إلى العالمية لطائفة من التنظيمات الإسلامية الراديكالية. ووضح من التحليل كيف إن عملية وآليات الخروج تسهم فى تغير الهدف من الخروج. فبعد أن كان الهدف هو الخروج من أجل الدخول مرة أخرى لمصر فتحاً، تغلبت البيئة الخارج إليها على الإسلامى الراديكالى المصرى وأسهمت فى تطويع اتجاهه للتورط فى صراعات دولية أكثر عمقاً وكثافة. وخرج المسلم المصرى الراديكالى من الفهم الدقيق للهدف المحلى إلى الدخول فى تعقيدات الصراعات الإقليمية والدولية، فهو قد خرج إلى متاهة الصراع الدولى. فقصص الراديكاليين الذين سقطوا قتلى فى أفغانستان أو أجفلوا عن الدخول فى معترك الصراع الدولى وانزووا فى أنحاء الأرض كثيرة ودرامية. وهناك من ينتظر السقوط.

إلا أن الصراع الدولى لم يعد صراعاً كما اعتدنا عليه خلال الحرب الباردة حيث كانت هناك جماعات أيديولوجية، فى الأرجح يسارية، تناوئ القطب الأمريكى فى مكانته وقدرته على تحقيق أهدافه لصالح القطب السوفيتى. بل أضحى صراعاً مختلفاً فى الطبيعة حيث انهار الاتحاد السوفيتى وظهر القطب الأمريكى بهيمنته العالمية مستخدماً الشبكات الدولية فى الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة. فعولمه الصراع الدولى هى الفارق المهم والأساسى بين الصراع خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها. فالحركة الإسلامية الراديكالية بعد أن كانت جزء من آليات الحرب الباردة والعمل

لصالح الأمريكان ضد السوفيت، أصبحت فى صراعها مع الأمريكان تصارع فى بيئة دولية مختلفة حيث تتصف فيها القدرة الأمريكية على السهولة النسـبية لخلـق أدوات واليات هيمنتها العالمية الغربية. هكذا لم يصبح الصراع فى جوهرة صـراعاً حـول الموارد بمعناها التقليدى، لكن صراعاً حول المخاطر الدولية.

وتعرف المخاطر الدولية بالتأثير النظامى العالمى على أحداث انقطاعاً رئيسـاً من شأنه التأثير السلبى على تحقيق أهداف الهيمنة الدولية فى المجلات الإسـتراتيجية المختلفة. الحركة الإسلامية الراديكالية تهدف إلى إحدث انقطاع رئيسى مؤثر فى سياق الهيمنة الأمريكية الغربية. فى هذا الإطار يتعاظم دور الفرد فى التأثير، فالعولمة تسمح وتعطى الفرد مساحة غير مسبوقة فى التأثير الدولى. فرغم إن الفرد اعتاد إن يكـون المفجر لأحداث دولية هامة إلا إن العولمة تمنح الفرد فى سياقاته المختلفة مكانة عملية هامة وربما حاسمة فى عمليات الصراع الدولى.

ونخلص من هذه الدراسة بنموذجين يوضحان الحالة فى سياقها الدولى المعولم:

النموذج الأول: خطوط سير المصريين

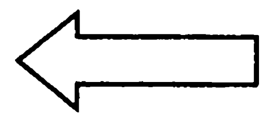
افغانستان

ايران– السعودية – دول الخليج

العراق–الاردن

طاجيكستان– الشيشان

البوسنه والهرسك وكرواتيا



السودان

اليمن

الصومال

الصومال

بورندى

ليبيا

تنزانيا

اوغندا

كينيا

اليونان

الباتيا – السويد

بلغاريا – رومانيا

هولندا – انجلترا

ايطاليا – بولندا

اسبانيا – الدنمارك

سويسرا

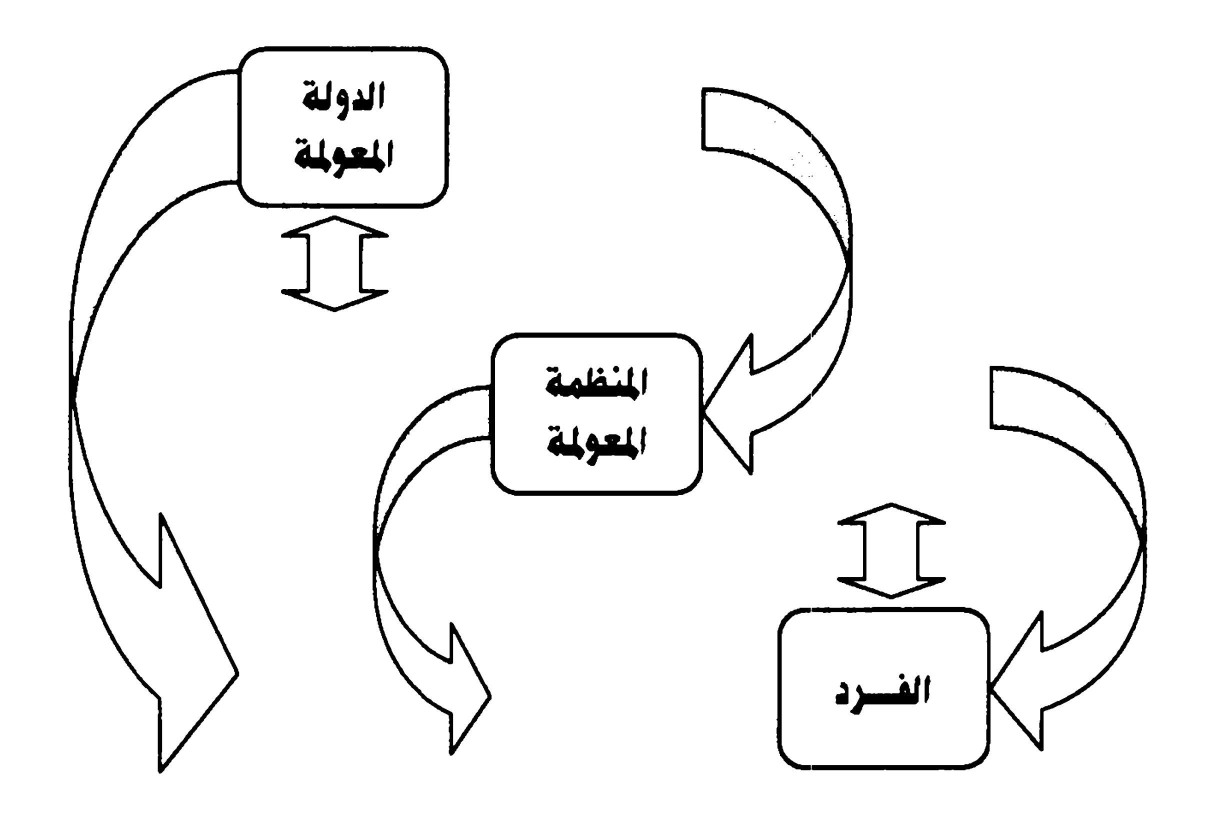
الولايات المتحدة الامريكية

مصر

هذا النموذج يقوم على مفهوم الشبكة المفتوحة *OPEN NETWORK* ، حيث يعتمد هذا النوع من الشبكات على التكيف مع البيئة المحيطة وقد يأخذ صورة الخلايا النائمة والتأثير الكامن.

النموذج الثانى

مقطع من سلسة التفاعل الدولى المعولم



وتعتبر المعلومات والضغوط هى المحرك الأساسى لهذه السلسة من تفاعلات العولمة للمخاطر

فى النهاية يمكن القول بأن عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية بصـــفة عامـــة ستســـتمر طالما كان هذا النظام الدولى المعولم نامياً. وهكذا لا يصبح أمام النظم السياسية إلا التنسيق الدولى من أجل خفض حدة التحدى الإسلامى الراديكالى.

الهوامش

1- أدى التباس المعلومات حول الحركة الاسلامية المعاصرة فى مصر إلى تبنى افتراضات عديدة خاطئة حولها، وقد بذل بعض الباحثين جهداً فى سبيل إزالة هذا الالتباس، وتفنيد تلك الافتراضات. أنظر فى هذا الشأن:

- جهاد عودة، "تحطيم الوهم حول الحركة الإسلامية فى مصر"، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد 130، سبتمبر 1993، ص: 46-75
- Gehad Auda, "The normalization of Islamic Movement in Egypt from 1970s to the Early 1990s". in: Matin Marty and Scott Appleby, eds., Accounting for Fundamentalisms Volum 4.The Fundamentalism Project, (Chicago:The University of Chicago press, 1994):pp.374-412.

2- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: عمار على حسن، "موقف القوى الإسلامية من المصالحة العربية: دراسة المنطلقات"، فى د. محمد صفى الدين خربوش (محرر)، المصالحة العربية: الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، الطبعة الأولى، 1995)، ص: 119-137. وهناك دراسة أخرى تناولت الموضوع ذاته، من زاوية مختلفة، يمكن الرجوع إليها فى هذا الشأن. أنظر: خالد الحروب، "الإسلاميون ومسألة التدخل الخارجى" وجهات نظر"، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (194)، إبريل عام 1995، ص: 85-91.

3- أنظر: د. وليد محمود عبد الناصر، "جماعة الإخوان المسلمين وعلاقاتها الدولية 1982-1954"، مجلة أحوال مصرية ـــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة، العدد 17، صيف 2002، ص:15-30.

4- أنظر: عمار على حسن، "أداء التحالف الإسلامى فى مجلس الشعب خلال الفصل التشريعى الخامس: دراسة فى الرقابة البرلمانية"، فى د. محمد صفى الدين خربوش (محرر)، التطور

السياسي في مصر 1982-1992، (القاهرة: مركز البحوث والدراسـات السياسـية، جامعـة القاهرة، الطبعة الأولى، 1994)، ص: 137، وص: 153.

5- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: عمار على حسن، الصوفية والسياسة فـى مصـر، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر)، الطبعة الأولى، 1997.

6- صحيفة الشرق الأوسط، 2002/5/2.

7- صالح الوردانى، الحركة الإسلامية في مصر، واقع الثمانينيات، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 1990)، ص154.

8- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: عمار على حسن، "أوجه الشبه والاخـتلاف بين الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر"، دراسة مقدمة إلى ندوة "الحركة الإسلامية فى مصر"، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، مؤسسة "الصحفيون المتحدون"، عام 1994. وانظر كذلك: د. فيصل دراج، وجمال باروت (محرران)، الأحزاب والحركـات والجماعات الإسلامية، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولـى، 2000) الجزء الثاني، ص: 131-140.

9- محمد عبد السلام فرج، "الفريضة الغائبة"، فى د. رفعت سيد أحمد، النبى المسلح، الجزء الأول الرافضون، (لندن: دار رياض الريس للكتب والنشـر، الطبعـة الأولـى، 1991) ص:134. وقد تضمن هذا الكتاب العديد من الوثائق والمصادر الأولية للحركة الإسلامية الراديكالية المعاصرة فى مصر.

10- منتصر الزيات، أيمن الظواهرى كما عرفته، (القاهرة: دار مصر المحروسة، الطبعـة الأولى، 2002)، ص: 43-44.

11- لمزيد من التفاصيل حول تلك المقولة وصاحبها، أنظر: صابر شوكت، إرهـابى تحـت التمرين، (القاهرة: دار أخبار اليوم، سلسلة كتاب اليوم، الطبعة الأولـى، يونيـو 1994، ص: 44-45.

12- المرجع السابق، ص: 31-32.
13- صابر شوكت، المرجع السابق، ص: 171/170.
14- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الحالة الدينية في مصر، 1995، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الثانية، ص: 210.
15- د. عبد العاطي محمد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطى، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، الطبعة الأولى، 1995، ص: 322-323.
16- الورداني، مرجع سابق، ص: 155/154.
17- هشام مبارك، الإرهابيون قادمون: دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف 1928-1994، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، الطبعة الأولى، 1995)، ص: 267.
18- مجلة الدعوة، العدد الخامس والثلاثون، إبريل 1979، ص: 56.
19- مجلة الدعوة، العدد الخامس والأربعون، فبراير 1980.
20- هشام مبارك، مرجع سابق، ص 268.
21- المرجع السابق، ص: 269.
22- انظر في هذا الصدد كتاب صادر عن جهات سعودية بعنوان الجهاد: المنطلق السعودى لنصرة الحق، (الرياض: الوكالة الأهلية للإعلام "نبراس"، 1990، ص: 89-90.
23- نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع: الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع، (القاهرة: دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995)، ص: 77/76.
24- هشام مبارك، مرجع سابق، ص272.
25- المرجع السابق، ص: 272-273.
26- أنظر صحيفة الحدث، 2001/11/5.
27- عبد القادر شهيب، ممولو الإرهاب، (القاهرة: دار الهلال، الطبعة الأولى، 1994)، ص80.

28- صحيفة الحدث، 2001/11/5.

29- نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع، مرجع سابق، ص: 79/78.

30- هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 276.

31- عبد القادر شهيب، مرجع سابق، ص: 79.

32- ريتشارد هرير دكمجيان، الأصولية فى العـــالم العربـــى، ترجمـــة عبـــد الـــوارث ســـعيد، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1989)، ص: 144.

33- عبد القادر شهيب، مرجع سابق، ص: 81/80.

34- المرجع السابق، ص: 81-82.

35- أنظر: حوار مع عادل عبد الباقى، مجلة روز اليوسف، العدد 3433، 1994/3/28.

36- صابر شوكت، مرجع سابق، ص85. وقد نقل الكاتب نفسه عن سعيد أبو عبده نفيه لهذه الواقعة، أنظر صفحة 88.

37- أنظر فى هذا الصدد: صحيفة الأهرام/ 1986/12/5، و1986/12/6، صحيفة الـــوطن الكويتية، 1986/12/24.

38- صحيفة الأخبار، 1986/12/6.

39- هالة مصطفى، الإسلام السياسى فى مصر: من حركات الإصلاح إلـــى جماعـــات العنـــف، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 1992)، ص182.

40- تقرير الحالة الدينية، 1995، مرجع سابق، ص211.

41- المرجع السابق، ص268/267.

42- د. أحمد جلال عز الدين، "الإرهاب فى الشرق الأوسط: أسباب الانتشار"، مجلـــة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومى لدراسات الشرق الأوســـط، العـــدد (15)، أغســـطس - نوفمبر 1995، ص: 96.

43- نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع، مرجع سابق، ص: 82.

44- تقرير مصر المحروسة، عام 1996، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997)، ص 461.

45- كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة، (القاهرة: مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، 2002)، ص: 60.

46- منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 103/102.

47- لمزيد من المعلومات والآراء حول أبو حمزة المصرى، أنظر: صحيفة السفير، 2001/1/15.

48- تقرير الحالة الدينية لعام 1995، مرجع سابق، ص: 212/211.

49- المرجع السابق، ص: 212.

50- صحيفة الأهرام، 1995/3/30.

51- هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 278.

52- أرشيف وكالة سبأ اليمنية للأنباء.

53- تقرير المحروسة لعام 1996، مرجع سابق، ص: 462.

54- المرجع السابق، ص: 472، 474.

55- حمدى رزق، "السوق السرية للسلاح"، صحيفة العالم اليوم، 1992/11/30.

56- د. عبد العاطى محمد، مرجع سابق، ص: 326-327.

57- صحيفة الأهالى، 1992/11/25.

58- صحيفة الأخبار، 1988/7/16.

59- صحيفة الاتحاد، 1987/5/15.

60- صحيفة الأهالى، 1992/11/25.

61- مجلة روز اليوسف، 1992/7/2.

62- حوار مع "المسئول الإعلامى للجماعة الإسلامية بحى إمبابة فى الجيزة"، مجلة صباح الخير، 1992/11/19.

63- هالة مصطفى، مرجع سابق، ص: 187.

64- مجلة الوسط، العدد رقم (546)، 2002/7/15.

65- حوار مع عبد الفتاح فهمى، الأهرام، 2002/8/3.

66- صحيفة الأهالى، 1992/11/25.

67- د. أحمد شوقى الفنجرى، التطرف والإرهاب: محنة العالم الإســلامى دينيــاً وسياســياً واجتماعياً، سلسلة كتب التنوير، (القاهرة: الهيئة العامــة المصــرية للكتــاب/ 1993)، ص:43/44.

68- تقرير المحروسة والعالم لعام 1997، ص 668.

69- صحيفة العالم اليوم، 1992/6/27.

70- مجلة الوسط، العدد (41)، 1992/11/9.

71- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربــى لعــام 1997، القاهرة، 1998،ص 303.

72- تقرير الحالة الدينية لعام 1995، مرجع سابق، ص: 212.

73- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

74- المرجع السابق، ص 211.

75- نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص: الإسلام السياسى والأقباط وأزمات الدولة الحديثــة فى مصر، (بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، 1997)، ص: 281.

76- هالة مصطفى، مرجع سابق، ص: 190.

77- حوار مع عبد الفتاح فهمى، مصدر سابق.

78- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر: مركز الدراسات السياســة والاســتراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربى لعام 2001، القاهرة، 2002، ص: 403-414.

79- تقرير مصر المحروسة والعالم لعام 1996، مرجع سابق، ص: 461-462.

80- إدريس لكرينى، "مكافحة الإرهاب الدولى بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (281)، يوليو 2002، ص: 50.

81- فوزى جرجس، "الأمريكيون والإسلام السياسى: تأثير العوامل الداخلية فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (217)، مارس 1997، ص: 12-16.

82- أنظر نص الوثيقة فى: د. رفعت سيد أحمد، النبى المسلح، مرجع سابق، ص191.

83- د. حسن بكر، العنف السياسى فى مصر: أسيوط بؤرة التوتر - الأسباب والدوافع (1977-1993)، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، كتاب المحروسة رقم (15)، الطبعة الأولى، 1996، ص 78.

84- أنظر: نبيل عبد الفتاح "الوجود والحدود: الجماعات الإسلامية المصرية والتسوية والتطبيع"، فى محمد نزال، الحركات الإسلامية فى مواجهة التسوية، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1995)، ص: 176-177، نقلاً عن وثيقة "معالم العمل الثورى" التى أصدرها تنظيم الجهاد فى مطلع عام 1988.

85- إبراهيم البيومى غانم، "الغرب فى رؤية الإسلامية المصرية"، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد رقم (130)، سبتمبر1993، ص: 67.

86- منتصر الزيات، ص: 117، وص: 120/121.

87- حوار مع أيمن الظواهرى، صحيفة العربى، 1993/11/22.

88- أيمن الظواهرى، فرسان تحت راية النبى، وقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط هذا الكتاب على عدة حلقات.

89- أنظر تقديم هانى السباعى، لكتاب منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 15/16.

90- منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 128.

91- الحياة، 2001/11/26.

92- ضياء رشوان، "تحولات الجماعات الإسلامية فى مصر"، سلسلة كراسات اســتراتيجية، العدد رقم (92)، السنة العاشرة 2000، مركــز الدراســات السياســية والاســتراتيجية بالأهرام، ص40.

93- حوار مع حسن عبد ربه السريحى، صحيفة الشرق الأوسط، 2002/11/25.

94- صحيفة الحياة، 2001/12/1.

95- كشفت عن ذلك التحقيقات التى أجريت مع عناصر مغربية تنتمى إلى "القاعدة". أنظــر: صحيفة الحياة، 2002/7/3.

96- ضياء رشوان، مرجع سابق، ص: 39.

97- مجلة الوس، العدد (546)، 2002/7/15.

98- ضياء رشوان، مرجع سابق، ص: 24.

99- نفسه، ص 25.

100- أنظر فى هذا الشأن: تقرير مصر المحروسة والعــالم لعــام 1996، مرجــع ســابق، ص:462.

الفصل الثالث

عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية
الطريق المغربى

فى أدبيات التنمية والتحديث السياسى، هنالك ما يسميه علماء السياسة "معضلة الملوك"، وهى مقولة تعبر عن حيرة النظام السياسى المغلق عندما يجد نفسه فى مواجهة الحداثة والتحديث، فالأنظمة السياسية الساكنة تواجه مشكلة التغير والتغيير فى أى اتجاه سارت، فهى إن بقيت على حالها رافضة التحديث فى ظروف لابد فيها من التحديث، فإنها تحكم على نفسها بالفناء، حيث أن قوى الحداثة سوف تسود فى النهاية. وهى إن فتحت باب الحداثة والتحديث، فإنها تواجه مصيراً لا يختلف كثيراً عن المصير السابق، حيث أن عملية التحديث تخلق معها من القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة ما هو متناقض فى قيمه وتطلعاته ومعاييره مع تلك التى يرتكز عليها ذات النظام السياسى الذى افرز تلك القوى.

ويمكن النظر إلى أحداث الدار البيضاء التى وقعت فى 16 مايو 2003 من هذا

المنطلق، استناداً إلى أن منفذى العمليات ذوو انتماءات أيديولوجية أصـــولية، وأن الأهـــداف التى تم تفجيرها يغلب عليها الطابع الحداثى (فندق – مطعم)، بجانب وجود تيـــار إســـلامى قوى داخل المغرب كان يتخذ من بعض الأماكن العشوائية فى المدن مركزاً يدعو منه إلـــى العودة للأصول الدينية، وقيامه فى بعض الأحيان، بمهاجمة أماكن اللهو والشواطئ.

وفى هذا الإطار سوف نتناول المحاور الآتية:

1- البيئة الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً: إفرازات العنف.

2- أحداث الدار البيضاء والمحاكمات.

3- دور الأفغان المغاربة فى الداخل، وعلاقتهم بالأحداث.

4- الحركات الإسلامية فى المغرب بعد أحداث الدار البيضاء.

البيئة الداخلية: إفرازات العنف

أولاً – الحياة السياسية فى المغرب، وموقع الأحزاب الإسلامية فيها

تشغل المؤسسة الملكية موقع الصادرة داخل النظام المغربى، كما تعـــد المتغيـــر الأساسى فى رسم السياسات والتوجهات التنموية للنظام. وقد عمد الملك الحسن الثانى إلـــى عدم ربط شخصه بأى برنامج سياسى معين، فهو بمثابة الحكم الذى يعلـــو كافـــة القـــوى السياسة، دون التورط فى ترجيح كفة طرف على الآخر، وهو الشخصية المحورية التـــى يرتكز عليها النظام، حيث استطاع توجيه مختلف التنظيمات السياسية، وخاصـــة الحزبيـــة منها، من خلال تجسيده لكل من الزعامة السياسة والدينية فى مجتمـــع تقليـــدى، والتـــزام العرش المغربى بالاتجاه السلفى الذى اعتبر أنسب إطار للدفاع عن المعـــايير الإســـلامية، بحيث وجد نوعاً من الانصهار بين كل من التراث السلفى، والتراث المغربى على الصعيد المؤسسى، وقد قام القصر بتوظيف ذلك بما يضمن له قدراً من المركزية السياسية.

وفى إطار ضبط العاهل المغربى لإيقاع الحركة السياسية، لجأ فى تعامله مع الأحزاب إلى عدد من السياسات ومنها[1]:

- تجاوز التنظيمات الحزبية من خلال اللجوء إلى الاستفتاءات الشعبية.
- الحرص على عدم التورط فى الصراعات الحزبية.
- الاستناد إلى مجموعة من الأحزاب الموالية للسلطة.
- لجوء المؤسسة الملكية إلى تكوين أحزاب المناسبات، أو الأحزاب الموسمية.

وعمد العاهل المغربى الحسن الثانى إلى التمسك بالشرعية الدينية، كرافد أساسى لتدعيم الشرعية السياسية، ولضمان كل من الزعامة الدينية والسياسية، وحرص على البعد عن كل ما يمكن أن يقوض، أو يهدد دعائم هذه الشرعية الراسخة، والتى تشهد نوعاً من الإجماع من قبل مختلف الأحزاب السياسية. ولذلك قد يرى البعض فى ظهور تنظيمات الحركة الإسلامية تهديداً لشرعية النظام السياسى، خاصة وإنها قد لجأت إلى منازعة شرعيته الدينية. وقد عارضت هذه التنظيمات الاتجاه التحديثى الذى انتهجه النظام المغربى، وقامت بالدفاع عن مصالح الطبقات الفقيرة فى مواجهة الطبقة المستفيدة منه.

ولعل أبرز هذه الجماعات جماعة "العدل والإحسان" التى يتزعمها روحياً عبد السلام ياسين، ويتمركز فكرها حول مبادئ ثلاثة[2]:

- التمسك بالسلوك والمنهج الإسلامى، ورفض ممارسات النخبة.
- إدانة النظام السياسى والسلطة الشخصية، دون إسقاط شرعيتها.
- المطالبة بالمشاركة فى السلطة، فى إطار إعلان الجماعة قبولها للتعددية السياسية والديمقراطية، فى ظل حكم العاهل المغربى، كأمير للمؤمنين.

وبلغت التنظيمات أوجها فى الفترة من 1977 حتى 1981 إلا أنها شهدت نوعاً من التراجع فى التسعينيات.

وفيما يتعلق بالمعارضة، فقد لجأت الملكية إلى استبعاد وإقصـــاء المعارضـــة المتشددة من البرلمان، وقامت بملاحقة بعض القيادات الحزبية، وخاصة اليسارية، إلى جانب تصعيد حملتها للرقابة على صحف المعارضة. ونتيجة الضغوطات الشعبية من خلال المظاهرات والاضطرابات، قام العاهل المغربى الحسن الثانى بإرساء دعائم معارضة مهادنة، "معارضة حقيقية" على حد قوله، لا توجه انتقادات للحكومة الحاليـــة، وإنمـــا تقـــدم ملاحظات بناءة وإيجابية للبرنامج الحكومى وتطبيقاته المختلفة، دون المساس بشخص الملك. وعمد الحسن الثانى إلى إتباع مشروع التناوب السياسى بين الأحزاب، وهو ما أوجد أزمـــة سياسية، تمثلت أبعادها فى العلاقة المتوترة بين الوزراء المعينين من طرف الملك مباشـــرة، من جهة، وبقية أعضاء الحكومة المنتمين لأحزاب المعارضة من جهـــة أخـــرى. وأيضـــاً استمرار الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وعجز الحكومة عن تنفيذ برنامجها السياسى.

ومع مجىء الملك محمد السادس، قام بالحد من تغوُّل جهاز الداخليـــة، وقـــام بإبعاد إدريس البصرى، من خلال طرح ما يسمى بالمفهوم الجديد للسلطة، والدفع فـــى تحريك ملفات الفساد ذات العلاقة بالعهد السابق، وإطلاق مسلسل المتابعة القضائية فى حق المتورطين، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتخفيف عبء المديونية[3].

وفى 27 سبتمبر 2002، أجريت الانتخابات التشريعية، حيث حافظت الأحزاب المشكلة لحكومة "التقارب التوافقى" على أغلبيتها المطلقة، وهى 163 مقعداً من بـــين 325 مقعداً، يتألف منها مجلس النواب، طبقـــاً لدســـتور 13 ســـبتمبر 1996، وقـــد استطاعت الأحزاب السبعة التى تشكل الحكومة السابقة من القيام بذلك، وهى أحـــزاب (الاتحاد الاشتراكى، الاستقلال، التجمع الوطنى للأحرار، الحركة الوطنيـــة الشـــعبية، جبهة القوة الديمقراطية، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكى الديمقراطى).

أما أحزاب المعارضة فقد حققت تقدماً ملحوظاً، إذ حصل حزب العدالة والتنمية على

42 مقعداً، ليمثل المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الاشتراكى والاستقلال، وذلك بسبب انضباط الكتلة الناخبة للحزب، والاستفادة من الحملة التى شنتها صحف الاتحاد الاشتراكى ضد التيار الإسلامى، بجانب خوضه معارك ضد الحكومة السابقة فى قضايا المرأة، وكذا استضافة الاتحاد الاشتراكى لمؤتمر الأممية الاشتراكية الذى شارك فيه ممثلون عن إسرائيل، وقد حصل حزب الاتحاد الدستورى على 16 مقعداً، فى حين حصلت الحركة الشعبية على 27 مقعداً.

وقد قاطعت جماعة العدل والإحسان الانتخابات. ومن المعروف أن الجماعة تعتبر أكبر تنظيم سياسى إسلامى وإن كانت لم تحصل على الاعتراف القانونى بها حتى الآن.

وأدت الحكومة المغربية الجديدة، التى تضم غالبية أعضاء الحكومة السابقة، برئاسة إدريس جطو، وهو تكنوقراطى لا ينتمى إلى أى حزب، اليمين الدستورية أمام الملك فى 2002/11/8، حيث تشارك ستة أحزاب سياسية من بينها الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال (ثمانية وزراء لكل منها)، وثلاثة أحزاب من التحالف السابق وهم: التجمع الوطنى للأحرار (يمين وسط)، والحركة الوطنية الشعبية (بربرية)، وحزب التقدم والاشتراكية (شيوعيون سابقون). وغاب عنها حزبا: الاشتراكى الديمقراطى، وجبهة القوى الديمقراطية (يساريان)، ولا تضم أى ممثل عن حزب العدالة والتنمية الإسلامى الذى شكل نوابه قوة المعارضة الرئيسية فى مجلس النواب فى فترات سابقة، وتضم الوزارة 37 وزيراً من بينهم ثلاث نساء(4).

وكان حزب العدالة والتنمية قد قرر خفض مشاركته فى الانتخابات البلدية، وذلك بعد أن تعرض الحزب لحملة إعلامية سياسية بعد اعتداءات الدار البيضاء فى 16 مايو 2003، التى أثبتت للحزب مخاوفه من بعض الأحزاب التى تخشى تحقق نتائج متقدمة فى الانتخابات، فى الوقت الذى أكد فيه أحد قادة البرلمان بأن حزبه يحاول "حماية العملية الديمقراطية"(5).

وسنركز هنا على دارسة موقفى حزب العدالة والتنمية، وجماعة العدل والإحســان، باعتبارهما معارضة إسلامية تعمل فى ظل النظام، من أحداث الدار البيضاء:

حزب العدالة والتنمية

أعلن حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الأصولى (معارضـــة) عــن اســتبعاده احتمال تورط عضو من الحزب فى أحداث الدار البيضاء، بعد أن وجهــت انتقـــادات للحزب على أساس ارتباط مرجعيته الفكرية بمرجعية العناصر، والجماعات المتشـــددة التى تقف وراء الأحداث. حيث أثير حادث احتماء الشيخ حسن الكتانى آخـــر الوجـــوه المحسوبة على جماعات "السلفية الجهادية" بمنزل الدكتور عبد الكريم الخطيب أمـــين حزب العدالة والتنمية خلال مطاردة السلطات الأمنية له، وأيضاً دأب الحزب على فتح صفحاته لشيوخ محسوبين على التيار السلفى المتشدد[6].

وكان حزب العدالة والتنمية يعرف سابقاً بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية. ويوصف بأنه حزب إسلامى معتدل، فقد تأسس عام 1967. وفى عام 1992، قرر بعض أعضاء حركة الإصلاح والتجديد الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطيـــة بعـــد منعهم من تأسيس "حزب التجديد الوطنى" ذى التوجه الإسلامى، وانـــدمجوا فـــى حـــزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما اشترط عليهم زعيم الحزب الـــدكتور عبـــد الكريم الخطيب ضمهم كأفراد لا كتنظيم، وأجريت محاولات بعد ذلـــك لتغييـــر اســـم الحزب، فأصبح فى نهاية عام 1998 يعرف باسم "حزب العدالة والتنمية"[7].

ويقول عبد العزيز رباح عضو الأمانة العامة للحزب أن الحزب يؤمن بالنسبية والواقعية فى المنهج والبرنامج والمواقف. والحزب جزء- وليس الكل- من مشـــروع إصلاحى وطنى ذى مرجعية إسلامية تتكامل فيها الأدوار بـــين السياســـى والـــدعوى والاجتماعى والثقافى، بحيث لا يصل الإصلاح فى بعده السياسى فقط، بل فى الأحرى

بعده الانتخابى، وقرر الحزب الترشيح فى 55 دائرة من أصل 91 دائرة خلال الانتخابات التشريعية فى سبتمبر 2002[8]. وحصل على 42 مقعداً، ليحتل المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الاشتراكى وحزب الاستقلال[9].

جماعة العدل والإحسان

ارتبطت الجماعة باسم مؤسسها عبد السلام ياسين، صاحب "الإسلام أو الطوفان"، وهى الرسالة التى بعث بها إلى الملك الحسن الثانى فى 100 صفحة، واتهم على أثرها بالجنون، وأودع السجن لمدة 3 سنوات و6 شهور دون محاكمة، وخرج من السجن فى 1978، ليدخله ثانية عام 1983 لمدة سنتين بسبب ما جاء فى صحيفة الصباح التى أصدرها فى أعقاب مصادرة مجلة الجماعة. وفى الفترة من 1985 حتى 1992، ظل رهن الإقامة الجبرية فى داره. وقد أدى اعتقال عضو مكتب الإرشاد الذى يليه فى المسئولية إلى الحد كثيراً من تطور الجماعة التى تتمثل أهم شعاراتها فى: رفع لاءات ثلاثة منذ التأسيس: لا للعنف، لا للسرقة، لا للدعم الأجنبى. ويقوم أعضاء الجماعة بالدعوة بشكل فردى، كل على حدة، ويرتبط الالتحاق بالجماعة بحسن العلاقة بين العبد وربه، وأسلوب التربية داخلها قام الشيخ عبد السلام ياسين بتحديده فيما عرف بالمنهاج النبوى، الذى يعد منهاج عمل الجماعة.

وتقوم الجماعة على ثلاثة مبادئ أساسية على مستوى التنظيم[10]:

1- المحبة.

2- النصيحة والشورى.

3- الطاعة.

ويبرز التوجه الفكرى لها فى:

تقاطع الجماعة فى بعض توجهاتها مع الطرق الصوفية، إذ وضع الشيخ ياسين ضوابط فى الشخص المنتمى إلى الجماعة، لوقايته من التيه وسط الركام، حيث يركز

على أن يكون الباعث هو التقرب إلى الله والتوحيد، والوقوف على لحظـــة الانكســـار التاريخى دون تجاهل أو تحيز، كما يشمل هذا المنزع التربوى الروحى تصوراً تربوياً قائماً على الصحبة والذكر والصدق، غير أن الجماعة تجمع إلى هذه الأحوال الصوفية منزعاً سياسياً، حيث يضع الشيخ ياسين تصوراً سياسياً يتميز برفض العنف والاغتيال السياسى، والوضوح، ورفض السرية، وعدم الرضا بأنصاف الحلول، والمرونة[11].

والشيخ عبد السلام ياسين هو مؤسس الجماعة، وقد بدأ حيته موظفاً فى وزارة التربية بالمغرب، فمدرس، فأستاذ، فمفتش، ثم داعية إسلامى، ثم زعيم جماعة العـــدل والإحسان التى تختلف عن الحركات السلفية ببعدها الصوفى، وتتميـــز عـــن الطـــرق الصوفية بنهجها السياسى المعارض. وله مؤلفات عديدة منها:[12]

- الإسلام بين الدعوة والدولة (صدر عام 1971).
- الإسلام غداً (1972).
- الإسلام أو الطوفان (1974).
- La revolution a I' Islam, 1980
- Pour un dialogue islamique avev l'elite occidentalisee. 1980
- المنهاج النبوى.. تربية وتنظيماً وزحفاً (1982).
- مقدمات فى المنهاج (1989).
- نظرات فى الفقه والتاريخ (1990).
- محنة العقل المسلم بين سيادة الوحى وسيطرة الهوى (1994).
- مجموعة من الرسائل "رسائل الإحسان".
- الشورى والديمقراطية (1996).
- حوار مع صديق أمازيغى (1997).
- العدل.. الإسلاميون والحكم.

الجوانب الاقتصادية

فى دراسة تداولتها ورشة للبنك الدولى بالرباط فى 2000/6/23، برز ضعف نسبة النمو (المقدر بـ 1.9% سنوياً)، طيلة عقد التسعينيات، فى مقابل نمو ديموجرافى بنسبة 1.8% سنوياً، وتنام مستمر للبطالة والفقر، حيث بلغت نسبة الأولى 25% فى المجال الحضرى عام 1998، وفقدت قطاعات النسيج والثياب والبناء 50 ألف منصب شغل، أما الثانية فإن نسبة الفئات الفقيرة وصلت إلى 19% فى نفس العام، فى الوقت الذى كان من المفترض أن يصل معدل النمو السنوى إلى نسبة 6%- 8%، يضاف إلى ذلك حالة الاتفاق والتجميد غير المعلن للاستثمار من جانب القطاع الخاص.

وطرح الخطاب الحكومى تجربة التناوب بهدف تحقيق التأهيل الاقتصادى والاجتماعى للبلاد، حيث كان من المفترض أن تشكل معركة التأهيل قضية وطنية ينخرط فيها الشعب المغربى بكل قواه وفئاته. لكن ذلك لم يحدث، بل إن المبادرات الحكومية التى تطرح بين الفينة والفينة. تقع إدارتها بشكل مفكك وارتجالى، وأحياناً متأخر، ومن الأمثلة المقدمة على ذلك، ملف الاستثمار، حيث توجد لجنتان: الأولى وزارية، وتشغل تحت إشراف الوزير الأول، والثانية تشغل تحت إشراف الملك، ورغم ذلك فقد فوتت المغرب على نفسها مشروعين استثماريين ضخمين، كل واحد منهما بقيمة مليار دولار، الأول مشروع تأسيس بنك إسلامى بالمغرب من طرف بيت التمويل الكويتى، والثانى مشروع بناء منازل سكنية من طرف شركة بريطانية، وهذا الأخير مازالت تداعياته تتفاعل.

وهناك مثال ثان هو تعاطى الحكومة مع حملة التطهير، ونكوصها عن الالتزام بوعودها فى هذا الجانب، والتى سبق وأن أعلنها أحمد الحليمى وزير الشئون العامة للحكومة فى نوفمبر 1998، والمثال الصارخ هنا هو قضية سكن وزير الخارجية الآلى

نحمد بن عيسى، السفير الأسبق بواشنطن، حيث أثارت وسائل الإعلام المحلية تـورط وزير الخارجية فى عملية بيع مقر إقامة السفير بواشنطن للحكومة المغربية فى يوليـو مـن السنة الماضية، من خلال شركة مجهولة قامت بشراء المنزل من مالكيـه الأصـليين منـذ حوالى أربع سنوات، لتبيعه للحكومة المغربية بثمن مضاعف، وكشفت بعض وسائل الإعلام المغربية عن وجود علاقة بين الشركة البائعة وبين وزير الخارجية، حيث إن الشـركة لـم تكن إلا تغطية قام من خلالها السفير ببيع المنزل للحكومة بالثمن الذى أراد.

أما بخصوص ملف علاقات التكامل والانسجام بين أجهزة العمل الحكومى، فإن التضارب والتعارض أصبح هو السائد، حتى أن الحكومة لم تعد برأسين (يقصد هنـا الإشارة إلى العهد السابق عندما كانت الحكومة تعرف وجود رأسين، الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفى من جهة، ووزير الداخلية إدريس البصرى من جهة أخـرى)، بـل برؤوس عدة، والنماذج أكثر من أن تُعدَّ أو تحصى، فهناك مذكرات تدعو إلـى فـتح المساجد طيلة اليوم، وإعادة الدور التأطيرى والتربوى للمسجد، مما جعل البعض يعتبر أن ذلك بمثابة ثورة فى مفهوم الحكم بالمغرب، وهناك- ثانياً- سلوكيات وزارة الداخلية المعبرة عن ارتجالية صارخة فى تدبير الشأن الأمنى، خصوصاً أثنـاء قمـع حركـة المعطلين، التى أعادت للأذهان عهوداً بائدة فى التاريخ السياسـى للمغـرب، أو فـى التعامل غير الدستورى مع الحق فى الاصطياف أو الاستفادة مـن الشـواطئ، التـى ظهرت انعكاساتها الأمنية السلبية منذ أواخر شهر يونيو المنصرم، بكل من القنيطـرة/ مهدية وأكادير، وهناك - ثالثاً- التحرك الحكومى الباهت فى ملف الصحراء المغربية، رغم بعض الإنجازات المحدودة، لا سيما بعد مبادرة جيمس بيكر الأخيـرة المتعلقـة ببحث خيار بديل عن الخطة الاستفتائية، وهناك- رابعاً- الارتباك فى إدارة الحـوار حول الخطة الوطنية لإدماج المرأة رغم إنشاء لجنتين لذلك، ثم- خامساً- هناك التوتر

السياسي والإعلامي بين أحزاب الحكومة.

أما عن العلاقة بالجهاز التشريعي، فنكتفي بمتابعة ظاهرة غياب الوزراء بشكل لافت للانتباه عن حضور جلسات البرلمان، مما يخلق ارتباكاً في مناقشة الأسئلة الموجهة للحكومة، كما نضيف وقائع النقاش البارد، والحضور الضعيف في جلسات مناقشة المخطط الخماسي بمجلس النواب.

المحور الرابع في عملية نقد الأداء الحكومي، يتعلق بمدى تفاعلها مع فعالية ومبادرات المؤسسة الملكية سواء الخارجية أو الداخلية، مما جعل البعض يتساءل عن احتمال وجود تهميش من طرف الملك للحكومة، أو أن الجهاز الحكومي هو من الضعف بحيث يعجز عن اتخاذ القرارات الجريئة اللازمة والمنسجمة مع توجهات الملك، ومما يقدم في هذا الصدد هو مسألة التعديل الحكومي التي أرسلت إشارات عدة حولها، ورغم ذلك لم يقع تنزيلها.

البعد البرلماني

النقد الموجه للحكومة، يعضده النقد الموجه للبرلمان، والذي لا يختلف عن وضعية الحكومة، وربما بشكل أفدح، حيث أن الوظيفة الأساسية له- أي الوظيفة التشريعية- شبه غائبة ومعطلة، بل إنه يلهث وراء المبادرات التشريعية للحكومة، ومتابعة جلسات الأسئلة، وتجاهل قضايا التطهير، ومحاربة الفساد، حيث تكشف أن الخطوات المتخذة في تشكيل لجان التقصي في حوادث الفساد المثارة، خطوات متعثرة وبطيئة.

أين هي المعارضة البرلمانية؟ باختصار: إنها غائبة، أو بالأحرى عاجزة عن الاضطلاع بوظيفة المعارضة النوعية، التي تمثل صمام أمان في التجربة، فبعد سنتين من النقد العشوائي، تبدو هذه المعارضة مهلهلة ومرتبكة وغير قادرة على تفعيل إمكانياتها، بقدر ما هي منشغلة بتدبير خلافات وحركة انتقالات فيما بينها. يضاف لذلك

مشكلة تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية بالبرلمان)، حيث حصلت خلافات عدة بخصوص كيفية إجراء القرعة مما جعل المجلس منشغلاً بهذا الأمر، ولم تَجْر عملية القرعة إلا يوم الثلاثاء 2002/7/11، وقد كان من المفروض أن ينشـــغل بترتيب كيفية استكمال الثلث الشاغر فى مجلس المستشارين، وهو ما يعنى تأجيل الحسم إلى بداية الولاية التشريعية الرابعة، أى فى أكتوبر المقبل، رغم أن الخطة كان يجـــب البت فيها فى السنة الأولى للحكومة الحالية.

كيف تعاملت النخبة السياسية -عموماً، والحزبية خصوصاً- مع وضعية مـــن هذا النوع؟ نجد هنا المشكلة افدح، ذلك أن هناك حالة انكفاء عام على الذات الحزبيـــة بدعوى تصحيح اختلالاتها من جهة، وطغيان حالة من الحسابات الحزبية عند الأحزاب العلمانية، فى الحرص على التغلغل فى أجهزة الدولة من جهة أخرى، بمعنى أن هناك أزمة نخبة سياسية غير مؤهلة لتحمل المسئولية السياسية، واتخاذ ما تتطلبه من قرارات جريئة، تغذيها حالة "الفوضى" الحكومية، وغياب الاعتراف بوجود الأزمة[13].

الأوضاع الاجتماعية

تصل الكثافة السكانية فى بعض الأماكن فى الدار البيضاء إلى 3000 ساكن فى الهكتار، فى حين لا تتعدى الكثافة المسموح بها غالباً 300 ساكن فى الهكتار. وتـــأوى مدن الصفيح حوالى 230 ألف أسرة حسب إحصاءات عام 1994. ويوجد حوالى 695 حياً عشوائياً (1993) يأوى حوالى 350 ألف أسرة[14].

وفى أحدث إحصائية، ذكرت السلطات أن 178 ألف عائلـــة، أى 28% مـــن سكان المدينة، تعيش حالياً فى مساكن غير صحية، وتعيش من أصل هـــذه العـــائلات حوالى 68 ألف عائلة فى 400 من الأحياء الفقيرة الصغيرة[15].

وضعية السكان بالمغرب فى أرقام:

فى البداية نعرج على مؤشرات الكثافة السكانية

غرفة واحدة	كراء	الكثافة فى الهكتار	المدينة
35%	82%	1000	المدينة القديمة البيضاء
%22	86%	800	العكارى الرباط
82%	92%	2400	الملاح الصويرة

وتصل الكثافة السكانية فى بعض الأماكن بالدار البيضاء إلى 3000 ساكن فى الهكتار، فى حين لا تتعدى الكثافة المسموح بها عالمياً 300 ساكن فى الهكتار.

وبالنسبة للذين يتوفرون على سكن عن طريق الكراء يمكن ملاحظة ما يلــى: مصاريف الكراء ما بين 23% إلى 66% من الدخل العام للأسرة حسب الأسر التــى يصل دخلها ما بين 4300 درهم و 1500، خاصة بالمدن الكبرى حسب إحصــائيات 1988 فقط.

أما الذين يعيشون فى غرفتين أو أقل، فنسبة 35% منهم يمتلكون مساكنهم، فى حين أن 65% مكترون.

ترتفع نسبة الملكية بالبادية حيث تصل إلى 85.3%، وتمثل 52% فقط بالمدينة.

بالنسبة لأحياء الصفيح، تتضارب الأرقــام الرســمية والشــبه رســمية، فبحســب إحصاءات وزارة الإسكان فإن مدن الصفيح كانت تأوى حوالى 230 أسرة سنة 1994. أمــا الأحياء العشوائية فقد حددتها الوزارة فى 695 حياً سنة 1993، تأوى هذه الأحياء 350000 أسرة، أما الخصاص العام فى الوحدات السكنية، فيتجاوز 750 ألف حسب إحصاء 1994.

إن قراءة هذه الإحصائيات من جهة أخرى، تبين لنا أن هناك خصاصــاً فــى

الطلب، كما أن كلفة السكن تمثل نسبة مهمة من الدخل العام للأسـرة، كما أن هـذه الأرقام تحيط بعمق الأزمة، وأن ظاهرة مدن الصفيح والسكن العشوائى تتزايد بشـكل يستحيل معه تحديد أرقام مضبوطة.

ومما يزيد فى عمق الأزمة أن المضاربات العقارية قد ساهمت فى التهام الكثير داخل المدن، وحولتها إلى تجزئات أو إقامات، مما أدى إلى رفع أثمان العقار بشـكل صعب معه على فئات كثيرة من المواطنين الحصول على سكن، خاصة وأن الأزمـة الاقتصادية ساهمت فى هجرة قروية متواصلة لم تجد البنيات التحتية التـى بإمكانهـا استقبالها، مما أدى إلى نمو تجارة بيع البراريك، وساهمت السـلطة المحليـة بشـكل ملموس فى ذلك.

أزمة السكن: السياق والأسباب

إن الوظيفة التوزيعية للدولة تكمن فى قطاع الإسكان فى قدرة الدولـة علـى توزيع الثروة ومنها العقار على مواطنيها. وهكذا يؤشر عدم إشاعة وانتشـار السـكن على غياب عدالة توزيعية تمكن كل مواطن من السكن فى ظروف سليمة.

فمنذ دخول الاستعمار، لوحظ الاهتمام بالنسيج الأوروبى على حساب السـكن التقليدى، وكرست سياسة تمييزية فرز سكناً أوروبياً حديثاً، وسكناً تقليدياً مهملاً يتمثل فى المدن. وفى عهد الاستقلال، وأمام غياب التخطيط المـدروس، ازدادت عمليـات التعمير، ونتج عنها إفراز وضعية مأساوية ما لبثت أن ظهرت علاماتهـا منـذ عقـد الثمانينات فى الإنفاق العمومى تطبيقاً لتعليمات صندوق النقد الدولى. كمـا أن النمـو الديموغرافى لسكان المدن، تزامن مع الأزمات الاقتصادية المتتالية، مما أدى إلى هجرة قروية متواصلة، شكلت عبئاً على المدن مع كل ما حملته من مشاكل علـى مسـتوى

السكن خاصة، ومما زاد من حدة المشاكل استفادة منعشـــين عقـــاريين مقـــربين مـــن امتيازات عقارية، مما أدى إلى استنزاف المخزون العقارى، وتنامى المضاربات الذى نتج عنه ارتفاع ثمن العقار مع ارتفاع الطلب وقلة العرض.

تميزت فترة الثمانينات بانفجار ديموغرافى، ومع توالى الأزمات الاقتصـــادية اضطر سكان القرى إلى الهجرة نحو المدن من أجل العمل، فى حين لم تكـــن هنـــاك البنيات الضرورية لاستقبال هؤلاء المهاجرين، وهكذا تكونت أحزمة من دور الســـكن العشوائى حول المدن. وفى هذا الخضم، قامت الدولة بإحـــداث مؤسســـات عموميـــة، لإعادة إعمار المناطق المحرومة، وقد عرفت هذه العملية تدخل رجال الســـلطة فـــى عملية توزيع الأراضى، مما حال دون تأدية هذه المؤسسات لدورها.

كما تميزت فترة الثمانينيات باعتماد الدولة التخطيط الحضرى من أجل تداعياته المتراكمة على الحواضر المغربية، هذا التخطيط اعتمد فى إنجازه برامج محدده ووســـائل وثائقية ومؤسساتية، إلا أن المفارقة كانت على مستوى التدبير (الجماعات المدنية المحلية) من جهة، وظاهرة السكن الغير اللائق نتيجة الهجرة القرويـــة المتواصـــلة والمزايـــدات العقارية من جهة أخرى، الشىء الذى نتج عنه عدم تأدية التخطيط للدور التقليدى.

الانعكاسات الاجتماعية لأزمة السكن:

إذا كان بالإمكان الاستغناء عن الكثيـــر مـــن الأشـــياء، والاكتفـــاء بالقليـــل، والاستمرار فى الملبس بما يستر الإنسان ويقيه الحر والبرد، فالمسكن من الأشياء التى يعنى غيابها التشرد والضياع. لذلك صنفه علماء المسلمين من الضروريات.

وتكمن أهمية السكن فى الوظائف الاجتماعية التى يقوم بها، وتجدر الإشارة إلى أن السكن يعتبر من مكونات التصنيف الاجتماعى، فعدم استطاعة فئة عريضـــة مـــن

المجتمع التقليدى على توفير سكن لائق بكل المواصفات اللازمة، يعبر عن التهمــيش الاجتماعى وتجذر ظاهرة انقسام المجتمع.

كما لا يخفى أن الحرمان من السكن اللائق، ينتج عنه حرمان فئة من المجتمع فى التنمية، ويضعها فى الهامش، فترزح فى المشاكل الصحية والنفسية، ممـــا يســـاعد على الانحراف والإجرام، ومع ارتفاع كلفة الحياة عامة، وكلفة المسكن خاصة (كــراء أو تمليك)، تراجعت القدرة الشرائية للمواطنين بشكل يصعب معه الحصول على مسكن لائق، حيث يتأخر الزواج، وتنخفض نسبة الخصوبة، ولا يخفى ما يؤدى إليه ذلك من فساد وانحطاط للأخلاق. وفى السياق لا يمكن إغفال ما ينتج عن تعكر العلاقـــة بـــين الكارى والمكترى، والتى تؤدى فى بعض الأحيان إلى ضياع مصالح الناس، وتســـاهم فى تنشئة الأطفال فى جو غير سليم.

فإذا كان للسكن عدة أدوار فى حياة الفرد، وإذا كان حق السكن مـــن الحقـــوق الدستورية، فماذا عملت الدولة لتفى بالحاجات الملحة فى هذا المضمار؟

سياسات ومجهودات الدول فى ميدان السكن

بعد أحداث الدار البيضاء فى بداية الثمانينيات، تـــم نهـــج سياســـة التخطـــيط الحضرى، وعبر الآليات والأجهزة، ورغم تصاميم التهيئة لم تستطع هذه السياسة حل المشاكل التى تتخبط فيها الحواضر المغربية، ومع تداخل الاختصاصات والمهام علـــى مستوى المؤسسات، وتنامى السكن العشوائى، وكذلك النقص المهول فى السكن، أعطى الملك الراحل توجيهاته لبناء 200 ألف مسكن تستفيد مـــن عـــدة امتيـــازات قانونيـــة وضريبية. وظل المواطن على الرغم من ذلك يعانى، كما أن المشاريع المنجزة فى هذا الإطار تميزت بنقص الجودة، وافتقاد المرافق الضرورية، ولعل ميثاق إعداد التـــراب

الوطني الذي يرمي إلى تحقيق التوازن العادل بين الأقاليم والبوادي والمدن، وبين متطلبات التنمية والمحافظة على الثروات الطبيعية، كان من ابرز ما يجيب على هموم المواطنين في هذا المجال، غير أنه انحصر في العموميات، واتسم باتساع المفاهيم، كما أنه لم يجدد الآليات الكفيلة بتنفيذه.

وبصفة عامة اتسمت سياسة الدولة في مجال الإسكان منذ الاستقلال بـ:

- غياب استراتيجيات واضحة، حيث كانت جل المشاريع عبارة عن ردود أفعال من الدولة على أحداث اجتماعية وسياسية طبعت السياق التاريخي.
- ضعف القدرة التوقعية أو التنبئية، والتخطيط الطويل المدى.
- اختراق المصالح الخاصة، والمضاربات للسياسات الحضرية المتبعة.
- تداخل الاختصاصات، والمهام على مستوى الوزارة والمؤسسات العمومية.
- الهاجس الأمني، والهاجس الكمي كانا أساسا السياسات المتبعة.
- افتقاد التنمية الشاملة[16].

أظهرت دراسة أجرتها السلطات أن 300 ألف شخص تقريباً يقيمون في أحياء عشوائية شديدة الفقر، أو في مدن صفيح في الدار البيضاء وضواحيها، ويشكلون 8.6% من سكان هذه المنطقة. وجاء في الدراسة التي أعدتها دائرة التخطيط الاقتصادي في الدار البيضاء، أن مدن الصفيح البالغ عددها 370 في المنطقة، تضم 53915 مسكناً، أي 7.7% من مجمل المساكن في عاصمة البلاد الاقتصادية.

وأشارت الدراسة التي أوردتها وكالة الأنباء المغربية إلى أن 57463 أسرة يبلغ عدد أفرادها "نحو 300 ألف نسمة"، تقيم في ظروف سيئة داخل الدار البيضاء، وفي ضواحيها. وأن توسع مدن الصفيح يطال كل بلديات المنطقة، ولا سيما في عين حرودة، وسيدي مؤمن حيث تضم مدن الصفيح فيهما 40.9% و 33.4% على التوالي

من مجمل المساكن فى المنطقتين.

وكانت غالبية الانتحاريين الذين نفذوا العمليات الانتحارية التى هـزت وسـط الدار البيضاء فى 16 آيار/ مايو الماضى، يقيمون فى سيدى مؤمن(17).

وهناك أيضاً منطقة الهراويين بالدار البيضاء التى يعانى سكانها الحرمان مـن أبسط الخدمات الإنسانية، إضافة إلى عدم وجود مدارس، أومستوصـف، أو صـيدلية ليلية، أو مخفر شرطة، أو هاتف عمومى، أو سيارات نظافة(18).

بجانب ذلك هناك حى بلخياط فى فاس، وهو عبارة عن حى صفيحى، تحيط به الدروب الضيقة والزنقات، وتنتشر عشرات الخيام فى الطرقات المؤدية إليه. وقد كانت عناصر من السلفية الجهادية، تتخذ من هذا الحى معقلاً لها. هذا إضـافة إلـى حـى عوينات الحجاج، وهو عبارة عن منحدر كثير البنيان، شُيد بطريقة مشوهة ومتداخلة، وتتفاوت أبنيته فى العلو والمساحة، ويعانى الحى من التهميش والإقصاء، إذ أنـه لـم يستفد من الخدمات الاجتماعية والبنيات الأساسية. وقد بسط أنصار السـلفية، وداديـة الوفاء هيمنتهما على الحى. وهناك حى الحسينى، أقصى شمال غرب مدينـة فـاس، والذى يفتقد لأبسط معانى الأمن والسلامة، ولا يختلف كثيراً عن سابقيه، ومثـل هـذه الأحياء الشعبية لا تشملها التغطية الأمنية بشكل مكثف مما يفسح المجال أمام المتطرفين لفرض أمنهم الخاص(19).

أحداث الدار البيضاء والمحاكمات

فى مساء يوم 16 مايو 2003، تعرضت الدار البيضاء (العاصمة الاقتصادية) لخمسة اعتداءات انتحارية، أوقعت فى محصلتها النهائية أربعة وأربعين قتيلاً، بيـنهم ثلاثة عشر انتحارياً. وتمت الاعتداءات بالمتفجرات والسيارات المفخخة، حيث انفجرت

سيارتان مفخختان أمام فندق "فرح" (السفير سابقاً)، وأمام نادى يهـودى، فـى حـين انفجرت أخرى قرب قنصلية بلجيكا وقبالة مطعم إيطالى، وفى الوقت نفسه انفجـرت قنابل فى مطعم "كاسا أسبانيا" (دار أسبانيا) بالقرب من مقبرة يهودية سابقة.

وقد أوضح وزير الداخلية المغربى مصطفى الساهل أن خلية مكونة من أربعة عشر عضواً موزعين على خمس مجموعات نفذت هذه الاعتداءات، وقد قتل منهم ثلاثة عشر بينما القى القبض على الأخير، وأن جميعهم يحملون الجنسية المغربية، فى الوقت الذى أكد فيه وزير العدل المغربى محمد بوزوبع أن منفذى العمليات فى الدار البيضاء عادوا من دولة أجنبية منذ فترة قصيرة، وإنهم على صلة مع مجموعة مغربية تطلـق على نفسها اسم "الصراط المستقيم"، وهى متورطة فى قضية يتم البحث فيها فى محكمة التمييز الجنائية فى الدار البيضاء، وتم اعتقال حوالى أربعين عضواً منها ومن مجموعة السلفية الجهادية خلال الأشهر الأربعة السابقة على الاعتداءات[20].

وأشارت التحقيقات أن منفذى الاعتداءات هم فريق "كوماندوز" من الشباب فى حدود العشرين من العمر، وأن ثمانية من المنفذين كانوا يسكنون فى حى سيدى مؤمن الشعبى فى مدينة الدار البيضاء. وفى هذا السياق قال وزير العـدل المغربـى محمـد بوزوبع: "إن كل الانتحاريين الذين تم التعرف عليهم هم من أوساط متواضعة، وبعضهم تلاميذ أو طلبة"، وتوصلت التحقيقات إلى معرفة هويات الإرهـابيين الأربعـة عشـر المعنيين، وتأكد ارتباطهم بالإرهاب الدولى. وكانت أول إشـارة جديـة إلـى وجـود جماعات إرهابية فى المغرب بدأت فى مايو 2002، عندما أوقفـت الشـرطة ثلاثـة سعوديين وسبعة من شركائهم المغاربة للاشتباه بأنهم يشكلون خلية نائمة فـى تنظـيم القاعدة. وصدرت أحكام بالسجن على المجموعة بعدما أدين أفرادها بالتحضير لعمليات إرهابية ضد سفن تابعة للناتو فى مضيق جبل طارق. وفى ظل ما تناقلتـه الصـحف

المغربية حول وجود ضابط إماراتى بين منفذى الاعتداءات، قام رئيس الـــوزراء المغربـــى جطو بنفى ذلك قائلاً: "إن الإرهابيين الأربعة عشر الذين نفذوا العمليات الانتحارية فـــى 16 مايو فى الدار البيضاء جميعاً مغاربة، وإن اثنى عشر انتحارياً منهم لقوا حتفهم، فى حين يقبع اثنان آخران رهن الاعتقال"(21)، وقد أعلن فى البداية مصرع ثلاثة عشر واعتقال آخر.

ورغم أن التحقيقات الأولية لم تشر إلى علاقة مباشـــرة لمنفـــذى الاعتـــداءات بتنظيم القاعدة، إلا أن وزير الخارجية المغربى محمد بن عيسى أعلن أن هذه المجموعة كانت على علاقة مع مجموعات مرتبطة بشبكة القاعدة، مشيراً إلى أن مؤشرات كثيرة تدل على أن بعض الأشخاص المعتقلين كانت لهم بشـــكل أو بـــآخر، اتصـــالات مـــع أشخاص آخرين متورطين فى المؤامرات الإرهابية للقاعدة.

وسبق الاعتداءات توزيع منشور أصولى شديد اللهجة، يدعو إلى قتـــل جميـــع الكفار ومن يحميهم فى بعض الأحياء الشعبية من الدار البيضاء، دون أن يحمل توقيعاً، ونشرته صحيفة الأحداث المغربية. ويذكر أن مدينة الدار البيضاء تعكس تبايناً كبيـــراً بين الدعة التى ينعم بها أقلية، والفقر الذى يعانى منه غالبية السكان، ولا تزال المدينة تجذب النازحين من الأرياف الذين ينضمون يومياً إلى صفوف سكان الأحياء المهمشة من عاطلين وشحاذين وبغايا، ويعانى الشباب فى تلك الأحياء من البطالة التى بلغـــت نسبتها بالمدينة 20%، مما يجعلها أرضاً خصبة للمتطرفين. وحى سيدى مؤمن أحـــد أحياء المدينة الفقيرة، ويعتبر معقل جماعة الصراط المستقيم الأصولية التـــى قيـــل أن منفذى اعتداءات الدار البيضاء ينتمون إليها. وقد أشارت مصادر التحقيـــق أن معظـــم هؤلاء كانوا شباباً غير متعلمين من هذا الحى، وينتمون إلى هذه الجماعة وإلى جماعة السلفية الجهادية اللتين تدعوان للعودة إلى الأصول. ونتيجة لذلك قـــام الملـــك محمـــد السادس بزيارة الحى، وقام بتدشين مشروعات كبيرة به، أبرزها مشـــروعان ســـكنيان

(اليقين ومبروكة) سيقامان فى سيدى مؤمن، والأحياء المجاورة له. ويأتى ذلك فى إطار برنامج لبناء 46 ألف وحدة سكنية لذوى الدخل المحدود، والتصدى لانتشـــار الأبنيـــة السكنية العشوائية. وذكرت السلطات فى الدار البيضاء أن 178 ألف عائلة، أى 28% من سكان المدينة يعيشون فى مساكن غير صحية.

وكان القصر الملكى قد أعلن عقب الاعتداءات أن هذه الأعمال الإرهابية ترمى إلى نسف أسس مجتمعنا القديمة، مضيفاً أن التفجيرات من فعل شبكة دولية للإرهـــاب يعتزم المغرب ضربها بلا هوادة[22].

ويلاحظ هنا، ومع أن هذه الأعمال الإرهابية لها ارتباط بالإرهاب الــدولى، أن الأرضية مُهدت لها داخل المغرب، وخاصة فى مدينة الدار البيضاء التى يعانى فيهــا الشباب مشكلات الفقر والبطالة، علاوة على انتشار التفاوت الاقتصادى فى المدينة. وقد جاء إعلان السلطات المغربية، ليؤكد أن المنفذين كلهم مغاربة، أى لم تــتم الاســتعانة بعناصر خارجية للإعداد والتنفيذ، وحتى عندما تم القول بأن من بين المجموعة المنفذة ضابط إماراتى، نفت السلطات ذلك. وهذه الاعتداءات لم تستهدف منشــآت أجنبيــة حيويــة كالسفارات أو ما شابه ذلك، وإنما استهدفت أماكن يرتادها أجانب مع مغاربة مثل "كاسا أسبانيا" أو دار أسبانيا، وهو نادى اجتماعى يضم مطعماً، ويرتاده الأسبان والمغاربة، ويوجــد فــى المبنى الذى توجد فيه غرفة التجارة الأسبانية فى وسط المدينة التى يرتادها رجال الأعمــال الأسبان. وذلك على عكس حوادث إرهابية أخرى تمت كتفجيرات الريــاض الســابقة لتفجيرات الدار البيضاء، وحادث الاعتداء على المدمرة "U.S.S. COOL" فى اليمن.

وعقب وقوع التفجيرات سارعت المنظمات الإسلامية المعترف بها، أو التــى يغض النظام الطرف عنها إلى التبرؤ من منفذى الاعتداءات. وتقول نادية ياسين ابنــه الزعيم الروحى لجمعية العدل والإحسان، عبد السلام ياسين "إن موقــف المجموعــات

المتشددة التى تروج للعنف كوسيلة عمل يفسر (بالغضب) الذى نشعر به، والســذاجة السياسية، بل وحتى الجهل". وقد نددت الجماعة بالاعتداءات، وكذلك فعل حزب العدالة والتنمية الإسلامى الذى اعتبر الاعتداءات جريمة إرهابية وحشية[23].

وعلى الرغم من ذلك، كانت التحقيقات المغربيــة تتجــه إلــى المجموعــات الإسلامية الأصولية المتورطة فى التفجيرات، وقامت السلطات المغربية بإحالة "محمد الفيزازى"، منظر السلفية الجهادية إلى النيابة للتحقيق معه. وكانت صحف مغربية قــد اتهمته بأنه من الأشخاص الذين ينشرون أفكاراً متطرفة تحض على الجهاد والعنــف، وبأنه قام بتحديد أهداف لاعتداءات جديدة، وتوجيه رسائل مشفرة إلى الإرهابيين، ولكن الفيزازى قال إنه يدين الاعتداءات، وأكد رفضه التفسيرات الرسمية لدوافع الانتحاريين، معتبراً أنهم استهدفوا مصالح إسرائيلية وغربية.

وفى 21 يونيو، تمت إحالة أربعة وثلاثين مشتبهاً فى انتمائهم إلــى منظمــات إسلامية متطرفة إلى نيابة طجنة بتهمة التحريض على العنف، وينتمى اثنا عشر منهم إلى جماعة التكفير والهجرة الإسلامية المتطرفة. وسبق ذلك فى 19 يونيو، إحالة اثنين وعشرين متطرفاً إلى نفس النيابة، وفى 7 يونيو، أعلنت النيابة أن عدد المتهمين فــى اعتداءات الدار البيضاء بلغ نحو المائة[24].

ولا شك أن اعتداءات الدار البيضاء أبرزت التحدى الذى يواجه المغرب بــين التصميم على مكافحة الأصولية التى تدعمها مشــاعر معاديــة للولايــات المتحــدة، والحرص على علاقات متميزة معها، خاصة بعد أن عزز العدوان الأمريكــى علــى العراق من انتشار الأصولية فى المغرب.

فى إطار التحقيقات التى أجرتها السلطات المغربية فى الأحداث، تمت إحالة 27 متهماً إلى غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، علاوة على 21 آخرين.

واعتقلت السلطات روبير ريتشارد الفرنسى الملقب بأبو عبد الرحمن فى طنجة بتهمة الإشراف على تدريب عناصر إرهابية أخرى بقصد التحضير للقيام بأعمال إجرامية بطنجة وفاس، وكذلك تكوين عصابة إجرامية لها علاقة بتنظيم إرهابى. وهو الأجنبى الوحيد المتهم بالتورط فى الأعمال الإرهابية بعد أن تمت مبايعته أميراً عام 2002 بطنجة، حيث منُح أسلحة، ودرب أفراد مجموعته على أساليب حربية، وعلى كيفية صناعة المتفجرات[25].

وكذلك تم القبض على إسماعيل العسيرى الملقب بأبو حذيفة بمراكش. والذى ينتمى إلى أسرة محافظة تتكون من 11 فرداً. وكان يرتدى خلال وجوده بمدينة فاس اللباس الأفغانى، ويطلق لحيه. وكان يتمتع ببنية قوية، ويحرص على أداء التمرينات الرياضية، وبعد أحداث الدار البيضاء تخلص من زيه ولحيته، وارتدى الجينز[26]. واعتقلت قوات الأمن ثلاثة عناصر وصفت بالنشيطة فى تيار السلفية الجهادية، ومنها مصطفى ضبت من مواليد 1974 بالدار البيضاء، وكان عضواً بجماعة العدل والإحسان قبل أن يصبح عضواً فاعلاً فى السلفية، وكانت له علاقة جيدة بعبد العزيز البراق، وعمر الحدوشي، وعصام بشير، وعبد الكريم الشاذلى، ومحمد الفيزازى (مؤسس جماعة أهل السنة والجماعة)، ومحمد بو النيت[27].

وكشفت التحقيقات عن مصادر تمويل العمليات الإرهابية فى 16 مايو، حيث أفادت المصادر أن التمويل تم عبر عناصر تقيم فى المغرب، وأخرى خارجية. وذكرت المصادر أن محمد محفوظى (إمام مسجد بمدينة ميلانو الإيطالية)، كانت له علاقة جيدة ببعض عناصر السلفية الجهادية فى المغرب، وسبق له تقديم دعم مالى تحت غطاء العمل الخيرى، لعناصر مغربية ولمغاربة يقيمون فى بريطانيا، وبعض الدول الاسكندنافية (الدانمارك والسويد)، إضافة إلى علاقة عضو بارز فى تنظيم القاعدة هو

أبو مصعب الزرقاوى (أردنى الجنسية) ببعض المغاربة فى الخارج[28].

الانتحاريان الناجيان من تفجيرات الدار البيضاء للمحكمة:

"أردنا التراجع عن تنفيذ العمليات، فتم تهديدنا بالقتل".

واصلت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء محاكمة المتورطين فـــى تفجيـــرات الدار البيضاء. واستنطق القاضى خلال الجلسة التى استمرت حتى منتصف الليل ثلاثة متهمين، ضمنهم انتحاريان كانا قد شاركا فى العمليات وهما: محمد العمارى الناجى من الهجوم على فندق فرح، ورشيد جليل الذى ألقى القبض عليه على بعد أمتار من نادى الرابطة اليهودية، بعد أن تخلص من كيس المتفجرات الذى كان يحمله على ظهره.

ويظهر من خلال أجوبة محمد العمارى على أسئلة القاضى أن مساره الحركى بدأ مع "جماعة التبليغ والدعوة"، ثم "جماعة الصراط المستقيم"، وصولاً إلى الجماعـــة الأخيرة التى خططت ونفذت تفجيرات الدار البيضاء، والتى عرفها باسم "جماعة أهـــل السنة والجماعة". ونفى العمارى أن يكون قد سمع عن "جماعة السلفية الجهادية"، وقال إن حماسه للجهاد بدأ مع انتمائه لجماعة "الصراط المستقيم"، وأميرها الميلودى زكريا، وحضوره للقاءات التى كانت تنظم فى منزل إبراهيم فردوس، وهو أحد أبرز نشـــطاء هذه الجماعة. وأشار أن هذه الاجتماعات كان يحضرها مـــا بـــين 15 و20 شخصـــاً، وتروج خلالها مواضيع تحث على الجهاد. وقال إن إبراهيم فردوس هو الذى أخبـــره بأن الميلودى زكريا هو أمير الجماعة.

وسأله القاضى: "وصفت فى محاضر الشرطة القضائية أساليب جماعة التبليـــغ والدعوة بالجامدة بالمقارنة مع السلفية الجهادية، فماذا يمكن أن تقول لنا عن الفرق بين جماعة الصراط المستقيم التى كنت فيها والجماعة الأخيرة التى انتقلت لها؟". وأجـــاب العمارى بأنه لا يميز بين الجماعتين الأخيرتين.

وعن سؤال حول بداية التفكير فى التنفيذ، قال العمارى: "لم يكن يخطـر فـى ذهنى أن أقوم بمثل هذه الأشياء حتى التقيت بعبد الفتاح بوقضيان"، وأوضح أن عبـد الفتاح الذى يشتبه أنه قتل فى عملية مهاجمة فندق فرح كان هو مسير المجموعة التى نفذت التفجيرات. ورغم نفيه أن يكون بايع عبد الفتاح، أو أنه كان يعلم بأن هذا الأخيـر أميـر جماعة، قال عنه إنه كان الآمر الناهى فى هذه المجموعة، وأنه كان مكلفاً بكل شىء.

وعن التحضيرات لعمليات 16 مايو (آيار)، قال العمـارى إن عبـد الفتـاح بوقضيان كان ينظم دروساً فى بيته يتحدث فيها عن الجهاد والشهادة واليهود. وقد داوم العمارى على هذه الدروس نحو أربعة اشهر قبل بداية التفكير فى التنفيذ. وقال إن عبد الحق الصباغ هو الذى تحدث أول مرة عن طريقة سهلة لصنع المتفجرات باسـتعمال قنينة غاز صغيرة، ولكن محمد المهنى، وعادل الطايع هما اللذان تمكنا من الحصـول على الوصفة من الإنترنت. وأضاف أنه سمع أن سعيد عبيد هو الذى دبر المال، لكنه يجهل مصدره وكميته.

ونفى العمارى أن تكون له أية علاقة بعبد الحق، الذى مات بعد اعتقاله، والذى يشتبه فى كونه الأمير الوطنى للجماعة التى نفذت التفجيرات، وقال إن عبد الفتاح هو الذى عرفه عليه، وأن محمد أبو بلال الفاسى الذى يسكن فى دوار السكويلة، والـذى كان قد زاره عبد الحق، هو الذى أعطاه هاتف هذا الأخير بهدف التوسط له فى الزواج فى مدينة فاس، وهو الهاتف الذى وجدته الشرطة القضائية فى مذكراتـه، مضـيفاً أن تصريحاته بشأن عبد الحق عند الشرطة القضائية كانت تحت التعـذيب، وأنـه كـان مستعداً لقول أى شىء ليتوقفوا عن ضربه.

وأضاف العمارى أن عبد الفتاح طلب منه وضع بيته فى حى المسيرة رهـن إشارة المجموعة، وقام عبد الفتاح بجلب المسحوق المتفجر الذى قال إنه صـنعه فـى

دكان تملكه والدته، كما أحضر إلى منزل العمارى أكياس السفر التـــى عبئـــت فيهـــا المتفجرات، وقال: "كانت توضع المسامير أولاً، ثم يوضع عليها المسحوق المتفجـــر، وبعد ذلك يقوم محمد المهنى بتركيب الأسلاك الكهربائية، والبطارية والتحكم".

وفى ليلة الخميس- الجمعة اجتمعت المجموعة التى تضم 14 عضواً، والتـــى نفذت العمليات التفجيرية فى بيت العمارى، وقال إنهم قدموا فى نحو الساعة العاشـــرة ليلاً، وقضوا الليلة فى بيته، وفى الغد لم يخرجوا لأداء صلاة الجمعة، حيث ظلوا فـــى البيت، فيما خرج العمارى وحده للصلاة، وجلب أكـــلات خفيفـــة والتمـــر والحليـــب للمجموعة، وخلال اليوم شاهدوا شريطاً للمصرى حسن أيوب يتحدث عن الجنة والنار. وفي المساء كانوا قد حلقوا لحاهم، وغيروا ثيابهم، وتجهزوا لتنفيـــذ المهمـــة. وأخبـــر العمارى القاضى أنه لم يكن مقتنعاً بذلك العمل، وأنه حاول التراجع، وعنـــدما أخبـــر الأخرين بنيته فى التراجع، قال له محمد مهنى بأن ذلك غير ممكن، فإما أن يمضـــى قدماً فيما عزمت عليه المجموعة، أو يقتلوه حتى لا يبلغ عنهم.

وبعد صلاة المغرب، انقسموا إلى مجموعات، وحمل كل واحد مـــنهم كيســـه المتفجر، وسكيناً لمواجهة من يعترض طريقه، وعبوة ناسفة صغيرة، وولاعة ســـجائر لإشعالها بها إن اقتضت الضرورة. وخرجوا بعد أن تواعدوا على اللقاء فـــى الجنـــة. وذهب العمارى ضمن مجموعة من أربعة أشخاص تضم عبد الفتاح على متن ســـيارة تاكسى باتجاه فندق فرح. وهناك أمره عبد الفتاح بأن يتقدم، ربما لما لاحظه عليه مـــن تردد، وقال العمارى للقاضى: "طوال الطريق كانت الفكرة الوحيدة التى تسيطر علـــىّ هى الهروب. وعند بلوغ باب الفندق أمرنى عبد الفتاح بالتقدم، فانتظرت حتى التفـــت الحارس إلى الجهة الأخرى، ثم هرولت إلى الداخل فألقيت كيس المتفجرات الذى على ظهرى، وواصلت الركض، غير أن الانفجار ورائى جعلنى أسقط، وأفقد الوعى.

وخلال استنطاقه من طرف القاضى، أشار العمارى إلى أن العملية كانت ستنفذ يوم 9 مايو، لكنها تأجلت حتى 16 مايو لسبب لا يعلمه. وهو ما أكده المتهم الثانى الذى استنطقه القاضى، وقال رشيد جلال الذى كان ضمن المجموعة التى هاجمت نادى الرابطة اليهودية بالدار البيضاء وتمكن بدوره من الفرار فى أخر لحظة، أن عبد الرازق الرتيوى هو الذى اخبره فى يوم 9 مايو بأن المجموعة كانت تعتزم تنفيذ عمليات انتحارية خلال ذلك اليوم، غير أنها عدلت عن ذلك بسبب خلاف بين أعضائها، وتراجع بعضهم عن المشاركة فى العمليات. وقال رشيد جلال الذى حضر الاجتماعات التى كان ينظمها عبد الرازق الرتيوى فى دكانه. وكانوا يناقشون أمور الدين، ويشاهدون ضمنها شريط "عشاق الشهادة" الذى يدور حول الحرب فى الشيشان. وبعد الانتهاء من استنطاق المتهمين الثلاثة، نادى القاضى على ستة متهمين آخرين قدموا ضمن ملف منفصل، ثم أعطى الكلمة لدفاعهم لكى يطرحوا الدفوعات الشكلية. وفى هذا الإطار التمس الأستاذ مصطفى الأزهرى دفاع المتهم خالد مراسل، تأجيل جلسة محاكمته حتى يبت المجلس الأعلى للقضاء فى الطلب الذى قدمه من أجل تغيير هيئة الحكم استناداً إلى مبدأ الشك المشروع، وقال الأزهرى إن الهيئة سبق أن بتت فى قضية "السلفية الجهادية"، وأصدرت فيها أحكاماً قاسية ضمنها 10 اعدامات، و 8 أحكام بالمؤبد، وأضاف: "نعتقد أن هذه المحكمة سبق وشكلت قناعتها خلال المحاكمة السابقة ليوسف فكرى ومن معه، وترسخت لديها أفكار ومواقف حول السلفية الجهادية، وإنه لا يمكنها الانسلاخ عن ما ترسب لديها من أفكار خلال الحكم الأول. لذلك وضعنا طلباً لدى الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى بسحب هذا الملف من هذه المحكمة، وإحالته إلى محكمة أخرى من أجل التشكك المشروع، حيث نعتبر أن هذه المحكمة لم تعد محايدة".

كما طعن دفاع المتهمين فى علنية الجلسة، وقال المحامى إن الجلسة تعقد فى

سرية تامة مخالفة ما ينص عليه القانون المنظم لسير الجلسات، وهو ما يترتب عليـــه البطلان. وأضاف الدفاع أن الحاضرين فى القاعة كلهم موجودون لصـــفتهم المهنيـــة، وبينهم صحافيون ورجال أمن ومحامون، ولكن ليس بينهم من يمثل العمومية بمفهـــوم القانون أى أن تكون القاعة مفتوحة فى وجه العموم الذى لا شأن له بالقضية. وأثار هذا الدفع جدالاً بين المحامين الذين أشاروا إلى أن عائلات المتهمين منعـــوا مـــن دخـــول المحكمة، وبقوا خارجها على بعد أمتار منها فى زنقة بأبو، خلف مبنى المحكمة، حيث حبستهم قوات الأمن. وبينت النيابة العامة أن امتلاء القاعة بالحضور قد أوفى بغرض العلنية، وبعد المداولة قضت المحكمة بتوفر شرط العلنية فى الجلسة، وبرفض طلـــب التأجيل الذى تقدم به دفاع المتهم خالد مراسل، وضم باقى الطلبات للجوهر. وقـــررت مواصلة المحاكمة صباح يوم الغد(29).

ارتبطت بعض العناصر الخارجية بتفجيرات الدار البيضاء وأبرزها:

الفرنسى بيار روبير:

أُعتقل بيار روبير الملقب بأبو عبد الرحمن (31 عاماً) فى يونيو 2003، فـــى طنجة، ووجهت له تهمة تكوين عصابة إجرامية، والمشاركة بالمس بســـلامة الدولـــة وارتكاب اعتداءات الغرض منها التخريب والتقتيل فى عدة مناطق(30).

وكان روبير "أبو عبد الرحمن" قد كون خلية للقيام بعمليات داخل المغرب بعد أن انضم إلى السلفية الجهادية عام 2002، وقد منع روبير أعضاء خليته من ارتـــداء القمصان، وطالبهم بحلق لحاهم للعمل بحرية. وقد تمت مبايعة روبير أميراً عليهم(31).

وأثناء المحاكمة تم توجيه عدة اتهامات، أبرزها صنع المتفجـــرات، وتـــدريب وتأطير الانتحاريين الذين كانوا يقومون بعمليات إرهابية فى أكثر من موقع.

ويعد روبير من أخطر المتهمين التابعين للسلفية الجهادية بسبب خبرتـــه فـــى

المتفجرات التى تلقاها فى أفغانستان، وتمكن فى وقت قياسى من الاتصال بنشطاء من السلفية الجهادية، وتشكيل مجموعة من الخلايا السرية، ونجح فى إقناع العديد منهم بأن يصبحوا انتحاريين.

وكشفت التحقيقات عن وجود علاقة قوية بين روبير ومجموعة عبد الغنـــى بـــن الطاووس، أمير جماعة سلفية متشددة بمنطقة الدار البيضاء، وعبـــد الـــرحمن عطشـــان، ورشيد اماريز الذين صدرت فى حقهم أحكام بالسجن 20 سنة و 10 سنوات وسبع سنوات على التوالى، وعرض عليهم القيام بعمليات انتحارية فى الدار البيضاء وفاس. وقد تعلم روبير اللغة المغربية الدارجة، ولكنه أثناء التحقيقات أصر على التحدث بالفرنسية.

ودخل روبير الإسلام عقب زيارته لتركيا فى منتصف التســـعينيات، وطـــوال إقامته فى المغرب، ظل محتفظاً بملامحه الأوروبية، علاوة على شعره الأشقر وعينيه الزرقاوين، وحتى عندما أُعتقل عقب أحداث الدار البيضاء، ظل محافظاً على ملامحه، ولباسه الأوروبى. وكان يزاول تجارة السيارات المستعملة، وظل يحافظ على مظهـــره حتى فى تنقلاته بين طنجة وفاس لإعداد المتفجرات، واستقطاب الانتحاريين، وإعدادهم عبر التدريبات العسكرية.

وقد حضر المتهم الفرنسى بعض دروس محمد الفيزازى، وتمكن مـــن أدوات النحو والصرف[32].

بيريك بيكار:

فرنسى متهم فى تفجيرات الدار البيضاء، تم اعتقاله لمدة شهرين للتحقيق معه فى الحادث، وأسقطت عنه التهمة، وقد ذكرت بعض الصحف أن بيكار دخل المغـــرب متسللاً عبر الحدود المغربية- الجزائرية[33].

يانسن أنطونى بيرى:

بريطانى، تمت محاكمته أمام المحاكم المغربية، للاشتباه فى تورطه فى أحداث الدار البيضاء. وقد أوضح بيرى أنه دخل المغرب لتعلم اللغة العربية، ومبادئ الإسلام، والزواج من مغربية، والهروب من متابعات القضاء الإنجليزى بسبب المتـــاجرة فـــى الحواسب الشخصية بالسوق السوداء بلندن، وكذا لأن له سوابق فى الاتجار بالمخدرات. وقال بيرى أنه دخل المغرب عام 2002، برفقة أصولى مغربى يدعى "على"، ينتمـــى لجماعة دينية متشددة فى بريطانيا. ثم عاد إليها بعد أحداث 16 مايو. وزار عدة مـــدن مع على، وذهب معه إلى طنجة، ثم استقر فى فاس، وأجر منزلاً للسكن، وشرع فـــى نقال مجموعة الأصوليين المعروفين بتشددهم، ومن بينهم ميلودى وزكريا، وذكر أنه كان يشاهد معهم أشرطة فيديو تحض على الجهاد.

ووجهت إلى بيرى تهم تكوين عصابة إجرامية، والانتماء إلى منظمـــة غيـــر قانونية، والتحريض على العنف، واستحسان العمليات الانتحارية التى نفذتها خلية تنتمى للسلفية الجهادية المتشددة، واعتبارها جهاداً وتمثل الإسلام الحقيقى[34].

وقد أعلن وزير العدل محمد بوزيع فى ندوة صحفية بالرباط، على هامش تقديم نتائج أشغال المجلس الأعلى للقضاء، أن عدد الأشخاص المتابعين فى قضايا الإرهاب قبل وبعد فاجعة 16 مايو 2003، وصل إلى 1042 شخصاً. منهم 634، أحيلوا بعد أحداث الدار البيضاء، ويوجد منهم 260 محالين على قضاة التحقيق، و115 شخصاً معرضـــون على غرف الجنايات، بينما الباقون تروج ملفاتهم أمام القضاء، أو تم البت فيها.

ويتوزع انتماء المتهمين على[35]:

- السلفية الجهادية 699 متهم.
- التكفير والهجرة 119 متهم.

- التبليغ والدعوى 20 متهماً.
- العدل والإحسان 120 متهم.
- أهل السنة والجماعة 16 متهماً.
- القاعدة 11 متهماً.
- الصراط المستقيم 17 متهماً، إضافة إلى 6 متابعين من المذهب الشيعى، يبدو أنه لم يتم الفصل فى ملفاتهم بعد.

وأكد وزير العدل فى أجوبته على أسئلة الصحفيين أن فاجعة 16 مايو لها بصمات وارتباط بالخارج سواء على مستوى التمويل، أو طريقة العمل والأسلوب، حيث تم تأطير أشخاص لا علم لهم، ولا دين، ولا سياسة. وأوضح أن هناك تأثيراً لأشخاص كانوا فى أفغانستان يستعرضون أفلام العمليات الإستشهادية، مؤكداً أن المغرب بلد التسامح والتعايش، وأن محاربة مثل هذه التيارات لا تقتصر على المحاكمات، بل لابد من اعتماد مناهج التربية والتعليم، إضافة إلى تكوين حلقات للمحكومين، خصوصاً وأن عدداً من المتابعين تراجعوا عن تصريحاتهم.

وسوف نتعرض لجانب من المحاكمات التى تمت فى أحداث الدار البيضاء، على النحو التالى:

أصدرت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء أحكامها فى قضية "السلفية الجهادية" التى يتابع فيها 31 شخصاً بتهم تكوين عصابة إجرامية، والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، ومحاولة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والضرب والجرح بالسلاح الأبيض، والاختطاف والاحتجاز، والسرقات الموصوفة، والتزوير فى وثائق إدارية واستعمالها، وإتلاف وثائق إدارية وبنكية، وإخفاء جثة والتمثيل بها، وإضرام النار عمداً، وتزوير صفائح السيارات، وعدم التبليغ.

وأدانت المحكمة 10 متهمين، من بينهم يوسف فكرى زعيم تنظـيم "التكفيـر والهجرة" بالإعدام، كما قضت بالمؤبد فى حق ثمانية متهمين، وحكمـت علـى سـبعة آخرين بالسجن سنتين مع النفاذ، وعلى خمسة متهمين بالسجن 10 سنوات مع النفـاذ، بينما أدانت متهماً واحداً كان يتابع فى حالة سراح بالسجن، سنة واحدة نافذة، سبق لـه أن قضاها فى السجن قبل أن يتابع وهو فى حالة سراح.

نص الحكم: الحكم بالإعدام فى حق: يوسف فكرى، ومحمد دميـر، وصـالح زارلى، وعبد الرازق فوزى، وكمال الحنوشى، وبوشعيب كرماج، ولكبيـر الكتبـى، وبوشعيب مغدر، وعمر معروف، والعربى دقيق. والحكم المؤبد على: عبـد الـرحمن المجدوبى، وميلود منظور، ومصطفى الكريمى، واليزيد أجرفو، والحسين البرغاشـى، ومراد سروف، ومحمد جوك، ورشيد امرين. والسجن 20 سنة على: محمد الشـادلى، وأحمد أخريف، وسعيد بوليفة، ومحمد البدوى، وحمد الشطبى، وكمال الشطبى، وعمر نظيف. والسجن 10 سنوات على: نور الدين الرغباوى، وعبد العزيز الحدادى، وخالد السماك، ورشيد السعدونى، ومولاى الحسن الأدريسى. والحبس سنة واحدة وغرامـة 500 درهم على: أنور إسماعيل.

واستقبل المتهمون الأحكام الصادرة فى حقهم بالتهليل والتكبير والحمدلة، وكان فكرى أول من نطق بالحمدلة عندما سمع الحكم الصادر فى حقه. وقال: "فى سبيل الله والحمد لله والله أكبر"[36].

إن تشكيل النواة الأولى للسلفية الجهادية تم فى بدايـة 1997، مـن طـرف مجموعة من الأصوليين المتطرفين انفصلوا عن جماعة "الصراط المسـتقيم" بعـد أن انضموا إليها عام 1995.

ويذكر أن مجموعة من ستة أصوليين تزعموا الانفصال، اثـر خـلاف مـع

الميلودى زكريا، وكرد فعل على مواقفه، ويتعلق الأمر بسعيد أكمير، وحسن الزيتونى، ورضوان شوقى، وخالد النقيرى، وعبد العالى كريش، وعبد الإله الصبار مع عبد العالى كريشة فى تشكيل مجلس تنسيق مع شيوخ العلم بالدار البيضاء.

وقد عمد هؤلاء الأصوليون إلى تقسيم مدينة الدار البيضاء إلى ست مناطق رئيسية، وضعوا على رأس كل واحدة منها رئيساً، فأقاموا منطقة أولى بسيدى مؤمن يترأسها كل من عبد الإله الصبار وعبد العالى كريشة، ومنطقة الهراويين يترأسها محمد بجاوى، ومنطقة كاريان السكويلة يترأسها المدعو سعيد، ومنطقة الألفة يترأسها محمد أبو القعقاع. ومنطقة الحى المحمدى يترأسها عبد الصمد موبكر، ومنطقة عين السبع يترأسها سعيد أكمير رفقة عبد الله ابراهما.

وكان الهدف من تقسيم المدينة إلى ست مناطق هو تسهيل مأمورية منظرى وأقطاب "السلفية الجهادية" أثناء مجيئهم للدار البيضاء، لإلقاء الدروس الدينية على أعضاء هذا التنظيم. وأعترفت مجموعة من المتهمين، من بينهم سعيد أكير، بأن الشيوخ الذين حضروا فى تلك الجلسات بمختلف مناطق الدار البيضاء الست هم: عصام بشير، الموظف فى اتصالات المغرب وكان مختصاً فى دورة الإيمان والكفر، وأبو حفص، وعبد الكريم الشادلى، ومحمد الفيزازى، وكان كل المنظرين يحضرون طيلة الأسبوع، ولمرات عديدة، وكانت نفقة إقامتهم تدفع من أموال الخلية المضيفة، وتتمحور أغلب مواضيع الدروس حول الدعوة إلى الله تعالى، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والجهاد فى سبيل الله سبحانه، وجهاد النظام الحاكم والمؤسسات والأحزاب، والدعوة إلى زوال النظام العلمانى وتعويضه بمجتمع إسلامى يدعو إلى تطبيق الشريعة.

وقد عمد بعض الأصوليين المتطرفين إلى إنشاء تنظيمات سرية، وضعت نصب أعينها ضرب اليهود المغاربة، والأجانب داخل المغرب. وتزعم هذه الحركة

مصطفى ضبت، واليزيد أوجرف، وتم تأسيس أول تنظيم فى بداية 1998، استند خلاله التكوين الأمنى والعلم الشرعى إلى شخص يدعى سعيد، بينما تكلف ضـــبت بالجهـــاز العسكرى، واسند الإعلامى لمصطفى أسمر وبوجمعة مستعين، وتكفل أصولى مغربى مقيم فى بريطانيا بالتمويل.

وتولى مصطفى ضبت الجوانب الأمنية والعسكرية، حيث عمد إلى رفع الحس الأمنى لدى كل فرد من أفراد التنظيم، وكشف مصطفى ضبت لرجال الأمن المغربى عن بعض الطرق التى لقنها لاتباع التنظيم، كتأمين الهواتف ويمكن معرفة ما إذا كـــان الخـــط الهاتفى مراقباً من طرف الشرطة أم لا بواسطة الاتصال بأحد التقنيـــين لـــدى اتصـــالات المغرب، والتستر بالولائم لتغطية حضور اجتماع سرى، وتفادى كل عمليـــات التتبـــع والمراقبة عن طريق إسقاط المفاتيح، وتفادى الكلام مع الركاب فى وسائل النقل العموميـــة، وتفادى الوقوف أمام المناطق الحساسة كالثكنات العسكرية وإدارات الأمن، وتفادى تصـــحيح معلومات الغير. واستمرت هيكلة التنظيم نحو أربعة أشهر، وتميـــزت بعمليـــات اســـتقطاب عناصر جديدة من الشباب الملتزم الراغب فى الجهاد للحصول على قدر كاف من الإتباع.

وفى عام 2000، أنشئ تنظيم ثان فى منطقة الهيروين، واعتمد فى إنشائه على نفس الطريقة التى اتبعها فى إنشائه الخلية الأولى. وقد شرع أعضاء التنظيم فى وضع خطط للهجوم على مجموعة من المصالح الأمنية، للحصول على أسلحة لاستخدامها فى عمليات إرهابية. وفى عام 2002، بدأت آخر الترتيبات للهجوم على إحـــدى الثكنـــات العسكرية، لتتوقف العملية بعد اعتقال مجموعة من أتباع "السلفية الجهاديـــة" بســـيدى مؤمن، ومن بينهم: محمد دمير ويوسف فكرى، المحكوم عليهما بالإعدام[37].

وكانت محكمة فاس قد حكمت على 29 من أعضاء جماعة الجهادية الســـلفية بالسجن لفترات تصل إلى 30 عاماً، لإدانتهم بتهم تشمل الانتماء إلى تنظيم إجرامـــى،

والخطف والتحريض على العنف، وقضت المحكمة بالسجن 30 عاماً فى حق المسمى مصطفى التاقى، وحكماً بالسجن 15 سنة فى حق كل من: إدريـــس صـــالح، ومحمـــد زعنانة، وعبد الغنى بوعسرية المعروف باسم أسامة، فيما قضت المحكمـــة بـــ 10 سنوات سجناً نافذاً فى حق خمسة أفراد آخرين، من بينهم: محمد بندالى الذى حكم عليه أيضاً بدفع ما مجموعه مليونان و340 ألفاً و480 درهماً لإدارة الجمـــارك، و10 آلاف درهم لفائدة أحد الضحايا الذى انتصب طرفاً مدنياً فى الدعوى. وأدانت المحكمة كذلك 16 آخرين بخمس سنوات سجناً لكل منهم، ومن بينهم: مصطفى طهراوى الذى يعانى من خلل عقلى، وسمحت المحكمة بنقله إلى مستشفى بن الحسن للأمـــراض النفســـية، لتلقى العلاجات، وقضت المحكمة على المتهمين على التوالى بسنتين وسنة واحدة حبساً نافذاً، فيما قضت على اثنين آخرين بثلاثة أشهر حبساً نافذاً مع أداء غرامة مالية قدرها 1000 درهم لكل واحد منهم. وفى تازة (320 كلم شـــرق الربـــاط)، أيـــدت محكمـــة الاستئناف العقوبات الحبسية والغرامات الصادرة عن المحكمة الابتدائية فـــى حـــق مجموعة مكونة من ستة أشخاص تابعين لتيار "السلفية الجهادية"، وكانـــت المحكمـــة الابتدائية قد أصدرت أحكاماً بالسجن لعشرة أشهر نافذة على المسمى عبد الحق لحديلى (أستاذ وقائد المجموعة)، فيما حكمت على زميله عبد الكريم قريوح بـــ 18 شهراً من السجن النافذ، وقضت فى حق أعضاء المجموعة الأربعة الآخرين بأن يؤدوا غرامات مالية بقيمة 5000 درهم لكل واحد منهم(38).

حكمت محكمة بالرباط على ما يعرف بـــ "مجموعة أغادير العشرة" بـــالحبس مدى الحياة على اثنين منهم، وعلى الثمانية بـــ 90 سنة سجناً. وأدانت المحكمة بعـــد مداولات دامت أزيد من ساعتين: عبد الله بوعمير، وأحمد ابرجكـــى بالمؤبـــد (مـــدى الحياة)، ومؤاخذتهما بالمنسوب إليهما، وبعدم مؤاخذة المتهم الأول بجمع وتدبير أموال

بنية استخدامها فى عمل إرهابى. وكان الاثنان معاً متهمــين بتهمــة تكــوين عصــبة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية، والاعتداء عمداً على حياة شخص فى إطـــار مشروع جماعى يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام، والمس بسلامة الدولة، وتأسيس عصابة بقصد نهب الممتلكات المملوكة لفئة من المواطنين، والتحريض على ارتكـــاب أعمال إرهابية، وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق، وممارسة نشاط غيـــر مرخص به. واعترف بوعمير بفعل الاعتداء على كيى فرانسواز المواطنة الفرنســية المقيمة بمدينة أغادير (جنوب الربط)، بدافع السرقة بدون نية قتلها. وأثـــار القاضـــى التناقض الذى وقع فيه المتهم بين واجب الالتزام الدينى، واللجوء إلى السرقة باستعمال السلاح الأبيض، وهو ما اعتبره تنصلاً من الإجابة الصريحة عن الدوافع التى أدت إلى القيام بقتل المواطنة الفرنسية.

وفى ملف آخر، أصدرت المحكمة الابتدائية أحكاماً تتراوح مـــا بـــين ســـنتين وثلاث سنوات حبساً فى حق **مجموعة تمارة الأولى** المنتمية إلـــى جماعـــة التكفيـــر والهجرة، والمكونة من 15 شخصاً بعد إدانتها بتهم: زعزعة عقيدة مسلم، وعقد اجتماعـــات بدون ترخيص، وبذلك أدانت المحكمة كلاً من: حسن العربى، والمكـــى الصـــديق بـــثلاث سنوات سجناً نافذاً، وأداء غرامة مالية قدرها الف درهم لكل منهمـــا بعـــد إدانتهمـــا بـــالتهم المنسوبة إليهما. كما أصدرت حكماً بالحبس لمدة سنتين فى حق: عبد القادر الزلالكة، والحاج دحان، وعلى الدحاوى، وعلى الأخرشى، ومحمد القرافى، وعلى القرافى، والحسن بـــوطيط، وحمدى بن صالح، ومحمد وكريم أحمد، وأحمد القرافى، والعربـــى بـــن حمـــو، وعلـــى أحراشى، ومحمد بن بلاج، وأداء غرامة مالية قدرها ألف درهم لكل منهم[39].

مجموعة تمارة الثانية:

تنتمى المجموعة إلى جماعة التكفير والهجرة، وقد أدانتها محكمة الرباط بـــتهم

استعمال وسائل الإغراء لزعزعة عقيدة مسلم، وعقد اجتماعات بدون ترخيص مسبق[40].

وتضم المجموعة الأولى: محمد العمارى الملقب "أبى الزبيـــر" والـــذى ســبق للأجهزة الأمنية أن أوقفته على مقربة من فندق "فرح" بعد أن فر من مكان التفجيــر، وضبطه رجال الأمن بعد أن أصيب بجروح وبحوزته قنينة بلاستيكية تحتــوى علـــى مسحوق متفجر يمتد منها فتيل. واعترف العمارى أنه تراجع عن تفجير نفسه فى آخر لحظة عندما أصيب بالذعر بسبب قوة الانفجار الذى شاهده، وهو يستعد لتفجير نفسه، وقال لرجال الأمن إنه كان من بين أعضاء الشبكة التى ساهمت بشكل أساســى فـــى الإعداد لتفجيرات الدار البيضاء، وكان على علم بباقى العمليات التى كانت تســتهدف مدناً أخرى، واعترف أنه اعتاد استقبال عبد الحق بنتاصر الملقب بـــ"مول السباط" فى منزله بحى المسيرة فى الدار البيضاء، ليلقى على أتباع تيار السلفية الجهادية دروســاً تحرض على القيام بعمليات انتحارية ضد المصالح الأجنبية فى المغرب، وقال إن مول السباط استطاع تأسيس وتأطير مجموعة من الخلايا فى الدار البيضاء، ووضع علـــى رأس كل واحدة منها أميراً، وشرع فى وضع الخطط النهائية لضرب خمسة مواقع فى الدار البيضاء، ثم مواقع أخرى فى الصويرة وأغادير ومراكش وطنجة.

وقدم إلى جانب العمارى للمحاكمة: رشيد جليل، وياسين لحنش، وعبد الغنـــى الشافعى، والمختار باعود، وخالد مراسل، وعبد الصمد الولد، وإبراهيم العشرى، وعبد الرازق الرتيوى، ومحمد ماح، وأحمد مخفى، وصلاح الدين الحداد، ومصطفى حيربة، وسعيد بنعيش، وعبد الحق آمحمدان، وروبير ريتشارد، وعمر قاســى، وعبــد الإلـــه الصبار، وعبد الحق الصبار، وسعيد اندرى، والحسين ايت وأعراب، وصلاح ســحى، وبوشعيب نهار، والحسين المرابطى، وعبد الهادى الداوى، ورشيد جديل، وخالد ايــت شهاب، وعزيز الشافعى، والمحجوب كرميط، ومحمد رفيع، وسيدى علـــى البــويرى،

وعبد الحق البويرى، وعبد اللطيف امرين، وحسن الطاوسى، وحسن بتحفـــو، وســـعيد الملولى، وهشات البوحاجى، وإدريس الناجى، وجواد المشـــكل، وياســـين الأبـــيض، ورضوان شوقى، ومحمد منعم، وسعيد امزيل، وعبد الرحيم مدراك العسال.

وقال مصدر أمنى لـــ "الشرق الأوسط" أنه إلى جانب العمـــارى، والرتيـــوى وبنتاصر، يبقى الفرنسى انطوان من بين أخطر العناصر التى وقفت بشكل مباشر وراء تفجيرات الدار البيضاء. وأضاف المصدر أن الفرنسى كان المنسق الرئيسى بين خلية فاس التى يرأسها مول السباط وهى العقل المدبر لتفجيرات الدار البيضاء، وبين خليـــة طنجة التى أطلق عليها اسم "أسود خلدين"، وضمت حسن الحداوى، والحسين الهاشمى، ويوسف الخمال، ومحمد الزيدى. وقد نظم الفرنسى عدة معســـكرات لفائـــدة أعضـــاء الخليتين، لإعدادهم لتنفيذ هجمات انتحارية على مواقع بالمغرب، حيث دربهـــم علـــى استعمال السلاح النارى والأسلحة البيضاء، وكان يعلمهم كيفية صـــناعة المتفجـــرات، ويستعد برفقة أتباعه لتنظيم هجمات وعمليات هجومية على القوافل العسكرية المغربية، للحصول على الأسلحة لاستخدامها فى العمليات الإرهابية.

وأسفرت التحقيقات عن أن جميع المتهمين الـــ 52 كانوا ينتمون إلى "الســـلفية الجهادية" و"الصراط المستقيم" و"التكفير والهجرة" وهى تيارات أصولية متشددة تكفـــر المجتمع المغربى والمؤسسات العمومية والبنوك، وكل من يتعامل معها، وتعتبر وسائل الإعلام من المحرمات، وكانوا يتلقون دروسهم من طرف مجموعـــة مـــن الأســـماء المغربية الأصولية البارزة أمثال: محمد الفيزازى، وأبو فحص، والميلودى زكريا، شيخ تيار الصراط المستقيم الذى حُكم أمام الحاكم المغربية، وحسن الكتانى، وعمر الحدوشى وعبد العزيز البراق، وعبد الكريم الشاذلى، وعصام البشير.

وقد ركز منفذو عمليات 16 مايو (آيار) الماضى علـــى التجمعـــات الســـكنية

الصفيحية لاستقطاب الانتحاريين، إذ ينحدر معظمهم من أحياء طوما، والسكويلة والرحامنة، الصفيحية، وكشف مصدر أمنى مسئول لـ "الشرق الأوسط" أن جميع المتهمين سلكوا نفس الطريق قبل أن يتحولوا إلى انتحاريين وانتحاريين احتياطيين، وقال: "لقد ثبت من خلال التحقيق مع المتهم خالد مراسل أنه كان شخصاً عادياً قبل أن ينضم لتيار السلفية الجهادية الأصولى المتشدد متأثراً بمجموعة من الشباب كانوا يراقبونه بحى المسيرة، ومن بينهم العمارى، وباعود، إلى أن وصل لمرحلة التشبع بأفكار التيار السلفى الجهادى والانتماء إليه، خاصة بعد توطد علاقته بالعمارى، وحضور الجلسات التى كانت تعقد بمنزل هذا الأخير، وصولاً إلى الاقتناع بالجهاد والاستشهاد عبر ضرب المصالح اليهودية والأجنبية"، وقد قال مرسال للمحققين: "كنت مستعداً لضرب مجموعة من المواقع، لأنى أريد محاربة الطاغوت، واعتبر ذلك فرض عين على كل مسلم".

وعندما تبين للعمارى أن مراسلاً وصل إلى درجة التشبع بالأفكار الجهادية التى تؤهله إلى تنفيذ عمليات انتحارية، قرر العمارى مرافقته إلى مدينة فاس، وهناك عرفه على أميره "مول السباط"، وقرر مول السباط بعد ذلك وضعه على رأس المجموعة التى ستنفذ عمليات انتحارية بمدينة طنجة فى مرحلة لاحقة تأتى بعد نجاح العمليات الانتحارية المبرمجة بمدينة الدار البيضاء.

واستنتج المصدر الأمنى أن العمارى كان عضواً نشطاً فى الخلايا التى كانت تترصد للقيام بعمليات انتحارية، وكان صلة الوصل الرابطة بين أميره "مول السباط" والشباب المستقطب الذى كان يحاول ضمهم إلى جانبه وإقناعهم، ثم مرافقتهم إلى فاس لتقديم البيعة لـ "مول السباط"، وأن العمارى يستعمل كل وسائل الإقناع والتأثير، بدءً من مدهم بالكتب التى تدعو للعنف، والأشرطة الصوتية والمرئية التى كانت تحرض على الجهاد.

مجموعة العمارى:

محمد العمارى: الانتحارى الذى لم يفجر نفسه أمام فندق فرخ، منحـــدر مـــن دوار طومة بجامعة سيدى مومن.

ياسين لحنش: الملقب بـــ أبـــو إبـــراهيم (22 ســنة)، بـــائع متجـــول، وهـــو انتحارى احتياطى.

رشيد جليل: الملقب بـــ "أبو أنس"، لحام، كان مهيأ لتنفيذ العمليات يوم 8 مايو، غير أنه تراجع فى آخر لحظة، وتأجلت العمليات إلى 16 مايو نفسه.

وقد حُكم هؤلاء من أجل تكوين عصابة إجرامية، والقتـــل العمـــد مـــع ســـبق الإصرار، والمس بسلامة الدولة الداخلية بارتكاب اعتداءات الغـــرض منهـــا إحـــداث التخريب والتقتيل فى منطقة أو أكثر، والتخريب العمدى للمنشات بواسطة متفجـــرات، والإيذاء المؤدى إلى عاهة مستديمة، والإيذاء المؤدى إلى جروح.

مجموعة بعود:

المختار بعود: من مواليد 1978، كان انتحارياً مهيأ للقيام بعملية فى الصويرة.

خالد مراسل: بائع لماء الأعشاب، من مواليد 1974، انتحارى احتياطى.

عبد الرزاق الرتيوى: بقال، من مواليد 1958، متزوج وأب لخمسة أبناء.

عبد الغنى الشافعى: بائع متجول، انتحارى احتياطى.

إبراهيم العاشرى: الملقب بولد المراكشية، بائع سمك، من مواليد 1981.

عبد الصمد الولد: عاطل، من مواليد 1975.

وتوبعت عناصر هذه المجموعة من أجل تكوين عصابة إجرامية، والمشـــاركة فى جناية المس بسلامة الدولة الداخلية بارتكاب اعتداءات الغرض منها إحداث التخريب

والتقتيل في منطقة اواكش، والمشاركة في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والمشاركة في الإيذاء العمد المؤدي إلى عاهة مستديمة، والإيذاء العمد المؤدي إلى جروح.

مجموعة ايت شهاب

خالد ايت شهاب: الملقب بأبو عادل، من مواليد 1980 بالدار البيضاء، مهنته لحام.

عزيز الشافعي: طالب جامعة، من مواليد 1980 بالدار البيضاء.

المحجوب كريمط: الملقب بولد إدريس، من مواليد 1982 بالدار البيضاء، مهنته خياط.

محمد رفيع: الملقب بالفلسطيني، مهنته عشاب.

سيدي علي البويري: الملقب بعبد العلي، من مواليد 1975 بالدار البيضاء، بائع متجول.

عبد الحق مهيم: من مواليد الكارة 1974 بالدار البيضاء، مهنته صباغ.

عبد اللطيف امرين: الملقب بأبو حمزة، مزداد بالدار البيضاء سنة 1978، بدون مهنة.

وتوبع هؤلاء من أجل تكوين عصابة إجرامية، والمشاركة في جناية المس بسلامة الدول الداخلية بارتكاب اعتداءات الغرض منها إحداث التخريب والتقتيل في منطقة أو أكثر، والمشاركة في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والمشاركة في محاولة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والمشاركة في الإيذاء العمد المؤدي إلى عاهة مستديمة.

مجموعة جماح:

محمد جماح (1977)، و**أحمد مخفي** (1975)، و**صلاح الدين الحداد** (1977)،

وكان الأخير أفرج عنه فى السجن بعد قضاء عقوبة سجنية من أجل اقترافــه جــرائم السرقة الموصوفة، والاغتصاب، لينضم إلى التيار السلفية الجهادية، وتبنى أفكاره كما هيا نفسه، واستعد للقيام بعمليات انتحارية حينما يطلب منه ذلك، واستحســن وبــارك العمليات الإرهابية التى اهتزت لها مدينة الدار البيضاء، بحسب بيان صادر سابقاً عن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

و**مصطفى حيربة** (1971)، و**سعيد بن يعيش** (1976)، و**عبد الخــالق امحيمــدات** (1984)، و**عمر قاسى** (1985)، و**رشيد جديل** (1975)، و**عبــد الإلـــه الصــبار** (1970)، و**عبد الحق الجيار** (1986)، و**سعيد اتبرى** (1976)، و**الحسين ايــت واعــراب** (1970)، و**صلاح حسنى** (1979)، و**لحسين المرابطى** (1978)، و**عبد الهادى الراوى** (1983).

مجموعة الطاوسى:

حسن الطاوى: من مواليد سنة 1980، عازب، يقطن بالدار البيضاء وهو من أتباع ما يسمى بتيار السلفية الجهادية، ومن أجل تمويل عمليات الاعتداءات التى كــان ينوى القيام بها أتباع هذا التيار، كان يقوم بأعمال عنف علــى الأشــخاص، ويســلبهم أموالهم، كما كان يقوم بعمليات سطو على بعض المؤسسات العمومية، لتحقيق الهــدف نفسه الذى سعى من أجل تحقيقه إلى تحضير بعض التفجيرات بغية تنفيــذ العمليــات الانتحارية، وكان من العناصر المرشحة لتفجير فندق فرح بالدار البيضاء، إلا أنه تخلى عن ذلك فى آخر لحظة.

حسن بن حفود: من مواليد سنة 1984 بالدار البيضاء، ويقطن بها، عــازب، بائع متجول، وهو من العناصر التى تبنت الفكر الســلفى الجهــادى. واقتناعــاً منــه بضرورة القيام بمثل تلك العمليات التى وقعت فى الدار البيضاء يوم الجمعة 16 مايو،

بارك هذه الأحداث، واستحسنها فور تلقيه نبأ حدوثها، وابدى استعداده للقيم بأعمال مماثلة، قرر القيام بعمليات اعتداء على الأشخاص من أجل سلبهم أموالهم لتوظيفها لهذه الغاية.

سعيد ملولى: اسمه الحركى أبو مصعب وأبو حفصة، مولود بالدار البيضاء سنة 1981، ويقطن بها، متزوج، كهربائى، وهو من المتشبعين بالأفكار المتطرفة، ولهذا الغرض ابدى استعداده الكامل للقيام بعمليات انتحارية على شاكلة تلك التى وقعت بمدينة الدار البيضاء، وكان ينتظر تلقى التعليمات لتنفيذها، كما أنه استحسن العمليات الإرهابية التى وقعت يوم الجمعة 16 مايو، وباركها، وانتظر دوره لتنفيذ عمليات مماثلة.

هشام العلمى: مولود سنة 1976، متزوج، إسكافى، وهو ينتمى كذلك إلى تيار ما يسمى بالسلفية الجهادية، وكان يحضر الجلسات التى يؤطرها مشايخ هذا النهج، من أمثال: أبو حفص، والفيزازى، والكتانى، وقد قدم بيعته لأمير جماعته عبد الحق بنتاسير المدعو مول السباط، وفى هذا الإطار، هيأ نفسه للقيام بعمليات انتحارية بمدينة أغادير، كما أنه بارك، واستحسن العمليات الانتحارية التى استهدفت مدينة الدار البيضاء.

محاكمات للأفراد:

تم تقسيم المتهمين إلى 13 ملف فى وقائع أحداث الدار البيضاء، وقد طالب الدفاع ضم الملفات لكونها تتعلق بنفس الوقائع والتهم، غير أن المحكمة قررت إبقاء الملفات منفصلة. وقد تمت معالجتها تباعاً خلال مرحلة استنطاق المتهمين من قبل المحكمة. وبعد ذلك قسمتها إلى مجموعتين كبيرتين، حيث خصصت يوماً للاستماع إلى دفاع 4 ملفات، وتخصيص يوم للاستماع لمرافعات 9 ملفات، وذلك يعود للاعتبارات الأمنية، ومشكلة اكتظاظ قاعة المحكمة.

وفى أثناء المحاكمات، استبعدت النيابة العامة حالة العدول الإرادى بالنسبة

للانتحاريين محمد العمارى ورشيد جليل، اللذين شاركا فى تنفيذ التفجيرات، مشيرة إلى أن تراجعهما فى آخر لحظة لم يكن إرادياً أو تلقائياً، وإنما لظـــروف خارجـــة عـــن إرادتهما، فبالنسبة للمتهم محمد العمارى الذى كان ضمن المجموعة التى هاجمت فندق فرح، قال ممثل النيابة العامة إن هذا الأخير صـــرح أمـــام المحكمـــة أن المجموعـــة الانتحارية التى تضم 14 شخصاً اجتمعت فى بيته قبل موعد تنفيذ العمليات بنحـــو 24 ساعة، وهناك تم الإعداد وتجهيز المتفجرات قبل انطلاقهم فـــى مجموعـــات مـــن 4 أشخاص باتجاه الأهداف المحددة لهم. وخلال تلك المدة التى قضوها فى بيتـــه، كـــان العمارى يخرج ويدخل بكل حرية، وجلب لهم الطعام، كما خرج وحـــده لأداء صـــلاة الجمعة فى الحى، وكان بإمكانه أن يتراجع، ويبلغ عما يتم الإعـــداد له فى منزله، وتوجـــه العمارى ضمن مجموعته إلى فندق فرح، واستغفل الحارس، ودخل مهرولاً يتبعه الآخرون، غير أن الانفجار الذى دوى خلفه افقده توازنه، وجعله يسقط أرضاً، ويسقط منه كيس الســـفر المحشو بالمتفجرات، قبل أن يقوم، ويحاول الفرار، ليتم القبض عليه من قبل رجال الأمـــن. وكذلك بالنسبة لرشيد جليل، فقد كان هذا الأخير ضمن المجموعة التى اتهمـــت بضـــرب مركز الرابطة اليهودية، غير أن انفجار أحد مرافقيه باغته على مقربة مـــن الهـــدف، وأصابته شظايا الزجاج المتطاير، فألقى بالكيس الذى كان على ظهره، ولاذ بـــالفرار. كما كان رشيد جليل الذى يتقن فن التيكواندو، مشرفاً على الإعداد البدنى للانتحـــاريين عبر تلقيهم فنون الحرب والرياضة فى منطقة الواد المالح شمال الدار البيضاء.

أما المتهم ياسين لحنش، فقد كان مكلفاً بالاستقطاب، حيث تشير التحقيقات إلى أن الأمير الوطنى للمجموعة عبد الحق بنتاسير الملقب "مول السباط"، كان قـــد عينـــه أميراً تربوياً، وتتلخص مهمته فى الطواف بالمساجد، واستقطاب الشباب النشطين فـــى الحركات الأصولية الأخرى، كجماعة التبليغ والدعوة، وجماعـــة العـــدل والإحســـان،

وجماعة الصراط المستقيم، وجماعة السلفية التقليدية، والذين يلمس فيهم ميولاً للعنف، وينظم لهم دروساً في منزله، ينشطها منظرو "السلفية الجهادية"، قبل تنظيمهم في خلايا يستكمل فيها إعدادهم لتنفيذ عمليات انتحارية.

وأشار ممثل النيابة العامة إلى أن المجموعة كانت تشكل عصابة إجرامية محكمة التنظيم، موزعة إلى خلايا على رأس كل واحدة منها أمير، وكلها بايعت عبد الحق بنتاسير أميراً وطنياً لها، كما يوجد أمراء مكلفون بمهام معينة مثل عمر المراكشي الذي كان مكلفاً بالتنسيق مع مجموعات خارج البلاد في السعودية وأفغانستان، وقال إن تحضير المتفجرات تطلب نحو 3 أشهر بعد حصول المجموعة على تركيبتها من الإنترنت. وحول عبد الفتاح بوليقضيان، وهو أحد منفذي الهجوم على فندق فرح، فقد حول منزله إلى مختبر، تمت فيه تركيبة المتفجرات قبل نقلها إلى بيت العماري، وقال ممثل النيابة العامة إن تركيبة المتفجرات التي تم استعمالها في عمليات الدار البيضاء هي نفسها التي كان المتهمون في قضية الخلية النائمة بالمغرب التي جرى تفكيكها، قد كشفوا عنها في تحقيقاتهم. ويبدو أن تفجيرات الدار البيضاء أعادت فتح ملف الخلية النائمة التي كانت نفس المحكمة قد أدانت فيه ثلاثة مواطنين سعوديين والزوجتين المغربيتين لأثنين منهم، وفي هذا الإطار تم مؤخراً اعتقال عبد المجيد الكارح صهر أحد السعوديين المتهمين في قضية الخلية النائمة، والذي كانت المحكمة قد استمعت إليه من قبل كشاهد في تلك القضية، وحدد تاريخ يوم 3 سبتمبر لتقديمه للمحاكمة في إطار الملفات المرتبطة بتفجيرات الدار البيضاء(41).

وقد أصدرت محكمة الاستئناف بالرباط حكماً بالسجن على زكريا بوغرارة المدعو "سيف الإسلام" 10 سنوات، وغرامة قدرها 500 ألف درهم، وحجز أمواله لفائدة الدولة على خلفية تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو 2003.

وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها على أعضاء ينتمون إلى ما يعـرف بـــ "مجموعة وجدة"، وثلاثة صحافيين يتابعون بتهمة نشر مقال لأحد أعضـــاء "الســلفية الجهادية"، يشيد فيه بتفجيرات الدار البيضاء، والمتابعون هم: يوسف بوغرارة بـــ 5 سنوات وغرامة قدرها 500 ألف درهم، ومحمد الهرد مدير جريدة "الشرق" الصـــادرة بمدينة وجدة بـــ 3 سنوات وغرامة قدرها 10 آلاف درهم، وإيقاف الجريدة التى يديرها لمدة 3 أشهر. كما صدر حكم على مصطفى قشننى مدير جريـــدة "الحيـــاة المغربيـــة" الصادرة بمدينة وجدة بسنة وغرامة قدرها 5 آلاف درهم، وعبد المجيد بـــن الطـــاهر رئيس تحرير جريدة "الشرق" بسنة وغرامة قدرها 5 آلاف درهم، وحدد رئيس الجلسة ثمانية أيام لكى تتقدم هيئة الدفاع بنقض الأحكام الصادرة لدى المجلس الأعلى.

وطبقاً لمصادر قضائية، فإن محاضر التحقيق تشير إلى أن زكريا بـــوغرارة كان يتلقى مبالغ مالية من جهـــات أجنبية، وكان يتم صرفها على تمويل أنشطة "السلفية الجهـــادية"(42).

كان عبد الغنى الطاوس (أمير الدار البيضاء) يعمل سابقاً أستاذاً فـــى التعلـــيم الثانوى، وكان يلقب بأمير الدار البيضاء. وواجه الطاوس تهماً منها، تأسيس عصـــابة إجرامية، والمس بأمن الدولة الداخلى، إلى جانب الاعتداء عبر ارتكاب أعمال إرهابية وتكوين فرق عسكرية، مع التجمع غير القانونى والقيام بنشاط قمعوى غير مخصـــص له. وإلى جانب عبد الغنى بن الطاوس واجه الاتهامات ذاتها كل مـــن عبـــد الـــرحيم عطشان أستاذ التعليم الثانوى بالدار البيضاء، ورشيد اماريز الذى كان يشغل منصـــب فقيه فى الكتاتيب القرآنية، وتحول إلى داعية بمنطقة الشاوية، وحسب محضر الضابطة القضائية، فإن هذا الأخير كان على اتصال مع بيير روبير الذى طلب منـــه التكليـــف بمهمة التحريض على العنف فى الشاوية، واستقطاب عناصر جديدة للتنظيم(43).

أما المتهمون حسنى صلاح، وبوشعيب نهار، والحسين لمراطى، وعبد الهادى الراو، وعز الدين غراف، فاجمعوا فى تصريحاتهم للشرطة انجذبوا إلى تيار الســـلفية الجهادية من طرف أعضاء ينتمون لنفس التيار، فأصبحوا يحضرون جلسات يعقـــدها هؤلاء بمنازل بعضهم، تحث على الجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالقوة، وكان يتحدث خلالها بعض أقطاب السلفية الجهادية، أو البعض من عناصر خلايا الدار البيضاء، من أمثال: الحسين المرابطى، وعبد الهادى الراوى، وسعيد بنعيس، وأكـــدوا مشاركتهم فى عمليات تعزيزية عملاً بمبادئ هذا التنظيم فى حق بعض الأشخاص الذين تم ضبطهم من طرفهم فى حالة سكر أو رفقة بعض الفتيات.

ويبقى محمد العمارى، وعبد الرازق الرتيوى أحد أهم العناصر التى لعبت دوراً مهماً فى الإعداد لتفجيرات الدار البيضاء، وقد اعترف هذا الأخير للشرطة بأنه كـــان على علم مسبق بالمخطط التفجيرى الذى استهدف 5 مناطق وســـط الـــدار البيضـــاء، وعرض عليه سعيد عبيد المشاركة فى عمليات انتحارية كان مقرراً أن تتم، واستهدفت - قبل التعديل - ضرب مواقع عمومية، وأخبره أن جميع عناصر خليتـــه مصـــممون على تنفيذها، وأنه المنسق بين مجموعات تتألف كل واحدة منها من أربعة انتحـــاريين، سيتولون فى البداية الهجوم بواسطة أسلحة بيضاء، للتخلص من حراس هذه الأمـــاكن حتى تتاح أمامهم إمكانية الولوج إلى داخلها وبالتالى تفجير أنفسهم.

وقد صدرت أحكام الإعدام على ثلاثة من الانتحاريين الذين عدلوا عن تفجيـــر أنفسهم فى اللحظة الأخيرة. وهم الحارس الليلى محمد العمرى 23 عاماً، وعامل اللحام رشيد جليل 27 عاماً، والبائع المتجول ياسين الأحنش 22 عاماً، أما الحكم الرابع، فقد صدر بحق حسن طاووسى 24 عاماً، أما "المنظرون" الإسلاميون الأربعة الذين مثلـــوا أمام محكمة الاستئناف فى الدار البيضاء، فقد صدرت بحقهم أحكام بالسجن تراوحـــت

بين المؤبد على أحدهم، وثلاثين عاماً على الثلاثة الآخرين.

وكان الأول، وهو ميلودى زكريا متهماً بلعب دور رئيسى فى عمل المجموعـــات المتطرفة فى المغرب، وكان معروفاً بخطبة العدائية ودعوته إلى الجهاد ضد الحكام، وكان يرأس جمعية "الصراط المستقيم" المتورطة مباشرة فى هذه الاعتداءات.

أما الثلاثة الآخرون فهم: محمد فيزازى، وهو مدرس فى الــ 55 من العمـــر، وعبد الكريم شادلى، 43 عاماً، وهو دكتور فى الفلسفة، وعمر حدوشى 42 عاماً، وهو بائع متجول. وقد لوحقوا بتهم: "المس بالأمن الداخلى للدولة، وتشكيل عصابة إجرامية، والتخريب والتحريض على العنف".

وصدرت الأحكام بالسجن المؤبد على غالبية الانتحاريين الذين وضعوا كاحتياط لإرسالهم بعمليات انتحارية فى مدن مغربية أخرى.

وقد ردد الموقوفون خلال تلاوة الأحكام هتافات التكبير، وكذلك فعـل أفـراد عائلاتهم الذين كانوا فى قاعة المحكمة، مما أدى إلى اقتحام فرق مكافحة الشغب التـى كانت مرابضة بالخارج لقاعة المحكمة، وتم إخلاء القاعة بســرعة مــن الجمهـور، والصحافيين الذين حضروا النطق بالحكم، وبعد أن سيطر رجال الأمن على الوضـــع، اخرجوا المتهمين من الباب المخصص لذلك.

وقال أحد محامى الدفاع، عبد الرحيم حكم، أن الأحكام جاءت أقصى مما كنـــا نتوقع، وأن المتهمين أصيبوا فعلاً بالصدمة.

ومن جهة أخرى، رأى مسئول فى جمعية "العدل والإحسان" الإسلامية المغربية، أن الأحكام فى قضية التفجيرات "قاسية جداً"، وتعكس "توجهاً أمنياً". وقـــال المســئول فـــى الجمعية الإسلامية الأكبر فى المغرب، فتح الله رسلان، أن الأحكام قاسية جداً.

ومن الملاحظ أنه خلال المحاكمات، حاول دفاع بعض المتهمين درء الشـــبهة

الجنائية الكاملة عن بعض موكليهم، وحاولوا الاستناد إلى أن ما فعله هؤلاء المتهمون يندرج فى إطار المعتقدات الفكرية، فعلى سبيل المثال، أوضح محامى أميـر جماعـة التكفير والهجرة، أن جرائم القتل التى ارتكبها، كانت بسبب سب الذات الإلهية والملـة والدين، وأنه إذا كان القانون يجرم تلك الأعمال، فهى فى اعتقاده شرعية استناداً إلى أفكار لا تعدو أن تكون تأويلات وتفسيرات للدين، اعتقد هو أنها من صلب الدين.

وأشار المحامى إلى أن مفاهيم: التعزيز، والفيء، والغنيمة هـى مصـطلحات فقهية، تم استعمالها بطريقة سيئة، وبعيدة عن مجالها الحقيقى[44].

الأفغان المغاربة ودورهم فى الأحداث

بعد وقوع تفجيرات الدار البيضاء فى 16 مايو 2003، مثل نحو 700 شخص أمام القضاء المغربى، بعضهم مشتبه فى صلته المباشرة فى الهجوم، والآخرون ينتمون لجماعات كانت تعد للقيام بأعمال عنف فى البلاد، وكانت الحكومة المغربية قـد ذكـرت أن بعض المشتبه بهم لديهم صلات غير مباشرة بتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن[56]، وأن بعض الانتحاريين عادوا أخيراً من الخارج وهم على علاقة بمجموعـة إسـلامية مغربيـة محظورة، وقد صرح وزير العدل المغربى أن بعض الانتحاريين، عادوا من دول أجنبيـة، دون تسمية هذه الدولة. وأنهم مرتبطون بجماعة الصراط المستقيم إحـدى الجماعـات الأصولية فى المغرب، وأن الخلية التى نفذت الاعتداءات مرتبطة بشبكة دولية.

وقد سبق ذلك اعتقال السلطات المغربية فى مايو 2002، أعضاء فـى خليـة تابعة لـ"القاعدة" بقيادة ثلاثة سعوديين يشتبه فى أنهم خططوا لاعتداءات فى المغرب، وضد سفن تابعة لحلف الأطلنطى فى مضيق جبل طارق، وضمت الخلية سبعة مغاربة، كما ذكر أسامة بن لادن فى فبراير 2003، فى شريط صوتى – نُسِب إليـه – اسـم

المغرب كحليف تقليدى للولايات المتحدة فى العالم العربى، بين الـــدول الكـــافرة[57]، وأضاف ابن لادن أن المغرب كان مع (السعودية والأردن ونيجيريا وباكستان واليمن) على لائحة الدول المرتدة، وقد دعا ابن لادن مسلمى هذه الدول إلى التعبئة من أجـــل التحرر من الأنظمة الخاضعة للولايات المتحدة[45]. ويذكر أن عبد الله تبـــارك الـــذى سيتردد اسمه فى محاكمتين على الأقل فى المغرب، إحداهما لـــ "خلية القاعدة" المهتمة بالتخطيط لضرب سفن الأطلسى فى جبل طارق، والأخرى للمتورطين فـــى هجمـــات الدار البيضاء الانتحارية، يقبع الآن فى معتقل جوانتانامو إلى جانب مغاربة آخرين.

ولم يقتصر أمر مشاركة مغاربة فى الإرهاب على "خلية هامبورج" فى ألمانيا، وإنما شمل عواصم أوروبية أخرى، شهدت اعتقال رعايا مغاربة، للاشتباه فى انتسابهم إلى جماعات إرهابية، أو بسبب تطرفهم (اعتقل بعضهم لشبهات خاطئة فـــى بعـــض الأحيان). وفى هذا الإطار سجل توقيف سعيد منصور وأطلاقه أخيرا فى الـــدانمارك، كما وردت أسماء مغاربة فى أسبانيا وإيطاليا والسويد، إلا أن الانتساب إلى "القاعـــدة"، أو إلى تنظيمات متطرفة لا يقتصر على الناشطين المغاربة الملتزمين سياسياً وعقائدياً، وإنما يطاول عاملين فى الأجهزة، وقد يكون العميل المغربى الذى اختـــرق صـــفوف "القاعدة" لدى إقامته شهورا طويلة فى باكستان وأفغانستان، وأرسل تقارير عن توقعاته بشن "القاعدة" هجوما كبيرا قبل 11 أيلول، من قبيل الوجه الأخر للعملة، فقد قال العميل "بايو" الذى يعتقد أنه يقيم اليوم فى الولايات المتحدة، أنه نبه الأجهزة الأمريكيـــة مـــن خلال تقارير فى سياق التعاون الأمن إلى احتمال حدوث شيء، لكن فى غيـــر حجـــم هجمات 11 سبتمبر وضخامتها. وكانت "القاعدة" قد اختارت المغرب لتنفيـــذ هجمـــات إرهابية ضد بواخر تعبر البحر المتوسط، كما أن المغرب كان واحداً من البلدان التـــى عرفت أحداثا إرهابية، مثل: هجمات الدار البيضاء التى تشابه فى طابعها الانتحـــارى

أحداث 11 سبتمبر مع فارق فى الأهداف والتخطيطات والإمدادات.

وفى آيار (مايو) من العام 2002، أعلنت السلطات المغربيـة، تفكيـك خليـة للقاعدة تضم رعايا ينحدرون من أصول سعودية، قدموا إلى المغرب للقيـام بهجمـات ضد منشآت سياحية ومدنية فى مراكش والدار البيضاء، وأخرى تطاول تفجير بـواخر غربية ترسو أو تعبر مضيق جبل طارق فى الساحل المتوسطى شمالى المغرب. وقـد كان ذلك هو الحادث الأول من نوعه الذى سلط الأضواء على أسلوب تنظيم "القاعـدة" لجهة الاستقطاب، ورصد الأهداف، وطريقة العمل، مما حدا بمسئولين أمنيين بـارزين من واشنطن، وباريس، وعواصم عربية إلى زيارة المغرب، والمشاركة فى تحقيقـات حول ذلك الصيد الذى كان يؤمل بأن يقود إلى تفكيك خلايا ناشئة أخرى، وتبـين مـن خلال التحقيقات أن النشطاء فى تنظيم القاعدة هم الذين يحددون الأهداف التى يعتزمون ضربها، وأن مصادر التمويل، وطرق الاتصال ترتدى طابعاً عنكبوتياً قد يعرف مـن أين ينتهى، لكن يصعب رصد من أين يبدأ. وحتى حين اعترف أحد المتهمين فى خلية "القاعدة" - زهير الثبتى - أنه بايع أسامة بن لادن، وأنه تحدث إليه عن رغبتـه فـى "الاستشهاد"، قال إنه ترك لديه الانطباع بأن اختيار الأهداف، ومواقع العمليات يبقى من اختصاص من ينفذ، لكن فى إطار توجيه من قادة عسكريين وميدانيين ينتسبون إلى التنظـيم، ويتلقون المعلومات والمعطيات الكافية حول أى عملية، وإن كان الجانب السياسى فيها يظـل مغيبا عند المنفذين، لذلك فقد ردد معتقلون من الأفغان المغاربة، وغيرهم ممـن اسـتطاعوا التقرب إلى أسامة بن لادن أو أبرز مساعديه، أن البعد الدينى وحده يغلف الأهداف.

وبعدما كان تاريخ المغرب يزخر بوجود حركات يطلق عليها الزوايا الدينيـة، لنشر المواعظ وتسهيل المعاملات، كما المرابطون والموحدون، فإن الزوايا الجديدة إن صح التعبير، طاولت جماعات أقل دراية بأمور الفقه والعلوم الدينية، لكنها أكثر تشددا

إلى درجة هدر دم أحد المواطنين لمجرد أنه كان خارجاً من مطعـم برفقـة امـرأة. وارتبطت الظاهرة كذلك بتقاليد جديدة، ففى أحياء شعبية فى المدن المغربية كان اللباس الأفغانى لدى الرجال وارتداء العباءة السوداء لدى النساء تعبيراً عن موقف، تماماً كما انتشرت ظاهرة الأشرطة والكتب والملصقات الدينية فى زمن قياسـى. وقـال أحـد المفكرين المغاربة تعليقاً على الظاهرة إن "نقل الصورة الأفغانية هدف" فى إشارة إلى غزو الأسواق الشعبية، وانتشار الكتابات الدينية على بعض سيارات الشحن[46].

أعضاء خلية هامبورج المغاربة:

عبد الغنى المزودى

أُتهم عبد الغنى المزودى بالتورط فى هجمـات 11 سـبتمبر، ودعـم خليـة هامبورج، ويعتقد أن العلاقة الوثيقة التى ربطت المزودى بأعضاء خليـة هـامبورج، أهلته للمعرفة المسبقة بموعد عمليات 11 سبتمبر.

ويذكر أن عبد الغنى المزودى، ولد فى 6 ديسمبر (كانون الأول) 1972 فـى مراكش، لعائلة تنتمى إلى الطبقة الوسطى المغربية ذات الاتجاه الإسـلامى المعتـدل، وبقى فى مسقط رأسه حتى نيله البكالوريا، قبل التوجه إلى ألمانيا عام 1995، حيـث أقام فى مدينة مونستر لفترة وجيزة، ومن ثم فى هامبورج لدراسة الإلكترونيات، حيث تقاسم المزودى شقة مع مغربى آخر يدعى منير المتصدق، وأكد المزودى أن عائلتـه فى مراكش على علاقة بعائلة المتصدق. ودرس الاثنان الهندسة الكهربائية فى جامعة هامبورج حيث كان الانتحاريان محمد عطا، ومروان الشحى وهما مسجلين.

وقد ترك المزودى جامعة هامبورج عام 1997، وبدأ دراسات مماثلـة عـام 1998 فى مدرسة العلوم التطبيقية فى المدينة ذاتها، حيث كان يدرس الانتحارى الثالث

زياد الجراح. وقبل عام تقريباً من الاعتداءات، تقاسم المزودى غرفة مع زكريا الصابر، المطلوب دولياً بسبب تورطه فى الاعتداءات فى شقة تقع فى 54 مارينشتراسة، حيث كان يقطن الشحى وعطا منذ 1998.

منير المتصدق

ولد المتصدق الذى يبلغ من العمر 28 عاماً فى المغرب، وهو متزوج وأب لولدين، وقد وصل إلى ألمانيا فى 1993، ليدرس هندسة الكهرباء فى هامبورج، حيث التقى محمد عطا فى 1995. وقد نفى أثناء التحقيق أن يكون اتبع دورات تدريب فى أفغانستان، لكنه تراجع خلال المحاكمة ليقر بذلك.

وكان المتصدق من أفراد الخلية المكلفين بالدعم اللوجستى، أى التمويل وتأمين المساكن، إلى جانب إخفاء غياب الأعضاء الآخرين خلال إقامتهم فى معسكرات التدريب فى أفغانستان. وكان أول متهم فى صدر عليه حكم فى قضية الاعتداءات، وهو السجن 15 عاماً فى هامبورج لمشاركته فى قتل 3066 شخصاً، وقد صف المتصدق بأنه من "العناصر المؤسسين" للخلية، وكان يملك توكيلاً من الشحى لحساب مصرفى استخدم فى تمويل دورات الطيران التى اتبعها الانتحاريون فى الولايات المتحدة.

سعيد بهاجى

مولود فى ألمانيا فى 15 يوليو (تموز) 1975، لأم ألمانية وأب مغربى، صدرت مذكرة توقيف دولية بحقه قبيل الاعتداءات، وكان مثل المتصدق، مكلفاً بالشئون اللوجستية للخلية. عرفه المتصدق بمحمد عطا، وقد سدد إيجار الشقة التى كانت تستخدمها الخلية فى هامبورج، وتقاسمها مع عطا، ورمزى بن الشيبة. وقد زار بهاجى أفغانستان فى بداية عام 2000.

زكريا الصبار

ولد فى الثالث من إبريل 1977 فى المغرب، وجرى البحث عنه على الصعيد الدولى، ودوره – مثل ابن الشيبة – غامض، إذ كان يريد التوجه فى بداية 2001 إلى فلوريدا (الولايات المتحدة)، لكن السلطات الأمريكية رفضت منحه تأشيرة دخول، وقد كان وصوله إلى ألمانيا فى 1997، حيث درس فى هامبورج فى بدايـــة عـــام 2000، وعاش فى شقة مع عطا وابن الشيبة، ودرس مع زياد الجراح[47].

أبو حذيفة أحمد رفيقى "شيخ الأفغان المغاربة"

حكم عليه بالسجن لمدة عام فى قضية السلفية الجهادية، فى يوليو 2003، وقد ورد اسم الشيخ محمد عبد الوهاب رفيقى، الملقب بابى حفص، وهو ابن الشـــيخ أبـــو حذيفة ضمن الأسماء المرتبطة بتفجيرات الدار البيضاء[48].

وكان رفيقى يعمل ممرضاً فى مصلحة التخطيط الكهربائى بمستشفى ابن رشد فى الدار البيضاء، قبل أن يلتحق عام 1989 بأفغانســـتان خـــلال مقاومـــة الاحـــتلال السوفييتى، حيث تقرب من أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، عن طريـــق حارســـة الشخصى، المغربى عبد الله تبارك، والمعتقل حالياً فى جوانتانامو.

ورغم أن رفيقى استمر بالمغرب منذ عودته من أفغانستان عام 1997، إلا أن اتصالاته بهذا البلد، وتنظيم القاعدة لم تنقطع، وقد ورد ذكر رفيقى فى محاضر التحقيق فى قضية الخلية النائمة لتنظيم "القاعدة" بالمغرب، والتى جرى تفكيكها، إذ صرح أحد المتهمين السعوديين فى هذه القضية بأن رفيقى توسط له فى الـــزواج مـــن مغربيـــة بتوصية من عبد الله تبارك.

وذكر اسم رفيقى فى محاكمة يوسف فكرة ومجموعته، حيث نسبت محاضـــر التحقيق فى هذه القضية أن المتهمين الذين اتفقوا على ضرب مصالح يهودية بالمغرب،

لجأوا إلى رفيقى من جل استشارته، والحصول على إجازته فى القيام بذلك العمل.

عبد المجيد الكارح

صهر أحد السعوديين الثلاثة الذين حوكموا بالمغرب فى عام 2002، ضمن المتهمين فى قضية الخلية النائمة للقاعدة. وأحد المتهمين بتفجيرات الدار البيضاء[49].

وكانت المحكمة المغربية قد استمعت إلى الكارح كشاهد فى قضية "الخلية النائمة"، حيث أكد الكارح فى شهادته أنه رافق الثبيتى فى رحلة إلى شمال المغرب، شملت كلاً من الناظور والفنيدق، وتعرف هناك على تجار مغاربة، وقد وصف تلك الرحلة بأنها "عائلية"، وتهدف إلى تعريف الثبيتى الحديث الزواج بمغربية (بهيجة هيدور) بالمغرب، وأشار إلى أنهما خلال تلك الرحلة كانا بصحبة زوجته فاطمة هيدور وأمهما، كما اعترف الكارح، وهو موظف سابق فى وزارة العدل المغربية فى شهادته، أن الثبيتى كان قد ابدى اهتمامه بمحركات الزوارق المطاطية، والدراجات المائية من نوع "جيت سكى"، خلال مرافقته فى نزهة بالقوارب فى نهر أبى رقاق قرب الرباط.

وكانت محاضر التحقيق فى قضية الخلية النائمة لتنظيم "القاعدة" فى المغرب قد نسبت إلى الكارح قوله أنه خلال الرحلة إلى الناظور عرف الثبيتى بأشخاص قادرين على مساعدته من أجل دخول مدينة مليلة المغربية المستعمرة من طرف أسبانيا، والتى كان ينوى الدخول إليها من أجل الاستطلاع، وبحث إمكانية اتخاذها مقراً ونقطة انطلاق لعمليات ضرب البواخر البريطانية والأمريكية فى مضيق جبل طارق. كما أشارت المحاضر إلى مرافقة الكارح للثبيتى خلال مسعاه لشراء القوارب المطاطية، والسؤال عن أثمانها، سواء فى مدينة سلا المجاورة للرباط أو فى شمال المغرب.

على العلام

تدرب العلام فى أفغانستان على جهاد السوفييت عام 1990، وعاد إلى المغرب

حيث كانت تربطه علاقة بكل من أبو حذيفة "شيخ المغاربة الأفغان"، وعبــد الـــرحمن الراكراكى، وزكريا أبو غرارة، والقطرانى، وعبد القادر الحشانى. وقد تم توجيه تهم له تتعلق بالتخطيط وإعداد أعمال إرهابية، والتشبع بأفكار السلفية الجهادية الحركية التـــى تحث على الجهاد، وضرب المصالح اليهودية والأمريكية فى المغرب، وكـــذا تزويـــر جوازات سفر لتسهيل مأمورية البعض للذهاب إلى بريطانيـــا والالتقـــاء بـــابى قتـــادة الفلسطينى، للتزود بأفكار جهادية جديدة.

وخلال التحقيقات اعترف العلام بذهابه إلى أفغانستان عبر المغرب، مـــروراً بالسعودية وباكستان، وتدربه على أنواع من الأسلحة، مثل الكلاشينكوف، وعلى مختلف المهام القتالية، بجانب ممارسته للتصوير بالفيديو، لصالح مكتب مشـــروعات تعميـــر أفغانستان فى مخيمات اللاجئين بباكستان، وحصوله على تأشيرات قانونية بتزكية مـــن سفارة المغرب فى باكستان(50).

عمر معروف "الدانماركى"

مغربى الأصل، دانماركى الجنسية، حكم عليه بالإعدام ضمن عشرة متهمـــين آخرين فى مجموعة يوسف فكرى زعيم جماعة التكفير والهجرة فى أعقاب تفجيـــرات الدار البيضاء(51).

الجماعة الإسلامية المقاتلة

يضم ملف الجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية ثمانية أفراد، جميعهم من جنسية مغربية، وهم متهمون بالانتماء إلى ما يسمى "الجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية" التى يعتقد أن الأفغان المغاربة أسسوها فى أفغانستان أيام حكم طالبان، بهدف قلب النظام فى المغرب. وحسب محضر الضبطية القضائية، فإن نور الدين نفيعا الملقب بـــ"أبى معاد"

أحد عناصر المجموعة الثامنة، قد سبق له أن التقى بزعماء تنظيم "القاعـدة"، خاصـة أسامة بن لادن، وأيمن الظواهرى.

وتضم المجموعة إضافة إلى نفيعا، كل من: صلاح الـدين بنيعـيش الملقـب بـ"أبى محجن"، وعبد الله نبيل الملقب بـ"صهيب"، وعبد اللطيـف مورافـق الملقـب بـ"مالك الأندلسى"، وعبد الرحيم الزيوانى الملقب بـ"ناصر"، وتوفيق الرجاتى، ومحمد أديب الملقب بـ"عبد الرحمن"، ويتابع هؤلاء بتهم تكوين عصـابة إجراميـة لإعـداد وارتكاب أعمال إرهابية لها علاقة بمشروع يهدف إلى المس الخطير بالنظـام العـام، والمشاركة فى تزوير جوازات سفر واستعمالها، وتدبير أموال بنيـة تمويـل أعمـال إرهابية، وممارسة نشاط فى جمعية غير مرخص لها، وعقد اجتماعات عمومية بـدون تصريح مسبق[52].

أوضاع الحركات الإسلامية بعد أحداث الدار البيضاء

ارتبط ظهور الحركات الإسلامية فى المملكة المغربية بالظاهرة العامة التـى انتشرت فى العالم الإسلامى منذ أوائل السبعينيات، وارتبطـت بـدورها بعـدد مـن المؤثرات الداخلية والخارجية. فقد ظهرت تنظيمات إسلامية سعت إلى كسر احتكـار الملك الحسن للمجال الدينى، ولكنها لم تمثل بأى حال من الأحوال بديلاً سياسياً محتملاً للنظام. وكذلك أدت فترة الأزمات الحادة التى أثرت على شرعية العرش المغربى نتيجة تعدد المحاولات الانقلابية فى السبعينيات، حيث قادت هذه المحاولات إلى التشكيك فى الركائز التقليدية لشرعيته، هذا إلى جانب فشل ما يسمى بالليبرالية الواقعية التى وقـع عليها الاختيار كاستراتيجية للتنمية من قبل الطبقة الحاكمة. ويضاف إلى ذلك الفـراغ الذى عرفته الحياة السياسية فى المغرب أوائل السبعينيات، نتيجة حملات القمع الموجهة

ضد المعارضة، لتهيئة ظروف مواتية لظهور حركة إســـلامية، وقـــد بلـــغ أوج قـــوة التنظيمات فى الفترة من 1977 حتى 1981، إلا أنها بدأت منذ التسعينيات تشهد نوعاً من التراجع، حيث استمر النظام المغربى فى حرصه على ضبط العلاقة بـــين الـــدين والسياسة بما يدعم السلطة الحاكمة.

ويقول د. سليمان الضحيان، أن البحث عن نشوء التيار التكفيرى، يستلزم تتبع نشوء الأفكار الرئيسية التى تمثل العمود الفقرى لفكر التكفير، وحين ننظر إلى المكون الرئيسى لفكر هذا التيار نجد أن له مكونين:

1- نظرية البراءة:

البراءة من المشركين، وتشمل عداواتهم، وتكفير من أعانهم، أو استعان بهـــم على المسلمين، ولهذه الرؤية أصل فى الشريعة، إلا أنهم توسعوا فى استعمالها فى سبيل تكوين مجتمع طهرانى مثالى، هذا التوسع والتضخيم للبراءة من المشركين بـــدأ مـــع الخوارج الأولين فى براءاتهم من العقيدة عن قتال خصومهم، ومع الشيعة فى البـــراءة من أعداء آل البيت. وقد وصلت هذه الأفكار إلى فكر التيار التكفيرى الملى من خلال تنظير متأخر من علماء الدعوة فى نَجْد، وخاصة حمد بن عتيق فى كتابه "النجاة والقتل من موالاة الأتراك، وأهل الإشراك". وبقيت تلك النظرية فى إطار التنظير تنتظر مناخاً ملائماً للتحول إلى تطبيق على أرض الواقع.

وبداية من حرب الخليج الدولية، ومجيء القوات الأمريكية، وما صاحب ذلـــك من صراعات وانشقاقات فى التيار الإسلامى، ساد تياران فى نقل تلك الأفكـــار إلـــى التطبيق العملى: أحدهما التيار المسمى محليا بـــ **(الجاميين)**، فقد استعملوا تلك النظرية مع خصومهم الإسلاميين، وأعلنوا البراءة من المبتدعة، ودعـــوا إلـــى إحيـــاء مـــنهج السلف- كما يرونه- فى التعامل مع المخالف والبراءة منه. والتيـــار الثـــانى: **التيـــار**

الجهادى الذى خرج لتوه منتشياً من انتصاره على الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان، وذهب يبحث عن ميدان آخر، فكان هذا الميدان الجديد الدول العربية التى ينتمى إليها هؤلاء الشباب.

2- نظرية الحاكمية:

وهى تكفر من لم يحكم بما أنزل الله، والتكفير المطلق لهم قال به جمهور من العلماء، وسيتوسع التيار كى يشمل ما تركه الشارع متاحاً خاضعاً للمصلحة، ثم يفسر كل مخالفة للشارع بأنها حكم بغير ما أنزل الله، وأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر. وهذه النظرية لها تاريخ فى الخوارج، وبدأت تتبلور فى منظومة فكرية مع أطروحات أبو الأعلى المودودى، وسيد قطب.

وكانت حركات الإسلام السياسى فى المغرب سابقة فى النشأة على غير [illegible] الحركات المماثلة فى دول المغرب العربى، فقد تأسست حركة "الشبيبة الإسلامية" فعليا فى 1969، أى قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر، وحركة النهضة فى تونس. وفى عام 1975، دشن الجناح الجهادى للحركة عملية تأديب اليسار، وتصفية رموزهم باغتيال عمر بن جلون أحد قادة حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية، وهو الحادث الذى عجل بتفكيك الحركة، لأن الدولة كانت مستعدة لمواجهة خطر أصولية تصطدم بأصوليتها، فالملك فى الدستور المغربى هو "أمير المؤمنين وحامى حمى الملة والدين"، وبالتالى فإن أى تعبير عن المعارضة، إذا ما ظهرت، يتم عادة فى الجانب السياسى من دون الجانب الدينى الذى تتركز فيه اقتصاديات الملك المدعومة بمبدأ البيعة.

وكانت الحركات الإسلامية تستتر وتنشط سرا، أو تلتحق بكتيبة التنظيمات المعارضة السرية. وتحيط بها سرية المعلومات بشأن مرجعيتها وأساليبها فى التنظيم والعمل، وإن ظل العنف السمة الغالبة عليها، فبعض المراجع تتحدث عن وجود 20

حركة أو تنظيماً، وأخرى تتحدث عن 150 مجموعة سرية أصـــولية، أو ذات اتجـــاه إسلامى فى المغرب. وقد أمكن إحصاء 29 حركة أصولية وإسلامية هى:

1- حركة الشبيبة الإسلامية.
2- جماعة العدل والإحسان.
3- جماعة الإصلاح والتجديد.
4- جماعة التبيين.
5- منظمة المجاهدين بالمغرب.
6- تنظيم جند الله.
7- حزب التحرير الإسلامى.
8- تنظيم الجهاد المقدس.
9- حركة الشباب الإسلامى الثورى.
10- جماعة التبليغ والدعوة.
11- جماعة الوعظ والإرشاد.
12- جماعة الدعوة الإسلامية.
13- جماعة الدعوة إلى الخير.
14- أنصار الإسلام.
15- الدعوة إلى الحق.
16- جماعة الدعوة إلى الخير وأهل السنة.
17- جماعة البعث الإسلامى.
18- دار القرآن.
19- أهل اللواء.

20- إخوان الصفا.

21- جمعية الدعوة إلى الله.

22- جماعة الدعوة المحمدية.

23- جمعية ميثاق الإسلام.

24- جماعة شباب النهضة الإسلامية.

25- جمعية إنقاذ الوعظ والإرشاد.

26- أنصار الله.

27- أمل الدين.

28- البوتشيشيون.

29- جماعة حماس.

ولا تتعدى الحركات الأصولية التى تنطبق عليها صفة التطرف فـــى أحســـن الأحوال عشر حركات، بينها "الشبيبة الإسلامية، ومنظمة المجاهدين فى المغرب، تنظيم خير الله، حزب التحرير الإسلامى، تنظيم الجهاد المقدس، حركات الشباب الإســـلامى الثورى". والمقياس فى ذلك هو الأسلوب الذى يميز بين ما هو دينى وما هو سياســـى، لأنه يوجد داخل الحركات المذكورة جمعيات ظرفية، كالبوتشيشـــيون، وأمـــل الله، أو دعوية، كجمعية التبليغ والدعوة، وثقافية، كجمعية البعث الإسلامى. وهذه وغيرها مما يماثلها، كحركة الإصلاح والتجديد تتبع أسلوب الاستيعاب، على عكس تلك المتطرفة، أو الجهاد التى تعمل بأسلوب الإقصاء والوصاية، واحتكار تمثيـــل الشـــرعية الدينيـــة بتشكيلها باسم المجتمع والدولة.

ولا تقتصر الأصولية على هذه الحركات المنظمة عادة، فإلى جانبها من يعمل منفرداً، مثل: عبد البارى الزمزمى، وعبد العزيز بن صديق. والمتطـــور مـــن هـــذه

الحركات هى: حركة الشبيبة الإسلامية، والجماعـــة الإســـلامية، حركـــة الإصـــلاح والتجديد، وحركة العدل والإحسان.

ويرتبط ظهور الحركات فى المغرب باسم عبد الكـــريم مطيـــع "ســـيد قطـــب المغرب"، ورغم أن مصير الأخير كان الإعدام، فإن الأول أفلت من الحكم بالإعـــدام. ولم ترتبط نشأة هذه الحركات بالثورة الإسلامية فى إيران، ولكن يمكن القول أن هزيمة 1967، واتفاقيات كامب ديفيد، لعبتا دور المحرض على نشوء العديد مـــن الحركـــات الأصولية، مثلما عمقت أحداث 1991 الدافع إلى عودتها للساحة السياسية.

ويقول د. محمد ضريف، الأستاذ بالجماعة المحمدية بالمغرب: "إن الجماعات الإسلامية الموجودة بالمغرب هى: جماعة العدل والإحسان، وحركة التوحيد والإصلاح، حركة البديل الحاضرى، الحركة من أجل الأمة، وتختلف قوة وحجم كل جماعـــة مـــنهم. وهناك فاعلون دينيون آخرون يريدون إثبات وجودهم منهم من يسمى بعلماء الدعوة (ليسوا رسميين) مثل: إدريس القطانى الذى كان ضد التحالف مع أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر، وهو ليس عضواً فى أى جماعة، ويتعاطف مع جماعة العدل والإحســـان. وهنـــاك مـــن يسمون بخطباء الجمعة الذين أصبح لهم دور سياسى يتمثل فى الاهتمام بشئون المســـلمين، وصاروا من خلال خطبهم يشكلون تياراً دينياً مغربياً إضافة إلى التيار السلفى".

وفى حرب الخليج الثانية عندما دخلت القوات العراقية الكويت، ظهر ما يسمى بجماعة علماء المغرب الأحرار، حيث أصدروا بيانات يحرمون فيهـــا التحـــالف مـــع أمريكا ضد ضرب العراق، وانتقدوا السياسة الرسمية التى تنتهجها السلطة، وكان منهم إدريس القطانى، وأحمد الريونى رئيس حركة التوحيد والإصلاح.

ويعد الإسلاميون هم الخصم الرئيسى للسلفيين فى المغـــرب، وكتابـــات عبـــد الرحمن المفراوى، ومحمد الفيزازى موجهة ضد الإسلاميين، وقد استعادت السلطة من

السلفيين لتقود حرب ضد الإسلاميين، ولم يدخل الحسن الثانى فى حرب ضد أى تيار، بل كانت تتم محاربتهم بالوكالة، حيث تم توظيف العلماء رسمياً لمواجهة الإسلاميين ومن خطباء الجمعة بالتحديد، لأن الخطر كان يأتى من جماعة العدل والإحسان باعتبارها جماعة كبيرة ومنظمة.

وعن الخريطة الإسلامية يقول د. مصطفى الخلفى: "إن الجزء الذى تشكل منذ السبعينات فى الحركة الإسلامية تبلور فى أربع توجهات كبرى:

1- التوجه المرتبط بحركة التوحيد والإصلاح، والذى تأسس أو جاء نتيجة عملية توحيد بين مجموعة من التنظيمات فى عام 1996، وجزء منه بمثابة استمرار لحركة الشبيبة الإسلامية التى ظهرت على يد عبد الكريم مطيع. وهذا توجه معتدل يؤمن بخيار المشاركة السياسية، ويعمل فى أطر المؤسسات، ولا يطرح قضية المشروعية الدينية للحكم.

2- توجه جماعة العدل والإحسان بمرشدها الأستاذ عبد السلام ياسين، وقد تبلور منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ويؤمن نظرياً بالمشاركة السياسية، لكنه يعتبر أن شروطها غير متوفرة، لأن قواعد اللعبة محددة سلفاً من طرف الحكم، وبحكم أن الهيئات المنتخبة لا تملك من الصلاحيات ما يكفى، حتى تنفذ برامجها.

3- التوجه الذى انبثق عن حركة الشبيبة الإسلامية، ففى التسعينيات خرج منها تنظيمان أساسيان: حركة البديل الحضارى، والحركة من أجل الأمة، وهما حركتان تستقطبان جزءاً من النخبة، لكنهما مازالتا فى طور الامتداد والانتشار، ولم تتحولا بعد إلى حركات جماهيرية فاعلة فى الشأن السياسى، باستثناء حركة البديل الحضارى، فإن لها حضوراً من خلال القطب الديمقراطى مع بعض الفعاليات اليسارية والامازيغية.

4- التيار السلفى أو الموجة السلفية: كان هناك تيار سلفى داخل الحركة الوطنية، ومن علمائها الشيخ محمد بن عربى العلوى، والفقيــه الحمــداوى، وغيرهمــا. وفــى التسعينيات عرف نوع من الانتعاش على يد الشيخ تقى الدين الهلالــى، وغيــره. وكان من تأثيرات الحركة الســلفية أن حركتــى الشــبيبة الإســلامية، والتوحيــد والإصلاح على مستوى المنهج الإسلامى كانتا حركاتان سلفيتين، لكنها أقرب إلــى الإخوان، بمعنى أن المنهج النقدى سلفى، والمنهج الحركى إخوان.

وقد ارتبطت هذه الموجة بالتحولات التى طرأت على الحركة السلفية فى العالم، وخرجت منها ثلاث دوائر كبرى داخل المدرسة السلفية فى العالم.

أ- التوجه التقليدى الذى لا يطرح قضية الحكم، والذى يسميه البعض نقداً لسلفية الولاة، وارتبطت بالسلفية السعودية. وقد انتشر ذلك التوجــه فــى المغــرب فــى بدايــة التسعينيات، وركز على محاربة البدع، وعدم الحديث فى قضية الحكــم وحاكميــة الشرعية، وحاكمية الله. وتميز بشدته على الحركات الإسلامية، واعتباره أن العمل الجماعى المنظم الذى تقوم به الحركات الإسلامية بدعة.

ب- داخل هذه الحركات نشأ تيار علمى انشق عليها فى بداية التسعينيات، وبدأت تنشأ سلفية علمية معتدلة إصلاحية، استقطبت عدداً من رموزه الذين كانوا تلامذة الشيخ تقى الدين الهلالى فى السبعينيات والثمانينيات. ومن مزاياها أنهــا لا تــدخل فــى مواجهات مع الحركة الإسلامية، وتعمل على تأكيد الخط الإيجــابى والإصــلاحى داخل الطرح السلفى.

وهذه الموجة الإصلاحية كانت جزءاً من موجة إصلاحية عالمية داخل التيــار السلفى ظهرت فى الأردن على يد أبو رحيم، والعسقس الــذى تحــدث عــن أدعيــاء السلطية. وظهرت فى السعودية مدرسة الشيخ سفر الحوالى، وسليمان العودة وغيرها.

جـ- والتوجه الثالث يظهر في وجود السلفية التي تركز على قضية الحكم، التي يسميها البعض بسلطية الغلاة، وهي تطرح قضية الحكم والتكفير، وكانت جزءاً من موجة عالمية ارتبطت بتنظيمات الجهاد في مصر، والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر (سلفية ثائرة)، وأبرز رموزها، محمد الفيزازي الذي أصدر كتيب "عملاء لا علماء".

وقد برز هذا التوجه في منتصف التسعينيات في المغرب، وتفاعل مع بعض الفتاوى والأفكار التي يفرضها أبو قتادة الفلسطيني في لندن، والشيخ أبو عاصم المقدس في الأردن، وغيرهما. وتثور إشكاليات داخل هذا التيار مثل تكفير مرتكب الكبيرة التي يستحلها، ومسألة شرط الاستحلال من عدمه، ويسمى هذا التيار نفسه بـ"أهل السنة"، وقد عرف بعد أحداث 11 سبتمبر دفعة قوية عقب فتوى تحريم التعاون مع الأمريكيين، ومن رموزه: أبو حفص، والحدوشي، والشيخ حسن الكتاني، وهي مجموعة غير متفاعلة مع توجه الشيخ الفيزاوي، وتحاول أن تنشئ خطاً إسلامياً ذا خصوصية مغربية.

وقد برز في الحركات الإسلامية في المغرب جيل جديد معظمه من الشباب دون الثلاثين من العمر، وهم من الفئات النشطة في المناطق الشعبية والمهمشة، ولهم قدرة على الاستقطاب في صفوف هذه الشرائح، بالإضافة إلى استقطاب بعض الشباب الذين يملكون قدراً من العلم في الشريعة والسنة النبوية(53).

أبرز الحركات الإسلامية المعتدلة:

- **حركة الشبيبة الإسلامية**

نشأت في ظل مناخ البحث عن حل لمشاكل الأمة العربية بعد فشل الحل القومي باندحار الناصرية، وتميزت بهدفين:

1- اعتماد الشريعة الإسلامية.

2- محاربة اليسار الذى وجد انتشاره فى ذلك المناخ.

وكانت الشبيبة الإسلامية هى عبد الكريم مطيع الذى استخدم مختلف التكتيكات، لتلافى ضربات السلطة، وحرف أنظارهم عن أهدافه السياسية. والتقى مع أحد أهدافها وهو محاربة الإلحاد الذى يبثه اليسار الماركسي. وبعد هروبه للخارج انقسمت الحركة، ليخرج منها "جماعة التبيين"، وجمعية أخرى ذات منحنى ثقافى باسم "جمعية الشروق". وأسس عبد العزيز النعمانى القائد السابق لجناح الحركة الجهادى "منظمة المجاهـــدين بالمغرب". كما أسس مطيع نفسه جناحاً جهادياً جديداً اسماه "فيصل الجهاد"، وقد طبقت السلطة حتى 1985 مجموعتين تنتميان إليه وهما مجموعتا 71 و 26 الإسلاميتان.

ومن هذه الحركة، خرجت الجماعة الإسلامية بقيادة عبد الله بنكيـــران فـــى 1981، حيث ظلت تتأرجح بين خيارى السرية والعلنية لسنوات، تخللتها اعتقالات عدة فى صفوفها حتى 1983 حين اتسمت شعوبها الداعية إلى نبذ العنف والإرهاب والعمل السلمى فى نطاق الشرعية، واستبدلت اسمها بحركة الإصلاح والتجديد منذ بداية 1992.

➢ **حركة الإصلاح والتجديد**

انبثقت عن الجماعة الإسلامية كأحد أهم فصيلين إسلاميين فى المغرب، وعملت على السعى لاكتساب الشرعية، لعدم الترخيص لها للعمـــل بـــين الأحـــزاب والقـــوى السياسية المعترف بها علنية.

ويقول عبد الله بنيكران، أن الجماعة الإسلامية نشأت عام 1981، بعد مفارقتها للشبيبة الإسلامية، وتأثرت الحركة فى بداية نشأتها بالمنهج الذى اتبعه أبـــو الأعلـــى المودودى، ثم تغير اسمها إلى الإصلاح والتجديد. حيـــث أن الحركـــة تريـــد القيـــام بالإصلاح بطرقة تدريجية، ومن الناحية الدينية تنمية حركة تجديدية تريـــد المحافظـــة على الهيكل العام للمجتمع، وإحداث التغيرات الضرورية فى سياق الفكرة الإســـلامية

المبنية على التجديد الذى لا يخرج عن صلب الشرعية والدين، ولكن يقبل التغيـرات والتطورات المطلوبة المسايرة للعصر، والمرتبطة بالأصل الإسلامى. ولم تنجح الحركة فى إنشاء حزب سياسى[54].

وفى أعقاب منع هؤلاء من إقامة حزب، التحق بعضهم بحزب العدالة والتنمية، واندمجوا فيه بعد أن اشترط عليهم زعيمه عبد الكريم الخطيب دخـولهم كأفـراد لا كتنظيم[55].

➢ **حركة التبليغ والدعوة**

هى حركة دعوية خالصة، تكتفى بالعمل بالمساجد، وأصولها تأتى من باكستان والدول المحيطة مثل بنجلاديش، وبالرغم من أنها حركـة لا تعمـل بالسياسـة إلا أن السلطات المغربية تضيق عليها كثيراً لأنها من أصول أجنبية.

والحركات الإسلامية بالمغرب جمعيات، إذ لم يسمح لأحـد بتشـكيل حـزب سياسى. ويعتمد النشاط السياسى الإسلامى فى المغرب على أدبيات جماعة الإخـوان المسلمين، وأفكار حسن البنا وسيد قطب، لكنهم يرفضون تماماً استخدام المساجد للدعوة السياسية، ويعتبرونها أماكن لها قدسيتها، ولا تستخدم سوى فى العبـادة. ويسـتخدمون الجمعيات الثقافية التى يسعون دائماً إلى إنشائها، كواجهة لنشاطهم، يقيمون فيها ندواتهم وهى منتشرة بكثرة بالمغرب. حتى أن جماعة التوحيد والإصلاح لها وحدها 60 جمعية.

وتنشط الجامعات الإسلامية من خلال مؤسسات اجتماعيـة، تهـتم بالصـحة والتعليم وتقديم معونات للفقراء[56].

وتشير المصادر إلى ظهور تيار شيعى حديث على خلفية الإعجـاب بحـزب الله، ولكنه يبعد تماماً عن أفكار حزب الله، ومرجعيته ليست الشيعة القديمة حيـث يأخـذ بكـل خزعبلات التراث الإسلامى. ولا ينتقى منه إلا الأسوأ ويبدو عليه التحجر الفكرى والتعصب.

وظهرت مؤخراً: حركة "المنصرون"، وهم بالآلاف رغم أن المغرب ليس بها مسيحيون، وأغلب سكانه مسلمون بينهم 5 آلاف يهودى. وهى تمد بدعم من الســفارة الأمريكية. وتعتبرهم الحكومة مرتدين عن الإسلام، ولا تعترف بهم[57].

وتنشط فى طنجة تيارات أصولية مختلفة، حيث تؤدى كل التيارات الأصــولية من حركة القومية والإصلاح المعترف بها إلى الجهات والجماعات غير المعترف بها كالعدل والإحسان والتبليغ وحزب التحرير، إضافة إلى مجموعــات مــن الحركــات المستقلة التى تشكل بشكلها بعض أتباع الشيوخ ومنها أهل السنة والجماعة الذين يقتدون بالشيخ الفيزازى أبرز الرموز الأصولية المتشددة. ولم يرتبط أحــد مــن الأصــوليين بأحداث عنف، ومعظم الصراعات ناجمة عن صراع مصالح.

وبعد تفجيرات الدار البيضاء نفى الشيخ محمد الفيزازى وجود أى تيار أو جماعة أو جمعية باسم "السلفية الجهادية" فى المغرب، واعتبر أن ذلك فبركة إعلامية. فى حين قال أحد نشطاء العدل والإحسان، عيسى أشرفى، أن الإسلام بعيد عن مثل هذه التصرفات[58].

أبرز الحركات الإسلامية المتشددة:

- **الصراط المستقيم**

يتزعم هذه الحركة زكريا الميلودى الذى أمضى عقوبة السجن لمدة عام فــى الدار البيضاء بعد أن أدين بتهمة الأمر بجلد "مفسد فى الأرض"، وأُعتقل بدايــة عــام 2003، فى إطار التحقيقات فى أوساط الإسلاميين. والميلودى كان من فتوات الحــى سابقاً (حى سيدى مؤمن معقل الجماعة). وقد ولد لعائلة كبيرة العدد، وترك المدرســة مبكراً، ليعمل بائعاً متجولاً، وبعد ذلك بفترة أطلق لحيته وسمى نفسه "أميــراً" وســط جماعة صغيرة من المجاهدين فى سبيل الله.

ويرى بعض المهتمين بشئون الجماعات الإسلامية بالمغرب أن هذه الجماعة انشقت عن جماعة التكفير والهجرة المعروفة بأنها تقيم الحد على من تعتبرهم خارجين على الشريعة الإسلامية. وتتعيش هذه المجموعة من تهريب المخدرات، وفرض الإتاوات، والأعمال الإجرامية الأخرى، وتسعى إلى السيطرة على المساجد فى سيدى مؤمن والضواحى الفقيرة الأخرى، كضاحية المسيرة وحى للامريم، وتعمد هذه الجماعة إلى غسل أدمغة الشباب فى الحى عن طريق ما يصفونه بالتربية الإسلامية.

ويلف سيدى مؤمن حزام واسع من أحياء الصفيح يغطى 30% من المساحة، وتقطنه حوالى 13 ألف أسرة. ولم تشهد هذه المنطقة استثماراً عمومياً واحداً، وتوجد بها مدرستان ابتدائية وإعدادية، ولا توجد مراكز للشباب ولا دور ثقافة. والأسرة الواحدة يمارس أفرادها أنشطة متباينة، ما بين تاجر مخدرات، ومتطرف، وفتاة ليل، مما يجعل المشاجرات يومية داخل الحى[59]. وتتجاهل الأحزاب المغربية هذا الحى باستثناء حزب الاستقلال[60]. وفى أعقاب اعتداءات الدار البيضاء، قالت السلطات المغربية إن بعض المهاجمين الانتحاريين لهم علاقة بجماعة الصراط المستقيم التى حاولت خلال العام الماضى (2002)، فرض رؤيتها المتشددة للإسلام، وفى بعض الأحيان باللجوء إلى العنف، وقد تشكك البعض فى قدرة هذه الجماعة على تنفيذ هذه الهجمات، حيث لا يوجد ما يثبت تورطها فى ذلك. ولكنه أعلن أن ثلاثة من المعتقلين ينتمون للجماعة[61].

وفى ديسمبر 2002، مثل 14 من عناصرها أمام محكمة الدار البيضاء بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار، لقتلهم بعض الرجال الآثمين فى حى سيدى مؤمن، وعوقب زعيم التنظيم بسنة سجن، وأفرج عنه فى إبريل 2003، ولكنه أعيد للسجن فى قضايا السلفية الجهادية، والسلفية الجهادية غير الصراط المستقيم، والتكفير والهجرة

التى تنسب إلى شكرى مصطفى فى السبعينيات، وهى تكفر السلطة والمجتمع، وتدعو إلى هجرهما، وأتباعها لا يعملون فى مرافق الدولة باعتبارها كافرة، ولا يصلون فـــى المساجد التى يعتبرونها غير شرعية، ولا يقيمون صلاة الجمعة باعتبار أنها لا تجــوز إلا فى أربعة مساجد (الحرم، النبوى، قباء، الأقصى)[62].

➢ **جماعة السلفية الجهادية**

المقصود بالسلفية الجهادية هو ذلك التيار من الوهابيين الذين رفضوا وجــود القوات الأمريكية فى الجزيرة العربية بعد حرب الخليج الثانية. وتعتقد أجهزة الأمن أن لهم امتدادات فى الوطن العربى، وفى المغرب هناك سلفيين وهابيين مازالوا يناصرون السعودية مثل عبد الرحمن المفراوى، وهناك سلفيون بدءوا ينتقدون هذه السلفية مثــل الفيزازى الذى أيد بصراحة أسامة بن لادن واعتبره صحابى القرن العشرين، وبـــارك أحداث 11 سبتمبر. وعند الإعلان عن تكوين خلية لتنظيم القاعدة عاد الحـــديث عـــن السلفية الجهادية، ثم وقعت انتقالات فى إطار ما يسمى الآن "مجموعة الدار البيضـــاء للتكفير والهجرة" من خلال ما يسمى بالأمير يوسف فكرى الذى أرتكب بعض الأعمال الإجرامية، وهى جماعة ليست منتظمة، وهناك سلفيون، ليس فقط فى المغرب، بل فى جميع أنحاء العالم الإسلامى يسمون أنفسهم بأهل السنة والجماعة، وهو انتماء عقــدى وليس فكرياً، وهم سنيون حيث أن السلفية منهج. وكان السلفى الجهادى قبل أحداث 11 سبتمبر يعنى الذى يكفر المجتمع المتطرف، ولكن بعد الأحداث أصبح بالنسبة للســلطة هو الذى يناصر ابن لادن، ويبارك اعتداءات 11 سبتمبر.

يتزعم الجماعة محمد عبد الوهاب الرهيقى المدعو "أبو حفص"، 28 سنة، وهو ابن أحمد الرهيقى المدعو "أبو حذيفة"، أحد الأفغان المغاربة، وكان قد أيــد هجمـــات سبتمبر 2001، وحوكم بالسجن 16 شهراً، واستفاد من العفو العام.

ويرجع تأسيس هذه الجماعة إلى التسعينيات 1992، على يد الفيزازى، الذى برز آنذاك كقائد للسلفية فى المغرب. وفى عام 1993 أصدر "رسالة الإسلام إلى مرشد جماعة العدل والإحسان"، وأعلنت الجماعة إدانتها للدول العربية التى شاركت فى التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة ضد العراق فى حرب الخليج، ومن بين تلك الدول المغرب والمملكة العربية السعودية. وتدعو الجماعة إلى التطبيق المتشدد لحدود الشريعة الإسلامية ضد من يعتبرونهم مرتدين عن الإسلام[63].

والشيخ محمد الفيزازى من مواليد قبيلة مرنية بضواحى تازة (شمال شرق المغرب) عام 1949، درس القرآن فى المساجد العتيقة بالبادية، ثم تلقى الدارسة العادية فى المدارس الرسمية، وتخرج من مدرسة المعلمين بالرباط عام 1970. أهتم بالدراسات الشرعية، ونال الإجازة فى علوم الحديث، ومارس الخطابة والوعظ من عام 1976 فى طنجة، وألف ما يناهز 20 كتاباً، ويعد من أبرز رموز الحركة الإسلامية فى المغرب، وقد أدان تفجيرات الدار البيضاء، ونفى اعتقاله جراءها، ونفى أى وجود لتيار السلفية الجهادية فى الساحة المغربية من حيث هو تيار أو كيان أو جماعة ذات أهداف، ونفى نسبة زعامة التكفير والهجرة له. وأوضح الشيخ الفيزازى فى حديث له مع الشرق الأوسط فى 27 مايو 2003 أنه يعارض الحكومة المغربية دون اعتراض من أحد.

وقال الفيزازى، أنه قبل عامين أسس جمعية أهل السنة والجماعة، وهى جمعية ذات أهداف دينية بحتة، وحتى الآن لم ترفض لنا السلطات بالشكل الذى نريد العمل به فى وضح النهار. وقد منعت من الخطابة فى المساجد وإلقاء الدروس بها، نظراً لموقفى من العدوان الأمريكى على الشعب الأفغانى[64].

وفى مايو 2002 اكتشفت السلطات المغربية عدداً من الخلايا التابعة لتنظيم القاعدة نسبت إلى السلفية الجهادية. وتيار السلفية يتسم بالضعف، والسلفيين عموماً ليس

لهم مذهب محدد المعالم كالمذاهب الفقهية، أو الفرق الكلامية، لأنها تيار عـام يشـمل العالم الإسلامى منذ عهود التابعين، وأشتهر بالانتساب إلى السلف والصـحابة وعـدم تشكيله لحزب أو جماعة. ولكن السلفية فى المغرب غير ذلك حيث أنشـئت جمعيـات عديدة مثل دور القرآن وكلها تتباين فى رموزها ووسائلها وقدرتها على تجنيده للأتباع، وشهدت السلفية تطوراً، فمن السلفية التقليدية (الولاة)، إلى السلفية الوسـطية(الإصـلاحية) التى تهتم بالإصلاح مع عدم التشدد، أو الخروج على الحاكم والنصح له، إلى السلفية الغلاة (الجهادية) الذين غالوا فى مفهوم الجهاد حتى يجوزونه ضد الحكام والسائحين(65).

وعلى عكس جماعة الصراط المستقيم التى يتركز معقلها فـى مدينـة الـدار البيضاء، تعد طنجة وفاس هما موطن تيار السلفية الجهادية، ففى طنجة يقطن الشـيخ محمد الفيزازى أبرز رموز الحركة الإسلامية فى فاس، وبالتحديد فى حـى بالخيـاط الواقع فى الضاحية الشمالية من المدينة، حيث يعيش بعض أنصار السلفية الجهاديـة، وأغلبهم من الملتحين، وينعت الحى "بقندهار" فى إشارة إلى الانتشار الخطير لأتبـاع الحركة الذين تجاوزا حدود الدعوة إلى العنـف والتطـرف فيمـا يسـمونه مسـاجد. ويمارسون القصاص لمرتكبى تجارة المخدرات، ويعمدون لضرب ضحاياهم بالسـلاح الأبيض، وقد بسطوا هيمنتهم على حى العوينات بالمدينة من خلال القيام بمهام غريبة، والتدخل فى اختصاص الشرطة، وأيضاً فى الحسنى فى فاس (شمال غرب)، ومنطقـة البورنيات، وكلها أحياء لا تهتم أيضاً السلطات المغربية بها، ولا تحظى بنصيب وافر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات الخدمية، ولا تشملها التغطية الأمنيـة بشكل مكثف مما يسمح للمتطرفين بفرض نظامهم الخاص، وإنشاء معسكرات تـدريب على فنون القتال، ومركز للتكوين الأيديولوجى، أو ما يعرف بمركز تقوية الإيمان(96).

وكان أمراء السلفية الجهادية يبيحون السرقة، وضرب المؤسسات والمصـالح،

للحصول على المال مثل: عبد الإله حسينو الملقب بأبى على، والمزداد الذى كان يحضر لعمليات سرقة من خلال الترصد والتجسس على البنوك، ومختلف المصالح المالية من أجل السطو عليها.

واتخذ السلفيون مرائب تحولت إلى جوامع تقام فيها ليالى الذكر، وكانت المجموعة تدعو للقتل وتستبيح دماء الأبرياء. وكانوا يمولون نشاطاتهم من السرقات التى تقوم بها عناصرهم، ومن المداخيل التى كانوا يحصلون عليها من منخرطى الوداديات التى يؤسسونها.

ولهم طقوس خاصة فى الصلاة والدعاء، وتشييع الجنائز التى تختلف عن المذهب المالكى، وتتناقض إلى حد كبير مع تعاليم الدين الإسلامى الذى ينبذ العنف والتطرف وقتل المسلم بغير حق. وفى مدينة فاس التى تحتضن حوالى خمسة آلاف من عناصرهم، تنشط هذه العناصر، وكذلك فى مدن أخرى مثل: الدار البيضاء، ومكناس، ووجدة. وينتمى معظم شيوخهم مثل: عبد الوهاب الرهيفى "أبو حفص"، ووالده أبو حذيفة، وحسن الكتانى، ومحمد الفيزازى إلى المدينة (فاس)، وقبل أحداث الدار البيضاء تم إغلاق جوامع كانت تنشط فيها هذه العناصر[66].

وترفض عناصر الجماعة أداء صلاة الجمعة بالمسجد، بل يؤدونها بمنزل أحدهم، ويعتبرون الاحتفال بعيد المولد النبوى الشريف، وقراءة الفاتحة والدعاء بعد الصلاة، وقراءة القرآن بشكل جماعى، والآذان ثلاث مرات بصلاة الجمعة بدعة.

وتتمثل آخر مبادئها فى الجهاد لتطبيق الدين الإسلامى، ومحاربة الزنادقة والملحدين، واعتبار نشطاء الأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية الأخرى منافقين وكفار خالدين فى النار. ويتبنى أتباعها مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والتحريض ضد السلطة باعتبارها عدو. وكان السلفيون يستغلون الدين لأغراض

شخصية، ويعمدون لاستقطاب الشباب، ويمنعون نسائهم من الخروج إلـــى الشـــارع، ويحثنهن على ارتداء الحجاب والخمار(67).

وسبق جماعة السلفية الجهادية فى مدينة فاس، حركـــة الكتـــانيين، وجماعـــة الزيتونيين. وشهدت مدينة فاس فى الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات انتشـــاراً واسعاً لجماعة الزيتونيين فى أحيائها. ويعتقد البعض أن السلفية، وجدت من رماد هاتين الجماعتين، خاصة بعد اعتقال معظم عناصرها ووفاتهم فى السجن. وخـــلال الفتـــرة الزمنية المذكورة، شهدت فاس انتشار ما سمى منها بأتباع الزيتـــونيين الـــذين تبقـــى سلوكياتهم أقرب إلى السلفية، وكان الزيتونيون امتداداً للكتانيين أتباع الشيخ الكتـــانى. وفى عام 1984، وبعد أحداث العنف، طالت حملة الاعتقالات عناصـــر الزيتونيـــون، وكان الزيتونيين يعيشون بشكل جماعى، ويحرمون الأكل فى موائـــد غيـــر تقليديـــة (بدوية)، ويرفضون كل ما هو رومى أو أجنبى. وكان منطق الحلال والحـــرام أكبـــر متحكم فى تصرفات أفراد الجماعة، وكانوا يرفضون إنجاز الوثائق الإدارية الخاصـــة بهم فى الإدارات العمومية، ويرفضون استخراج تصاريح لدفن الموتى(68).

- **جماعة التكفير والهجرة**

ويتزعمها يوسف فكرى، 25 سنة، القائد الروحى الذى تلقبه بعض الصـــحف المغربية بـــ"أمير الدم". التحق فكرى بجماعة التبليغ والدعوة فى 1994 فـــى غـــرب مراكش، قبل أن يؤسس التكفير والهجرة المتشددة، ويغير مظهره على الطريقة الأفغانية بعد إطلاق لحيته.

بدأ مسيرته فى أكتوبر 1998 باغتيال عمه عبد العزيز فكـــرى فـــى مدينـــة اليوسفية بتهمة معاشرة البغايا، واعتدى على شخص ثان بالمدينة، وانتقل عام 1999 إلى جبل ثبرقاع فى ضواحى مدينة الناطور (شمال شرقى المغرب)، حيث قام بقتل أحد

المرشحين للهجرة السرية بدعوى أنه شيوعى. وعاد للدار البيضاء حيث تحالف مع صديقه محمد دمير، واعتديا بالضرب على شرطى بفاس.

وفى صيف 1996 بدأت هذه المجموعة فى تنفيذ فتاويها بهدف تطبيق الشريعة الإسلامية بحد السيف، حسب فهمها، وأتى فكرى بثلاث عمليات إجرامية فى حى سيدى مؤمن بالدار البيضاء، تمثلت فى تصفية أحد أفراد عائلته، إضافة إلى شرطى، وموثق رميت جثته فى بئر مهجورة.

ومحمد دمير من الأفغان المغاربة تم اعتقاله بعد مداهمة دموية فى حى سيدى مؤمن بالدار البيضاء، بينما سقط يوسف فكرى فى يد الشرطة بطنجة[69].

وارتبط ذكر هذه الجماعات الثلاث، بعد تفجيرات الدار البيضاء، بسجلها من العمليات الإجرامية التى وقعت فى مدن: الدار البيضاء، وفاس، ومكناس، وطنجة، وتطوان، والناطور، واليوسيفية، والتى قام بها فاعلوها بدعوى أنها جهاد فى سبيل الله، ومحاربة للمنكر. وتنشط المجموعات الثلاث خارج إطار الحركة الإسلامية.

ومن العرض السابق يلاحظ أن:

أعتمدت السلطة السياسية آليتين ضد بعض مكونات التيار الإسلامى، الأولى آلية الإقصاء، ويتم ممارستها انطلاقاً من تيارين:

أولاً – رغبة السلطة السياسة فى تحييد القوة الانتخابية لجماعة العدل والإحسان، وذلك بعدم الاعتراف بالجماعة كجمعية ذات صبغة سياسية، أو الاعتراف بالدائرة السياسية التابعة للجماعة كحزب سياسى، مما يجعل الجماعة خارج اللعبة الانتخابية.

ثانياً – رغبة السلطة السياسية فى عدم التخلى عن بعض ثوابت خياراتها والمتمثلة أساساً فى عدم الترخيص لبعض مكونات التيار الإسلامى بتشكيل حزب سياسى.

أما آلية الاحتواء، فتتمثل فى دفع بعض إسلاميى حركة التوحيد والإصلاح إلى العمل سياسياً من خلال حزب العدالة والتنمية بزعامة د. عبد الكريم الخطيب، رغـم التناقضات بين التيارين(70). وهو ما يمكن تفسيره كأحد أسباب العنف، ويمكن إجمـال الفرضيات الموصلة لانفجار دائرة العنف فى ضوء العناصر الموضوعية الآتية:

- تنامى المد الأصولى فى المغرب بدعم سياسى من الداخل، ولوجيستى متنوع الجهات والأيديولوجيات من الخارج.

- السياسات الاقتصادية المتبعة منذ 1984، والتى أضرت بأوضاع الطبقـات الدنيا، وأجحفت حقوقهم فى التعليم وتوفير السكن والخدمات الصحية، وهيأت من ثـم لظهور طبقة من المرابين والمنتفعين، سواء بالانفتاح الاقتصـادى علـى أوروبـا أو بالموارد الوطنية وعلى خلفية المصالح.

- التيه السياسى الذى يعيشه المجتمع فى ضوء ضعف الشـعور بالمواطنـة وبالمسئولية أمام الجماعة، وانعدام ما يحفز على المشاركة فى العمل السياسـى (رداء صورة السياسى والحزبى الذى لا يرى فى غير صورة الانتهازى الوصـولى لخدمـة مصالحه)، وحتى فى عمليات الاقتراع لانتخاب نواب للبرلمان، أو مستشارين محليين (نسبة المشاركة فى الانتخابات النيابية الأخيرة لم تتجاوز 47%، ولم ترتفع إلى ذلك إلا بسبب المشاركة المكثفة فى البادية).

- تدمير النسيج الثقافى، وخلق وعى زائف، واختراع قضايا هامشية لإلغـاء التحديث، وحماية التقليدى والعتيق بدعوى المحافظة على الشخصية ومكونات الهوية.

هذا من دون استعادة الفرضيات الكبرى التى ربطت المد الأصولى، وانفـلات جماعاته فى البلدان العربية بطبيعة البنية الذهنية العربية وثقافتها التقليديـة، وانكسـار النموذج القومى، وفشله فى مشروع الإصلاح، ووقوع الدولة فى تبعية شاملة للسياسات

المفروضة عليها من الخارج حتى اصطدم الناس معها باكراهات اقتصادية، وبعوائد استهلاكية شتى أفقدتهم معنى الانتماء إلى الوطن والإحساس بمسئولياتهم(71).

والذى يعنينا هنا الجدل القائم بين دعاة الحداثة، والإسلاميين حول نموذج المجتمع الذى يرغب كل من الجانبين فى فرضه بالمغرب، ففى 25 مايو نظمت فى الدار البيضاء تظاهرة وطنية ضد الإرهاب، شارك فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامى، وجميع أحزاب الغالبية النيابية، داعية جميع القوى المعارضة للإرهاب للمشاركة فيها. ودعا حزب العدالة جماعة العدل والإحسان للمشاركة الكثيفة بها، ولكن العديد من سكان الدار البيضاء نددوا بأى مشاركة للإسلاميين "المعتدلين"، ولاسيما حزب العدالة والتنمية المتهم بالتواطؤ مع الإسلاميين الناشطين، فى حين رأى آخرون أن الحزب يستخدم النظام الديمقراطى، لتدمير الديمقراطية من الداخل. ولكن دعاة الحداثة يتهمون الإسلاميين بالرجعية والتسلطية، فى إشارة إلى فرض نظام أخلاقى من خلال تدخلاتهم فى الحياة الاجتماعية، ومنها الحملات التى شنتها جماعة العدل والإحسان على الشواطئ خلال صيف 2001، لمكافحة "الرذيلة"، واستهدفت النساء فى ثياب البحر، والحملات الكلامية ضد دور السينما، وتعليم الفرنسية، والتظاهرات الإسلامية ضد حفل للممثل الهزلى الفرنسى لوران جيرا الذى أُتهم بتأييد الصهيونية. ويرفض هذا الاتجاه هذه الممارسات التى يعتبرها تتعارض مع قيم الإسلام، وتسىء إلى المسلمين المتدينين.

وبعد تفجيرات الدار البيضاء سوف يعمل أهل اليسار فى البلاد على النيل من الحركات الإسلامية، مما يؤجج الصراع بينهما أصلاً، والذى أدى نتيجة شن صحفهم حملات إعلامية للإسلاميين أدت إلى اعتقال بعضهم فى هذه التفجيرات. وسوف يحاول اليساريون سحب البساط من تحت أقدام الحركات الإسلامية، خصوصاً التى تنافسه فى صناديق الانتخابات.

أما الحركات الإسلامية المتشددة كالسلفية، والصراط، فالسلطات بـدأت فـي الكشف عن تنظيماتهم، وأماكن تواجدهم بهدف القضاء عليهم قضاءً مبرمـاً، وتجـري حالياً محاكمات لكل خلية من تلك الخلايا على حدة.

وقد تؤدى الاختلافات بين التيارات الأصولية المغربية (اختلافات أحيانـاً فـي ثوابت الدين) إلى أحد أمرين:

أولهما: توحد هذه التيارات فى مواجهة الحملات الأمنية والإعلامية العنيفة ضدها.

وثانيهما: تعميق الانقسامات والاختلافات، خاصة بين الحركات المعتدلة والتى تنضوى تحت أقدام النظام، والمتشددة التى تنتهج العنف طريقاً للخلاص.

الهوامش

1- د. هدى متيكس، التحول الديمقراطى فى المغرب، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة تمهيدى ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001- 2002 ص 5- 10.

2- المرجع السابق، ص 22.

3- د. مصطفى الخلقى، الأزمة السياسية بالمغرب، وخيارات الإسلاميين، إسلام اون لاين 2002/4/24.

4- أحمد تهامى، الانتخابات المغربية: تحدى الاستمرارية والتغيير، مجلة الديمقراطية، العدد (9)، شتاء 2003، ص 165- 176.

5- وكالة الأنباء الفرنسية 2003/5/30.

6- الشرق الأوسط 2003/6/2.

7- الجزيرة نت، 25/9/2002.

8- حوار مع عبد العزيز رباح، فى الجزيرة نت 2002/9/25.

9- أحمد تهامى، مرجع سابق، ص 165- 176.

10- الوسط، 7/12/1992 .

11- الوطن العربى، العدد 1369، 30/5/2003.

12- الجزيرة نت، 25/9/2003 .

13- د. مصطفى الخلفى، الأزمة السياسة بالمغرب وخيارات الإسلاميين.

14- موقع إسلام اون لاين، 14/7/2002 .

15- موقع www.gawab.com

16- وكالة الأنباء الفرنسية 28/5/2003.

17- د. حسن سعد، إسكان الفقراء بالمغرب بين الإدماج والتنمية، 30/6/2003.

18- وكالة الأنباء الفرنسية، 9/9/2003 .

19- الصباح، 30/7/2003 .

20- الصباح، 25-29/9/2003 .

21- وكالة الأنباء الفرنسية، 18/5/2003 .

22- المصدر نفسه، 21/5/2003 .

23- المصدر نفسه، 18/5/2003 .

24- المصدر نفسه، 20/5/2003 .

25- وكالة الأنباء الفرنسية، 21/6/2003.

26- الصباح، 5/6/2003 .

27- الصباح، 6/6/2003 .

28- الصباح، 8/7/2003 .

29- الصباح، 20/6/2003 .

30- الشرق الأوسط، 27/7/2003 .

31- وكالة الأنباء الفرنسية، 21/7/2003 .

32- الشرق الأوسط، 2003/8/29.

33- الشرق الأوسط، 12/8/2003 .

34- الشرق الأوسط، 11/8/2003 .

35- الشرق الأوسط، 13/8/2003 .

36- موقع: العلم بالرباط على الإنترنت، 7/8/2003 .

37- الشرق الأوسط،13/7/2003 .

38- الشرق الأوسط،2 2003/7/8.

39- الشرق الأوسط،2/8/2003 .

40- الشرق الأوسط، 19/7/2003 .

41- الصباح، 23/7/2003 .

42- الشرق الأوسط،12/8/2003.

43- الشرق الأوسط،6/8/2003.

44- الشرق الأوسط، 12/7/2003 .

45- موقع إسلام اون لاين على الإنترنت،18/7/2003 .

46- وكالة الأنباء الفرنسية،18/5/2003 .

47- المصدر السابق،21/5/2003 .

48- الحياة،11/9/2003 .

49- الشرق الأوسط،19/8/2003 .

50- الشرق الأوسط،19/8/2003 .

51- الشرق الأوسط، 4/9/2003 .

52- وكالة الأنباء الفرنسية،22/9/2003 .

53- نواف الشرعى، تفجيرات الدار البيضاء والرياض تطرح السؤال: كيف نشأ الفكر المتطرف فى مجتمعاتنا، وكيف يمكن إصلاحه، الشرق الأوسط 2003/6/17.

54- القاهرة 2002/11/15.

55- الوسط، العدد 45،7/12/1992 .

56- نفس المصدر،23/5/2003 .

57- الشرق الأوسط،26/5/2003 .

58- الوطن العربى، العدد 1351،24/1/2003 .

59- الوطن العربى، العدد 1352،31/1/2003 .

60- وكالة الأنباء الفرنسية،26/5/2003 .

61- الحياة، 2003/6/7.

62- موقعBBC ARABIC ، 20/5/2003 .

63- الوطن العربى، العدد 1369، 30/5/2003 .

64- الوطن العربى، العدد 1351، 24/1/2003 .

65- الشرق الأوسط، 27/5/2003 .

66- جريدة الصباح المغربية.

67- الصباح المغربية 20/6/2003 .

68- حميد الأبيض، متطرفون يحرمون التعامل مع غير المســلمين والعمــل فــى مصــالح سياحية. الصباح، 8/7/2003 .

69- الصباح، 8/7/2003 .

70- الشرق الأوسط، 2003/5/22.

71- يوسف فاورى، التطرف الراهن وخلفيات الإسلام السياسى فى المغرب، الحياة، العــدد 14781، 2003/9/12.

الفصل الرابع

حزب التحرير الإسلامى:
محاولة إحياء نشاطه فى مصر

فى إبريل عام 2002 اعتقلت السلطات المصرية أربعة بريطانيين، ونحو 50 آخرين من المتشددين المصريين، ووجهت لهم تهماً تتعلق بمحاولتهم إعادة إحياء نشاط "حزب التحرير الإسلامى" فى مصر، بعد أن قضى عليه تماماً فى النصف الأول من السبعينيات فى القرن الماضى. ثم شملت الاعتقالات بعد توسيعها نحو مائة من المتشددين المصريين[1].

وتم إلقاء القبض على هؤلاء فى عدة مناطق بالقاهرة والجيزة، إضافة إلى وجود بعض الجنسيات، وخلال التحقيقات تم رصد علاقاتهم بمراكز الحزب فى ألمانيا وبريطانيا والنمسا، إلى جانب تلقيهم دعماً مالياً من الخارج، خاصة من مقر قيادة الحزب، وضبطت لديهم أعداد كبيرة من أجهزة الكمبيوتر[2].

ونسبت لائحة الاتهام إلى المتهمين فى القضية أنهم "انضموا إلى تنظيم ســرى محظور يهدف إلى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وروجوا بالقول والكتابــة لأفكــار جماعة أُسست على خلاف أحكام القانون، تهدف إلى منع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، وروجوا أيضاً فيما بينهم وللغير دعوتهم إلى قلب نظام الحكم، وأباحوا الخروج عليه سعياً لإقامة ما أسموه بالخلافة الإسلامية، بجانب حيــازة مطبوعــات بغــرض الترويج لأفكار الحزب، واستخدام محررات ومنشورات تبث مبادئ التنظيم.(3)

وتمت إحالة المتهمين للقضاء فى 4 أغسطس 2002، حيث جــرت محاكمــة جميع المتهمين حضورياً، باستثناء "محمد محمد عبدالفتاح"، وبدأت فى أكتوبر من نفس العام محاكمة البريطانيين "رضا بانكهرست"،" ويان مالكولم"، و"ماجــد نــواز"، و23 مصرياً، أبرزهم "أحمد إبراهيم الجدامى"، و"علاء الدين الزناتى". وقد أكد متحدث باسم الحزب من بريطانيا أن الثلاثة ينتمون إلى حزب التحرير.(4)

وبعد التحقيقات اقتصر الاتهام على 26 شخصاً بينهم ثلاثة بريطانيين، وخلال جلسات المحاكمة طلبت هيئة المحكمة تقريراً من مجمــع البحــوث الإســلامية فــى شأن الكتب التى ضبطت فى حوزة المتهمين، وما إذا كانت أفكــار التنظــيم مخالفــة للشريعة الإسلامية.(5)

وقرر رئيس المحكمة، القاضى "أحمد عزت العشماوى"، تشكيل لجنتين واحدة دينية من علماء الأزهر، والأخرى قانونية من أساتذة الحقوق فــى جامعــة القــاهرة، لفحص الكتب والمطبوعات التى ضبطت فى حوزة المتهمين، وبيان مدى مخالفتهــا أو تطابقها مع الشريعة الإسلامية، وهو ما لقى ارتياحاً من جانــب المتهمــين أنفســهم، ومحاميهم، وكذلك عائلاتهم، لكن هؤلاء ظلوا على استغرابهم، لأن المحاكمة – بحسب ما يقولون – تقوم على أسس فكرية، وليس لانتماء المتهمين إلى تنظيم إرهابى.

تعد تلك المرة الأولى التى يحاكم فيها أجانب لا يحملون الجنســية المصــرية كجنسية أصلية، أمام القضاء المصرى فى قضايا العنف الدينى. ووفقاً لمصادر قضائية فإنه تم استبعاد نحو 60 مصرياً آخرين خضعوا للتحقيق من جانب نيابة أمن الدولة فى القضية نفسها، ولم يحل على المحاكمة إلا ألــ 26 متهماً، وبينهم البريطانيون الثلاثة، وكذا تم استبعاد بريطانى رابع، حيث رأت جهات التحقيقات أن لا علاقة له بــالتنظيم، أما البريطانيون الثلاثة الذين اتهموا فى القضية، فهم "رضا بانكورست"، و"ماجد نواز"، و"يان مالكولم".

وأفادت مصادر اطلعت على التحقيقات أن المتهمين، بمن فــيهم البريطــانيون الثلاثة، اعترفوا بعضويتهم فى التنظيم، واعتناقهم أفكاره، وأنهم عقدوا لقاءات وندوات فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية، ناقشوا فيهــا تحقيــق أهــداف التنظيم، لكنهم نفوا أن يكونوا قد خططوا لارتكاب أى أعمال عنف على الإطلاق، كما لوحظ أن المضبوطات التى عثرت عليها السلطات معهم لم تشمل أسلحة ومتفجــرات، وإنما كانت كلها عبارة عن كتب ومطبوعات، وبيانات تخص الحزب.[6]

وعقب انتهاء المحكمة من الاطلاع على تقرير مجمع البحوث الإسلامية بشأن فحص الكتب المضبوطة لدى المتهمين، تقرر التأجيل[7]، وسبق ذلك قيام المحكمة بفض 6 تقارير احتوت على تركة للديســكات والكتــب التــى ضــبطت لــدى المتهمــين البريطانيين.[8]

تم تأجيل محاكمة المتهمين أكثر من مرة، نتيجة الاستماع إلى مرافعة النيابــة تارة، وتأخر وصول المتهمين تارة أخرى. واستند رئيس نيابة أمن الدولة فى مرافعته إلى أن التنظيم ما هو إلا جسر للوصول إلى الحكم، والخروج على كل الأنظمــة فــى الدول العربية والإسلامية.[9]

وقد لاحظت جهات الأمن المصرية نشاطاً إعلامية واسعاً لـ"حزب التحرير الإسلامي" منذ منتصف العام الماضى، عبر بيانات إلى الصحف ووكالات الأنباء، بعضها تحدث عن الأوضاع فى مصر وأوزبكستان، وتضمن هجوماً شديداً على الولايات المتحدة. وضبطت السلطات المصرية فى حوزة المتهمين كمية من المنشورات والبيانات، ومطبوعات أخرى تحوى أفكار ومبادئ الحزب المحظور قانوناً فى مصر، وكان ثلاثة من البريطانيين الأربعة قد وصلوا إلى مصر بغرض الدراسة فى جامعة الأزهر، بينما حصل الرابع على تأشيرة سياحة للدخول إلى الأراضى المصرية.

وتؤكد السلطات المصرية أن المتهمين اعترفوا بعضويتهم فى "حزب التحرير"، وأنهم ذكروا أن مبادئ الحزب تعود إلى "تقى الدين النبهانى" الذى أسس الحزب فى الأردن عام 1953، والذى توفى عام 1974، وذكروا أن الحزب بعدها انقسم إلى ثلاثة أقسام، **الأول:** يقوده فى بريطانيا "عبد القادر زلوم"، وينشط بين المهاجرين الآسيويين، و**الثانى:** كان يقوده الشيخ عمر بكرى، قبل أن ينشق عنه ليؤسس "جماعة المهاجرين" و**الثالث:** ينتشر فى أماكن مختلفة من العالم بينها أوزبكستان.

وتعود جذور حزب "التحرير الإسلامى" فى مصر إلى بداية السبعينات من القرن الماضى، حيث نفذ أعضاءه أول هجوم مسلح فى ذلك العقد مدشنين بذلك ظهوراً بارزاً للجماعات المتطرفة، إذ شنت عناصر الحزب فى حزيران (يونيو) 1974 هجوماً استهدف "الكلية الفنية العسكرية" فى منطقة كوبرى القبة (شرق العاصمة) المصرية، بمساعدة أعضاء فى الحزب من طلبة الكلية، بهدف الاستيلاء على الأسلحة الموجودة داخل الكلية قبل الزحف إلى مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، حيث كان الرئيس الراحل أنور السادات، يعقد اجتماعاً مع كبار مساعديه. وكانت الخطة الموضوعة تقضى بقتل السادات ومن معه، ثم التوجه إلى مقر الإذاعة والتليفزيون الذى لا يبعد

سوى أمتار قليلة عن المكان الموجود فيه السادات، لإعلان بيان إقامة الدولة الإسلامية. إلا أن الهجوم الذى أسفر عن مقتل 31 شخصاً من الجانبين قد فشل، وألقت السلطات وقتها القبض على كل قادة وأفراد التنظيم.

وكان المواطن الأردنى الجنسية الفلسطينى المولد "صالح سرية" قد غادر الأردن عقب أحداث "أيلول الأسود"، واتجه وزوجته إلى مصر، حيث أسس "حزب التحرير الإسلامى"، وعاونه عدد من المتشددين المصريين، ومنهم: "كارم الأناضولى، و"حسن الهلاوى" و"حسن السحيمى"، وأعدم "سرية" عقب فشل الهجوم على مبنى الكلية الفنية العسكرية، وحكم على باقى الأعضاء بالسجن.

ولا يؤمن التنظيم بارتكاب عمليات بشكل مكثف مثل تنظيمى "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية"، اللذين ظهرا فى مصر فى مرحلة لاحقة، ويسعى أعضاؤه دائماً إلى محاولة تنفيذ انقلابات عسكرية للإطاحة بأنظمة الحكم، ولذلك فإنه يسعى دائماً إلى اختراق المؤسسات العسكرية، ومحاولة تجنيد عناصر منها.(10)

فى يونيو 1974، أعلنت السلطات عن كشف تنظيم سرى آخر مرتبط بـ "حزب التحرير الإسلامى"، وهو التنظيم السرى الذى نشأ فى الضفة الغربية فى أوائل الخمسينيات بأيدى فلسطينيين انفصلوا عن "الإخوان المسلمين"، وأقام خلايا له فى لبنان وسوريا ودول عربية أخرى.

وقد تم القبض على العشرات من أعضاء التنظيم فى فبراير 1975 بتهمة إعداد منشورات تدعو لإسقاط النظام وإقامة الخلافة.

وكشفت المعلومات التى أدلى بها المتهمون عن مخطط خطير لتأسيس قاعدة لحزب التحرير الإسلامى داخل البلاد، سعياً نحو الإطاحة بنظام الحكم، وإقامة الخلافة الإسلامية.

وقام بعض المتهمين بالتعرف على شخصيات عامة وسياسية من المعارضـــة، وطرح أفكار الحزب عليهم، ومحاولة كسب تعاطفهم والحصول على مـــوافقتهم علـــى إفساح المجال لعناصر الحزب، لاستخدام منـــابر إعلاميـــة ليطرحـــوا مـــن خلالهـــا برامجهم.(11)

واعتبر المحامى الأصولى الشهير "محمد عبد القوى عبد الجليل" (63 عامـــاً) هو زعيم التنظيم، وعقب إلقاء القبض عليه، تمت مواجهته بمعلومات عـــن اتصـــالات أجراها مع قادة فى الحزب يقيمون فى بريطانيا والنمسا ولبنان والأردن، وبأنه التقـــى فى القاهرة البريطانيين الأربعة المتهمين فى القضية، الذين أبلغوه بمخطط التنظيم للعمل على إعادة إحياء نشاط الحزب مجدداً. ويذكر أن "عبد القوى" أُعتقل أكثر مـــن مـــرة خلال السنوات الماضية، وفق قانون الطوارئ باعتباره من الخطرين على الأمن.(12)

الهوامش

1- الحياة، ملحق الوسط، العدد 562، 2002/11/4.
2- الأهرام، 2002/4/20.
3- الحياة ، مرجع سابق.
4- وكالة الأنباء الفرنسية، 2002/7/27.
5- الحياة ، 2003/3/16.
6- الحياة، مرجع سابق.
7- الأهرام، 2003/4/20.
8- الأهرام، 2003/3/16.
9- الشرق الأوسط، 2003/6/22.
10-الحياة، مرجع سابق.
11-الحياة، 2002/4/21.
12-الحياة، 2002/4/24.

الفصل الخامس

تمويل الحركات الإسلامية

البحث عن مصادر تمويل الحركات الإسلامية يكتنفه بعض الغموض، حيث لا يمكن حصر جميع هذه المصادر لعدة أسباب:

1- صعوبة تحديد الأموال التى تجمع سواء عبر التبرعات للأفراد، أو تقديم معونات من جانب بعض الدول لبعض للمنظمات العاملة فى هذا المجال (دعوى- إغاثة...الخ).

2- عدم وجود حسابات معلنة بهذه المنظمات.

3- عدم معرفة مصير أموال التبرعات، وصعوبة تحديد مسار هذه الأموال.

4- تشعب الحركة الإسلامية، وامتدادها إلى أكثر من بلد مما يجعل من معرفة مصادر جمع الأموال التى تنفقها ضرب من الخيال.

5- عدم القدرة على تحديد المنخرطين فى هذه الحركة، خاصة الذين يقومون بالتمويل،

أو التبرع بالأموال لأفرادها.

6- صعوبة معرفة هويات الأفراد الذين يقومون بجمع الأموال إلا بعد إلقـاء القـبض عليهم، ومن خلال اعترافاتهم.

7- مساهمات بعض الدول – بصورة سرية – فى دعم أنشطة الحركة على أراضيها، أو فى دول أخرى، لتحقيق أهداف معينة.

8- استخدام هذه الحركة وسائل متعددة فى نقل الأموال، إذ قد يتم ذلك عبر أفراد الحركـة عينهم، أو عن طريق وسطاء، أو عبر تحويلات بنكية، أو من خلال المقايضة.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول التعرض للنقاط الآتية:

أولاً: مصادر التمويل، حيث نتعرض لدور: الدول والأفراد والمؤسسات.

ثانياً: طرق نقل الأموال.

ثالثاً: القاعدة.. وتمويل الحركات الإسلامية.

رابعاً: مكافحة التمويل.

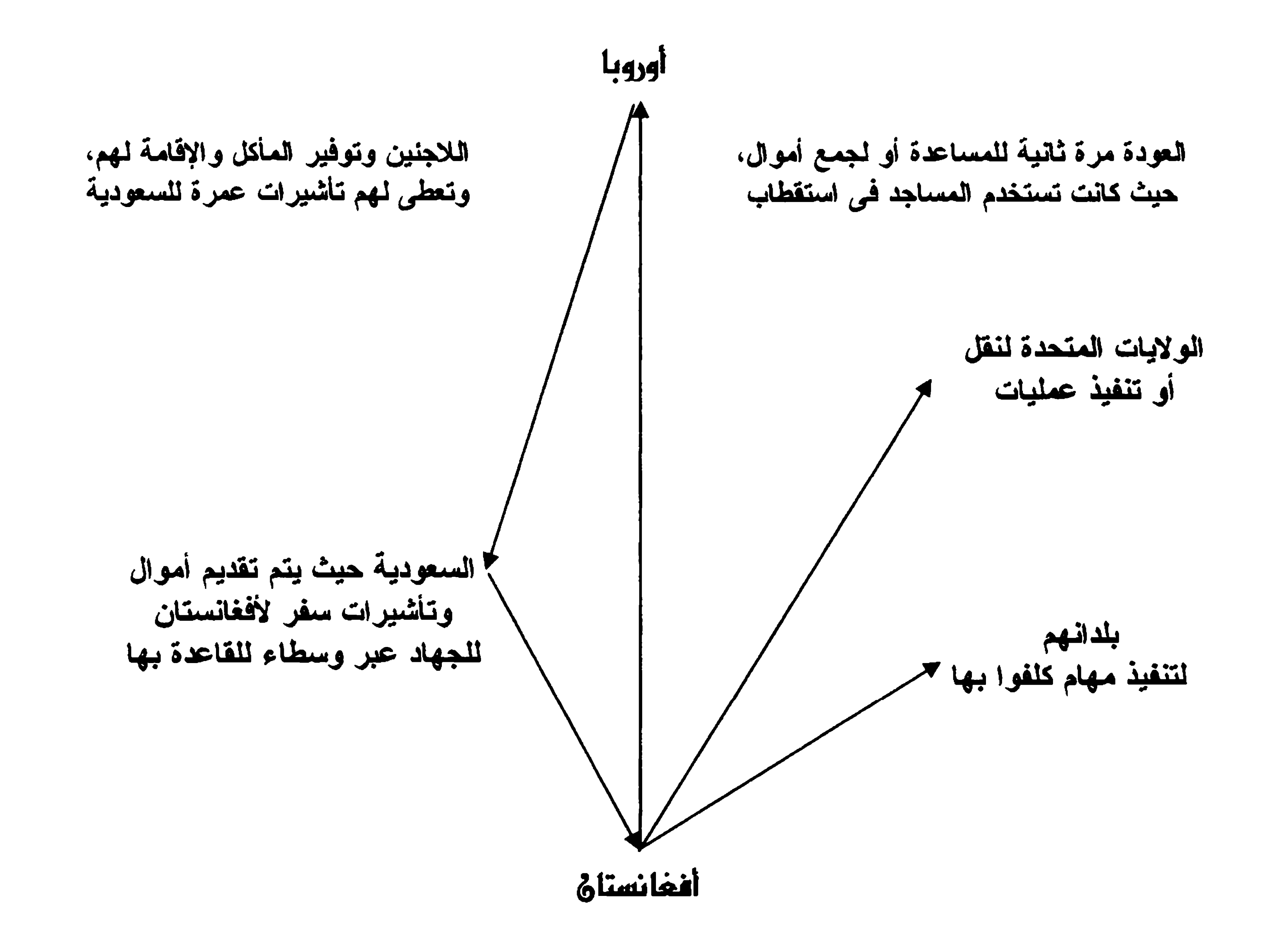
أولاً: مصادر التمويل

كان التمويل يأتى عن طريق جمع التبرعات بدعوى دعم الجهـاد الأفغـانى، وبالطبع عن طريق أسامة بن لادن وبعض مكاتب التصدير والاستيراد، التـى كانـت تمتلكها قيادات التنظيم فى باكستان، بخلاف دعم مكتب هيئة الإغاثة فرع بيشاور الذى تولى رئاسته أيمن الظواهرى، وبعض هيئات الإغاثة الإسلامية العالمية[1].

هذا إلى جانب نظام المقايضة، حيث كان يتم التعاون بين حركة طالبان والمافيا الروسية فى صورة تبادل الأفيون بالأسلحة، حيث كانت طالبان تسيطر علـى أكبـر مزارع للأفيون فى العالم[2].

إضافة إلى ذلك، كان يتم جمع الأموال من خلال التبرعات عبر المساجد، ومن الأثرياء فى البلدان المختلفة، علاوة على التبرعات أو المساعدات التى كانت تقدمها بعض البلدان لهيئات الإغاثة فى صورة مساعدات إنسانية، ودعم فنى أو تعليمى. وقد استخدامت شبكة سرية من المهربين والجواسيس والسياسيين فى نقل الأموال إلى العناصر المختبئة فى طالبان، أو فى بلدان أخرى.

ونقل هذه الأموال كان يتم عبر السفن، حيث كانت القاعدة تمتلك حوالى 50 سفينة، تستخدم فى نقل مقاتلى القاعدة والأسلحة والأموال من منطقة لأخرى.



رسم كروكى يوضح كيفية تقديم التمويل

ومن المناسب هنا أن نتعرض لأبرز الدول التى أثيرت حولها المعلومات بشأن تقديم دعم للحركات الإسلامية.

1- السعودية:

طلب الأنتربول من المملكة اعتقال 214 سعودياً، للاشتباه فى قيامهم بعمليات غسيل أموال، وتجارة مخدرات، ونشاطات إرهابية. ويذكر أن السعودية من بعد أحداث 11 سبتمبر، قامت بمراجعة شاملة لجمعياتها الخيرية، وجمدت بالتنسيق مع وزارة الخزانة الأمريكية فروع عدد من الجمعيات، وممتلكات بعض الفارين والمشبوهين.(3)

وعقب تفجيرات الرياض، أشارت واشنطن إلى اعتقادها بأن تنظيم القاعدة سعودى المنشأ، وأنه يحصل على أمواله - بطريقة غير مباشرة - عن طريق الجمعيات الخيرية الإسلامية، وإن كانت الرياض لا تقوم بتمويل القاعدة، فإن الأموال السعودية تمول حماس وجماعة أبو سياف(4).

وكانت السعودية قد نجحت خلال عقدى الثمانينات والتسعينات فى بناء شبكة قوية تنمو باطراد، وتعمل بجهد على تغيير صورة الإسلام فى قرى ومدن العالم الإسلامى، وذلك من خلال الأعمال الخيرية، وتمويل بناء المساجد التى تقدم الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمع فى دول مثل الفلبين، وإندونيسيا، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، ووسط آسيا، وتقدم المنح الدراسية والتعليمية للفقراء لدراسة الفقه الإسلامى، وتعاليم المذهب الوهابى، كما تسهل سفر الحجيج من الدول الإسلامية الآسيوية والأفريقية لأداء الفريضة(5).

ويذكر أن السعودية اعتمدت منذ سنوات أكثر من 70 مليار دولار، لنشر الفكر الوهابى، إضافة إلى الهبات الخاصة التى أنفقها أثرياء الوهابية. كما كشفت مصادر الخبراء التابعون للكونجرس فى تقريرهم أن المؤسسة الوهابية تمول أكثر من ثلاثة آلاف من الدعاة، وأكثر من ألف مدرسة ومسجد، وتقوم بطباعة 13 مليون نسخة من كتب الدعاية(6).

وعقب أحداث 11 سبتمبر، أثيرت قضية تقديم زوجة السفير السعودى فى الولايات المتحدة تبرعات لاثنين من منفذى هجمات 11 سبتمبر. وكشفت السـلطات الأمريكيـة أن الأميرة هيفاء الفيصل، حولت مبالغ مالية إلى امرأة كان زوجها يرتبط بعلاقة صداقة مـع المنفذين. وقد نفت السعودية أن تكون الأميرة مولتهما عن قصد، بدفع ألفى دولار شهرياً.

وأشارت السلطات إلى أن هناك اشتباه فى أن حكومة الرياض قـد اسـتخدمت حساباً مصرفياً خاصاً بزوجة السفير السعودى فى واشنطن، لإرسال عشـرات الآلاف من الدولارات إلى طالبين سعوديين فى سان دييجو بكاليفورنيا خلال عـامى 2000، 2001. وخلصت التحقيقات إلى أن الطالبين عقدا صداقات مع المحضار والحـازمى، اللذين كانا يدرسان فى جنوب كاليفورنيا وساعداهما فى سداد إيجار مسكنيهما[7].

وقد طلبت وزارة الخزانة تجميد أرصدة حوالى 12 شخصاً معظمهم من السعوديين الأثرياء، وحددتهم أجهزة الاستخبارات الأمريكية باعتبارهم الممـولين الأساسـيين لتنظـيم القاعدة، وهؤلاء – وفق الأجهزة الأمريكية – قدموا عشرات الملايين من الـدولارات إلـى شبكة ابن لادن عبر سنوات من خلال توجيه الأموال إلى منظمات خيرية، وأعمال مشروعة فى مختلف أنحاء العالم. وتضم القائمة، كتاب الصكوك المصرفية الذين قدموا المـال إلـى القاعدة، وليس الوسطاء، ومعظمهم من المغتربين السعوديين، ورجال الأعمـال الأثـرياء[8].

وفى أكتوبر 2002 اتهم مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى السعودية بغض الطرف عن نشاطات جمع التبرعات، لصالح القاعدة من خلال أفراد وجمعيات خيرية داخل المملكة[9].

2- العراق:

مثلت جماعة أنصار السنة، التى تتخذ من أحد الأقاليم التى يـديرها الأكـراد بشمال العراق مركزاً لها، دليل على ارتباط العراق بدعم الحركات الإسلامية. فجماعة أنصار الإسلام تكونت تحت إلحاح مبعوثين من زعيم القاعدة أسامة بـن لادن، وهـى

تتلقى مساعدات لوجستية، وأسلحة بما فى ذلك الأسلحة الكيماوية من بغداد، ويشير بعض مقاتلى الجماعة أنها تكونت بأفغانستان عام 2001 بعد ضغوط مارسها كبار قادة القاعدة على المجموعات الأصولية الراديكالية من الأكراد، لتناسى خلافاتهم، وتوحيد تنظيماتهم تحت راية واحدة. ويمثل الأصوليون الأكراد غالبية مقاتلى الجماعة الذين يصل عددهم إلى 900 فرد.

واعتبر وزير الخارجية الأمريكى أن وجود الجماعة بشمال العراق دليل على العلاقة بين القاعدة وصدام، وقال إنها أقيمت عن طريق أبو مصعب الزرقاوى أحد مساعدى ابن لادن.

وتنفى إيران مساعدتها لهذه الجماعة، فى حين يقول المسئولون الأكراد إن الأحزاب السياسية الإسلامية المحلية المشاركة لهم فى إدارة كردستان، هربت أموالاً وأسلحة لأنصار الإسلام. أما بقية الأموال فإنها تصلهم من الجمعيات الخيرية.

وربط البعض دعم العراق لهذه الجماعة بمشاهدة عناصر من الاستخبارات العراقية فى الجزء الذى توجد فيه الجماعة بشمال العراق[10].

3- إندونيسيا:

أشارت التحقيقات فى تفجيرات بالى أن تنظيم القاعدة هو الممول الرئيسى للتفجيرات، وقدرت تكاليف العملية بنحو 25 ألف دولار، وصلت للمهاجمين عن طريق رضوان عصام الدين المعروف بـ"حنبلى"، وهو أحد أقطاب الجماعة الإسلامية، ويعتقد أنه كان أحد قنوات الاتصال الرئيسية بين الجماعة والقاعدة[11].

واعترف "وان مين وان مات" المسئول المزعوم للشئون المالية للجماعة الإسلامية بتقديم عشرة آلاف دولار و200 ألف بات (4800 دولار) إلى أحد المشتبه فيهم، للقيام بعمليات فى إندونيسيا، ويذكر أن "وان" ماليزى الجنسية[12].

وقد قام مخلص – المشتبه به الرئيسى فى تفجيرات بالى – بإرسال أموال إلى

الذين شاركوه العملية. ومخلص هو رئيس العمليات المزعوم للجماعة الإسلامية.

هذا وقد حول بن لادن 74 ألف دولار لشراء 3 أطنـــان متفجـــرات، لعمليـــة جـــزيرة بالى[13].

4- السودان:

نفى مسئولون ما نشرته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية حول إرسال القاعدة وحركة طالبان شحنات من الذهب إلى السودان فى أغسطس وسبتمبر 2002، ونفـــت إيران أن تكون لعبت دور الوسيط فى ذلك. وقال محققـــون أوروبيـــون وباكســـتانيون وأمريكيون أن الذهب أرسل عن طريق البحر من باكستان إلى إيـــران أو الإمـــارات، ومن هناك نُقل بطائرات مؤجرة إلى الخرطوم[14].

المؤسسات:

نعرض هنا لبعض المؤسسات التى أتيحت المعلومات بشأنها:

- **شركة "سكينة" الأمنية فى لندن:** وكانت تقوم بتدريب مسلمين على السلاح[15].

- **مؤسسة المستقبل البوسنى:** وهى مؤسسة محلية تأسست أواخر عام 2000 على يد منيب زاهير كيتش، وهو داعية يبلغ من العمر خمسون عامـــاً. عمـــل مـــع الحـــزب الديمقراطى المؤسس من قبل الرئيس على عزت بيجوفيتش خلال فترة التسعينات، ثم التحق بعمل فى السفارة البوسنية بالكويت عامى 1994، 1996. وعند عودتـــه إلـــى بلاده، عمل فى قسم "الأيد" بوزارة الداخلية وهو جهاز بوسنى خصص لملاحقة مجرمى الحرب، وكانت وظيفته إدارية بحتة. وبعد تدخل الكروات والأمريكيين فى عمله، طرد من الداخلية البوسنية فى صيف عام 2000، وعندما علم أن مؤسسة البر تريد تقليص أعمالها الإغاثية فى البوسنة، لقلة موارد الدعم من المتبرعين للبوسنة والهرسك، جـــاء اجتهاده لتأسيس مؤسسة محلية ترعى ما تبقى من أعمال الإغاثة هناك، وقـــد وقعـــت

مؤسسة البر بروتوكولاً قانونياً معه فى بداية عام 2001، ينص على دعم المشروعات المتبقية من كفالة الأيتام والمعاهد الدينية والعبادات لمدة عام فقط، وبعدها يـتم إيجـاد كافل لهذه المشروعات من خلال المؤسسات الحكومية الأوروبية الموجودة هناك. وعنـدما أُغلقت البر الأمريكية فى 14 فبراير 2001، استمر العمـل فى مكاتب المستقبل البوسنى الواعد، إلا أنها دُهمت من الأمـن البوسنى فى 13 مـارس 2002[16].

منظمة التوحيد: وهى حركة دينية وأيديولوجية، تدعو إلى دعم الجهـاد فـى العالم، يرأسها أبو مصعب الزرقاوى أحد أتباع ابن لادن، وتهدف إلى إسقاط الحكومة الأردنية، وتوجد لها خلية فى ألمانيا، وكانت المنظمة ترسل ما قيمتـه 40000 دولار شهرياً للزرقاوى فى إيران[17].

وفى 3 يوليو 2001، أعلن أردنى من أصل فلسطينى متهم بالانتماء إلـى منظمـة التوحيد أنه تم جمع تبرعات فى ألمانيا، لصالح مجموعات إسلامية فى أفغانستان بينها تنظـيم القاعدة. وقال شادى مصطفى عبد الله أن الخلية التابع لها، والتى تنتمى للتوحيد قـد جمعـت أموالاً فى ألمانيا، وفى دول أوروبية أخرى، وأضاف أن أحد المانحين فى ميونخ، قدم أموالاً للتوحيد مطالباً بنقلها إلى القاعدة، وأن المبلغ وزع فى إيران، وذهب قسم منه إلى طالبان[18].

ويذكر شادى أنه رفض أمراً للزرقاوى بتنفيذ هجمات داخـل الأردن، ولكنـه أبدى استعداده لمساعدته فى ألمانيا، فقام الزرقـاوى بإعطائـه 2000 دولار، وأمـره بالعودة إلى ألمانيا. ومن هناك استطاع الحصول على مئات الآلاف مـن الـدولارات لمصلحة الزرقاوى عن طريق تزوير جوازات السفر، وتهريب عناصر المقاتلين واللاجئين السياسيين إلى داخل البلاد، بجانب جمع التبرعات الخيرية من المسلمين. ويقول أيضـاً إن هذه التبرعات كانت تأتى جزئياً من المساجد. وكان يتبرع بها رجال أغنيـاء معروفـون بالإيمان، يعتقدون أن هذه الأموال ستصرف فى خدمة أهداف دينية[19].

منظمة الإغاثة الإنسانية الدولية: وتقع فى ضاحية "اولينز"، التى تبعـد نحـو عشرين دقيقة عن قلب العاصمة "أوتاوا"، وتقيم بها نسبة كبيرة مـن المهـاجرين ذوى الأصول العربية. ويرأس المنظمة رجل أعمال كندى من أصل باكستانى يدعى "اخطر ممتاز". وتضم المنظمة رجال أعمال كندين من أصل باكستانى ويمنى. وقـد أوقفـت المنظمة الكندية الدولية للتنمية CIDA عمليات التمويل للمشروعات التى تقـوم بهـا الجمعية فى عدد من الدول الإسلامية منذ عام 1996، بعد حادث الاعتداء على السفارة المصرية فى إسلام آباد.

وكان حجم المبالغ التى تقدمها الوكالة الكندية للمنظمة يصل سنوياً إلـى 300 ألف دولار، ولم يكن هذا المبلغ يمثل سوى عُشر ما تحصل المنظمة من تبرعات مـن المسلمين فى كندا والتى تبلغ فى المتوسط ثلاثة ملايين دولار سنوياً[20].

مؤسسة البر الدولية الخيرية: ويرأسها انعام محمود ارناؤوط السورى الأصل، وارناؤوط متهم من قبل السلطات الأمريكية (وزارة العـدل) بـالتزوير، والابتـزاز، وتبييض الأموال، وتسليم هبات إلى مجموعات إرهابية، وهو مسـجون فـى سـجن شيكاغو الأمريكى. وقد أشار ارناؤوط إلى أن التهم التى أسندها إليـه وزيـر العـدل الأمريكى محض افتراءات، وكشف عن نوعية الاتهامات، فقال أن ملخصها كالأتى:

- إرسال ماكينة أشعة اكس إلى المجاهدين الشيشان عام 1995.
- شراء معدات لكشف الألغام فى نفس العام للمقاتلين الشيشان.
- مساعدة مؤسسة البر الخيرية للمدعو ممدوح سالم (أحد أعـوان ابـن لادن) بتسفيره إلى البوسنة، وإستضافته هناك لمدة ثلاثة أيام.

وممدوح سالم سودانى الجنسية، عراقى الأصل، كان كبير مساعدى ابن لادن، وحاول الحصول نيابة عنه على مواد تستخدم لتطوير الأسلحة الكيماوية، ولارنـاؤوط

علاقة بابن لادن منذ الثمانينات.

وقد طالب موقع القوقاز على الإنترنت فى عام 2000 قرائه بالتبرع لمساعدة مؤسسة البر الدولية الخيرية بالتبرعات، لأنها تساعد المجاهدين الشيشان.

مجموعة البركة الصومالية: قرر الرئيس بوش بعد أحداث 11 سبتمبر تجميد أموال مجموعة البركة الصومالية، وقطع الاتصالات الخاصة بها عن طريق الأقمار الصناعية، بدعوى قيام شبكتها الخاصة بتحويل الأموال لمساعدة الإرهابيين. وكان وزير خارجية الصومال طالب بأن يتولى بنك أمريكى عمليات مجموعة البركة المالية التى جمدت أعمالها بسبب الاشتباه فى صلتها بتنظيم القاعدة الإرهابى(21).

و فى الصومال كذلك توجد منظمة الاتحاد الإسلامى التى تلقى بعض مقاتليها تدريباتهم فى أفغانستان.

مؤسسة الحرمين فى الإمارات: وهى تتبع وزارة الأوقاف السعودية، ويديرها أبو حمزة، وكانت تمول بعض المجاهدين، إذ قام أبو حمزة بجمع نحو 600 ألف دولار وأشرف على إرسالها للخارج عن طريق شركات الصرافة.

جمعية الإحسان الخيرية الهولندية الدولية: وترتبط هذه الجمعية ارتباطاً وثيقاً بمؤسسة الإحسان الإسلامية الأمريكية(22).

مؤسسة الراشد: وهى جمعية خيرية باكستانية لها صلات واسعة بالقاعدة، وقد اعتبرتها الولايات المتحدة من المنظمات الإرهابية، حيث كانت تضطلع بتسديد رواتب العاملين فى مكتب طالبان للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر(23).

الأفـــراد:

وضعت وزارة الخزانة الأمريكية أكثر من 215 اسماً لأفراد وشركات ومنظمات فى قائمة تضم من تشتبه فى تمويلهم للإرهاب. وكانت الولايات المتحدة قد

طالبت من الأمم المتحدة حذف عدة أسماء لأفراد وشركات كانت قد أدرجت على لائحة عقوبات للاشتباه بأن لهم صلة بتمويل تنظيم القاعدة: ثلاث مؤسسات مالية هى إيـــران مانى، واير سيرفيس بنك، وجلوبال سيرفيس انترناشونال، وشركة "البركات"، ومقرها جميعا الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ثلاثة أفراد هم: جاراد جاما وهو أمريكى مـــن أصل صومالى، وعيدى عبد العزيز، وعبد الرازق عدن وهما من أصـــل صـــومالى أيضاً، لكنهما يحملان الجنسية السويدية[24].

وأشارت وزارة الخزانة الأمريكية أن الجهود الرامية لوقف عمليـــات تمويـــل الإرهابيين أصبحت ذات تأثير عالمى حقيقى، وأن القاعدة تعانى من نقص فى ماليتها، وأن المتبرعين المحتملين للقاعدة أصبحوا أكثر حذراً فى تقديم أموال إلـــى منظمـــات يخشون من أن تحولها إلى جماعات إرهابية، وأن إجراءات الرقابة والتنظيم فى القطاع المالى العالمى همشت الذين يؤيدون الجماعات الإرهابية ونشاطها.

وأشارت الوزارة إلى عدة ظواهر يجب التعامل معها للقضاء على منابع التمويـــل، ومنها: استقلال الجمعيات الخيرية، واستخدام شبكات غير رسمية لتحويل الأمـــوال خـــارج النظام المصرفى التقليدى، وخارج سيطرة الحكومات وهو المعروف بنظام الحوالات[25].

إضافة إلى ذلك، كان الأفراد يلجأون إلى وضع حسابات لهم فى بلدان لا علاقة لها بالإرهاب، أو بعيدة عن النظر. فقد أعلنت وسائل الإعلام اليابانية أنه تم اكتشـــاف ثلاثة حسابات مصرفية لأسماء مشابهة لتلك الأسماء الواردة على قائمة الأمم المتحـــدة الخاصة بالجماعات المرتبطة بطالبان فى أحد بنوك اليابان[26].

وسوف نعرض هنا لبعض هؤلاء، وذلك لصعوبة حصر جميع الأفراد.

أبو طلحة (محمد غالب زويدى): أحد أبرز الأشخاص التهمين بتمويل شـــبكة القاعدة فى أوروبا. وأبو طلحة سورى الأصل، ويحمل الجنسية الأسبانية.

قام أبو طلحة بإرسال أموالاً إلى عدد من البلدان بما فى ذلك ألمانيا، التى كانت مركز نشاط محمد عطا. وذكرت السلطات الأسبانية أن أبو طلحة كان يدير شبكة مالية لتمويل القاعدة شملت: بلجيكا، والولايات المتحدة، وألمانيا، والأردن، وسوريا، والأراضى الفلسطينية، وأنه كان يستخدم تجارة العقارات والبناء كغطاء لعملياته.

وقد أعلن محامى أحد أقرباء ضحايا هجمات سبتمبر أن تمويل عملية الإعداد لها، تم جزئياً بواسطة تبيض أموال قامت بجمعها شبكة من الشركات الوهمية فى السعودية وأسبانيا، أدارها المحاسب زويدى بأسماء شخصيات سعودية، ولكن دون علمهم. وأضاف المحامى أن الأموال التى استخدمت للإعداد لهجمات 11 سبتمبر، أتت من السعودية، وأن الزويدى كان محور عمليات تبيض أموال تستخدم لتمويل شبكات القاعدة فى أوروبا.

و قد أقام الزويدى فى السعودية منذ عام 1996 إلى 2001، حيث أنشأ عدة مشروعات خاصة كانت تتلقى هبات لم يكن معروف مصدرها، ثم تقوم بتحويل هذه الأموال بواسطة عقود وهمية إلى شركات أنشأها وأدارها الزويدى فى أسبانيا، وكان يعاد توزيعها من هناك على عناصر القاعدة فى أوروبا، وخصوصاً خلية هامبورج فى ألمانيا. وبلغ حجم عملية تبييض الأموال التى تمت عبر الشركات الأسبانية المتخصصة فى العقارات وأعمال البناء ما لا يقل عن 2.5 مليون دولار[27].

خالد بن محفوظ: أظهر التقرير الصادر عن أجهزة المخابرات الفرنسية، والذى أُعد للبرلمان الفرنسى فى أكتوبر 2001، أن المصرفى السعودى خالد بين محفوظ كان مديراً سابقاً لبنك الاعتماد والتجارة، وأن أخته متزوجة من ابن لادن، وكان ابن محفوظ قد دفع عام 1995 مبلغ 225 مليون دولار غرامة فى تسوية تم التوصل إليها مع المحققين الأمريكيين، لدوره فى فضيحة بنك الاعتماد والتجارة، قبل أن ينتقل ليعمل مديراً للبنك التجارى الوطنى، وهو أكبر البنوك السعودية.

ويقول التقرير الفرنسي، ومسئولون أمريكيون أنه فى إبريل 1999، وضـــع ابـــن محفوظ رهن الإقامة الجبرية فى أحد مستشفيات الطائف بعدما قام مسئولون سعوديون بنـــاء على طلب من الولايات المتحدة بالتدقيق فى حسابات البنك، ووجدوا أن ملايين الـــدولارات كانت تمر عبر قنوات البنك، لتصل إلى مؤسسات خيرية تابعة لابن لادن(28).

الهرساوى: كشفت شهادة روبرت موللر مدير FBI أمام الكونجرس أن أحـــد الممولين المفترضين للقاعدة كانت لديه بطاقة ائتمان مشتركة مع خالد شيخ محمد الذى يعتقد أنه ضالع فى عمليات المنظمة. وفى 25 أغسطس 2001 أصدر أحد مصـــارف الإمارات بطاقة ائتمان إضافية على حساب الهرساوى باسم عبد الرحمن أ. أ. محمـــد الذى يعتقد أنه شيخ المتهم بكونه العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر 2001(29). وقد قام الهرساوى المولود فى السعودية بتحويل معظم الأموال المستخدمة فى دفع تكلفة تدريب بعض منفذى هجمات سبتمبر على قيادة الطائرات، وكذلك نفقات معيشـــتهم، وشـــراء تذاكر الطيران لهم فى الولايات المتحدة.

وتفيد السلطات أن خاطفى الطائرات، أعادوا أكثر من 25 ألـــف دولار إلـــى الهرساوى عبر تحويلها إلى مصرف فى الإمارات العربية المتحدة، وهى كل ما تبقـــى عشية الهجمات(30).

عمر البيومي: أشار تقرير الكونجرس الأمريكى حول هجمات سبتمبر الـــذى نشر فى 24 يوليو 2003 إلى أن المواطن السعودى عمر البيومى كان يتلقى دعماً غير محدود من السعودية، وأنه كان متبرعاً للخاطفين، حيث وقع عقد شقتهم فى حى ســـان ديجو، وسدد مقدم الإيجار، وإيجار الشهر الأول عنهم فى فبراير 2000 (31).

ويذكر أن البيومى الذى كان طالباً إلا أنه كان يتمتـــع بإمكانيـــة فائقـــة علـــى الحصول على تمويل غير محدود من السعودية، إذ ذكر مكتب التحقيقات الفيدرالى أن

البيومى جلب 400 ألف دولار من السعودية، لمسجد كردى فى سان دييجو[32].

على عبد العزيز: ابن شقيق خالد الشيخ الشهير باسم عمار البلوشى، قام بتحويل ما لا يقل عن 120 ألف دولار إلى محمد عطا وشركائه من منفذى هجمات 11 سبتمبر، لتمويل دروس الطيران التى تلقوها فى الولايات المتحدة، وتغطية تكاليف معيشتهم هناك[33].

مجدى إدريس: أحد قادة تنظيم الوعد، كان يتكفل بنفقات المسافرين من يتم تجنيدهم إلى بيشاور، وقد سلم مجدى إلى أحد المسافرين إلى الشيشان ويدعى حازم الزهيرى مبلغ 1500 دولار قبل سفره للإمارات، للإنفاق منها حتى السفر إلى أذربيجان. وكان مجدى يقوم بجمع التبرعات من أعضاء التنظيم الذين يتميزون بمكانتهم الاجتماعية المرموقة، حيث يرسل بها إلى الأردنى أبو حمزة المقيم فى الإمارات، وكان يتم إرسال هذه التبرعات عبر إحدى شركات الصرافة بمصر الجديدة[34].

خيرت الشاطر: المتهم الأول فى قضية سلسبيل، والذى استطاع من خلال علاقاته، تكوين شركة كمبيوتر مع حسن مالك، وشاركت شركته فى معارض السلع المعمرة بالنقابات المهنية، ثم احتكرتها لسنوات عديدة حقق خلالها الشريكان مكاسب باهظة، وأصبح الشاطر عضواً فى بنك المهندس الذى يرأسه حسن صبور. وكذلك صار عضواً فى مكتب الإرشاد عام 1992 بسبب نفوذه العائلى داخل الجماعة (الإخوان المسلمين)، وارتبط بعبد اللطيف الشريف صاحب شركات الشريف لتوظيف الأموال، واشترى شقة للمرشد العام للإخوان "مصطفى مشهور" بعد زلزال 1992، وساهم فى شراء المقر الحالى للإخوان بالمنيل[35].

إبراهيم الجبرونى: أحد المتهمين فى قضية تفجير مركز التجارة العالمى بنيويورك فى 1993. كان يعمل رئيساً لمجلس إدارة مسجد أبى بكر الصديق فى نيويورك، وهو مسجد يمثل المهاجرون المصريون أغلب رواده، وقد دافع عن السيد نصير قاتل الحاخام كاهانا فى الولايات المتحدة، وسافر إلى السعودية لإقناع السعوديين

بوضع صناديق تبرعات فى المساجد، بهدف جمع ما يزيد علـــى مائـــة ألـــف دولار، لتغطية الدفاع القانونى عن السيد نصير، كما وفر لفريق الـــدفاع عنـــه المواصـــلات والحرس الخاص(37).

ياسر السرى: يرأس المرصد الإسلامى بلندن. قاد حملة تبرعات واسعة بـــين العرب المقيمين فى أوروبا، لجلب المعونات المادية لأهالى المســـجونين فـــى قضـــايا الإرهاب، وكانت تلك المعونات، ترسل لهم على هيئة نفقاتهم شـــهرية عـــن طريـــق أصدقاء السرى فى البلاد العربية. وكانت عزيزة عباس، شقيقة الإرهابى حسين عباس، مركز تلقى المعونات لتوزيعها بمعرفتها على أهالى المسجونين، وبلغت تلك الأمـــوال حوالى مائة ألف دولار، وتوقفت بسجن السرى.

وخلال حملات المداهمة التى قامت بها السلطات المصـــرية، لـــبعض شـــقق المشتبه فى تعاونهم مع السرى، تم ضبط 14 ألف جنية مصرى، و8 خطوط تليفـــون محمول بإحدى الشقق(38).

ثانياً: طرق نقل الأموال

صرح مسئولون أمريكيون بأن ملايين الدولارات كان يتم نقلها عـــن طريـــق الحوالات، وهو نظام نقل أموال يستخدم على نطاق واسع فى الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وآسيا، وكثيراً ما يكون الوسيلة الوحيدة لنقل الأموال. فبدلاً من نقل الأمـــوال باستخدام وسائل يمكن متابعتها كالتحويلات البرقية، يقوم سماســـرة الحـــوالات بأخـــذ الأموال من العميل، ثم ينقلونها عن طريق الهاتف، أو البريد الإلكترونى بواسطة شريك أو ممثل لهم فى المنطقة التى يريد العميل إيصال الأموال إليها، حيث يقـــوم الشـــريك [illegible] بدفع المبلغ، وعندما تتم العملية، يجرى التخلص من السجلات والوثائق.

ويستخدم الذهب عادة من قبل سماسرة الحوالات فى موازنة حساباتهم، وعادة ما يكون لسماسرة الحوالات كميات من الذهب فى مناطق متعددة من العالم. ويشير مسئول أمريكى إلى أنه لا يوجد فى أفغانستان، أو الصومال نظام مصرفى تقليدى حيث يتم كل شيء باستخدام الحوالات. والذهب هو الوقود الذى تعمل به الحوالات(39).

فخروج أموال القاعدة، وطالبان من أفغانستان، تم عبر عشرات المقابلات التى أجريت بين باكستان، والإمارات العربية المتحدة، وأوروبا، والولايات المتحدة. حيث تم شراء الألماس من سيراليون، ومن الكونغو الديمقراطية، إلى جانب شراء سلع أخرى بهدف كسب المزيد من الأموال.

ولما كان الذهب مستثنى من المتطلبات الدولية فى الإقرار والإعلام عنه فى المعاملات الحالية، فهو يعتبر السلعة المفضلة فى غسل الأموال المجلوبة من تجارة المخدرات، مروراً بالجريمة المنظمة، إلى النشاط الإرهابى. ودبى هى إحدى المشيخات السبع التى تشكل الإمارات، وفيها واحدة من أكبر أسواق الذهب فى العالم، واقلها رقابة مما يجعلها ملجأً مثالياً. وهى إحدى أكثر الأسواق المصرفية انفتاحاً، إذ تعد العاصمة المالية لدولة الإمارات المتحدة، التى كانت إحدى ثلاث دول أبقت على علاقات دبلوماسية مع طالبان حتى بعد 11 سبتمبر. وكانت دبى مركزاً مالياً للمجموعات الإسلامية المتشددة، إذ أنها فى موقع تقاطع طرق استراتيجى للخليج، وجنوب آسيا، وأفريقيا. ويعتقد المحققون أن جزءاً كبيراً من الأموال التى استخدمت فى هجمات 11 سبتمبر جاءت عبر دبى.

وتقول السلطات المالية فى باكستان إن ما بين مليونين وثلاثة ملايين دولار كان يتم نقلها يومياً باليد من كراتشى فى باكستان إلى دبى، وكان أغلبها مخصصاً لشراء الذهب. وكان أحد الذين نقلوا الذهب والأموال إلى دبى، قنصل طالبان فى

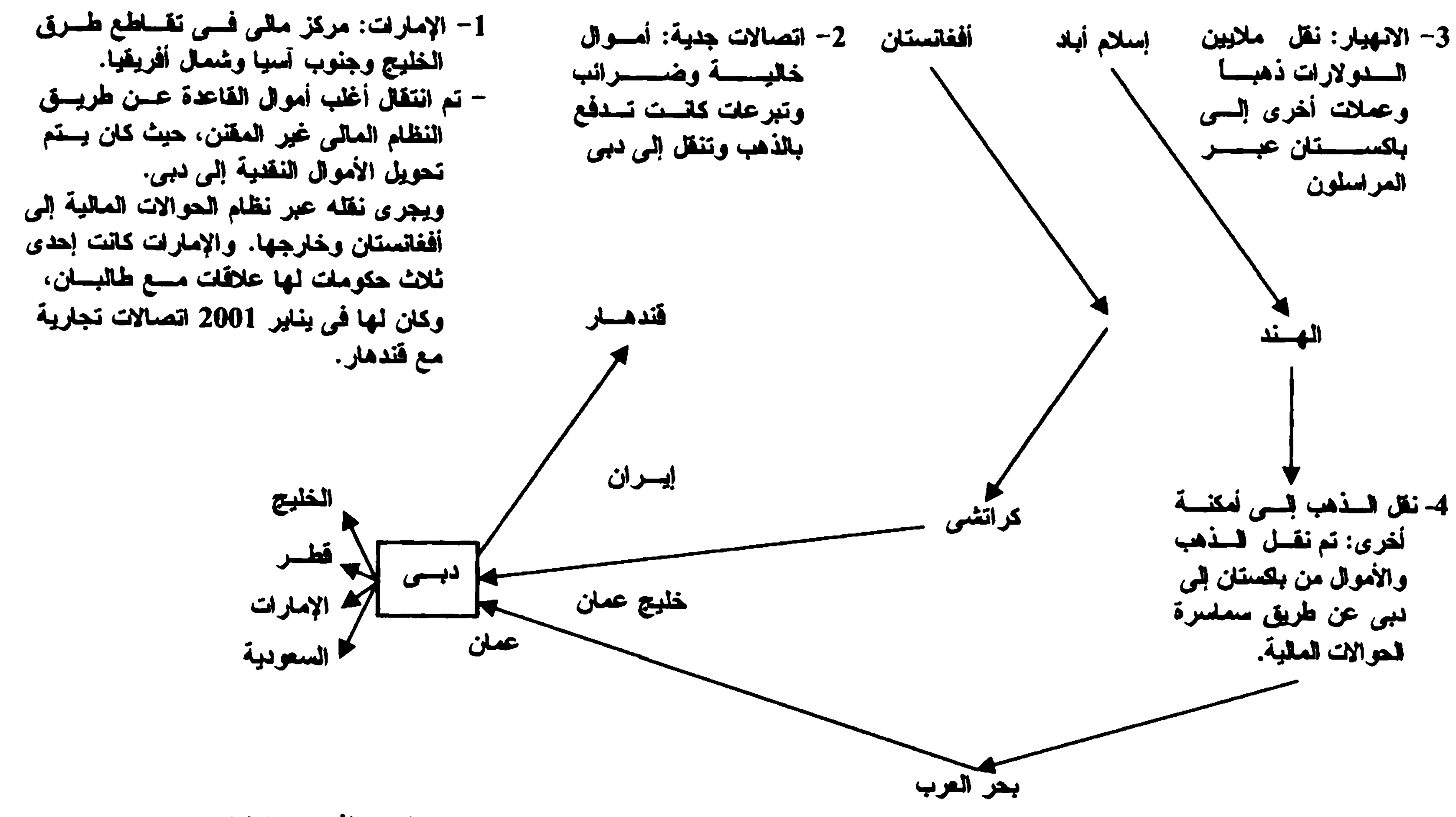
كراتشي "كاكازادة" الذى نقل على الأقل 600000 دولار إلى دبى فى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر. وكانت سبائك الذهب تنقل مباشرة من دبى إلـــى قنـــدهار، تحملهـــا طائرات شركة "آريان" شركة الطيران الأفغانية[40].

وكانت دبى على علاقة بتمويل الإرهابيين، وغسل الأموال على مدى طويـــل، وهو ما سبب خلافاً بينها وبين الولايات المتحدة، ويقول أحد المسئوليين الأمـــريكيين: "ليس هناك شك بأن الإرهابيين استخدموا دولة الإمارات العربية المتحدة"، ثم يتساءل: "لماذا؟"، ويعود فيقدم الجواب "إن دبى هى الموقع الأكثر ملاءمة".

ويقول مسئولون سابقون فى إدارة كلينتون، أن وفدين أمريكيين رفيعين قامـــا بزيارة الإمارات أحدهما فى يوليو 1999، والآخر فى يناير 2000، بهـــدف أن تقـــوم دولة الإمارات باتخاذ خطوات ضد عمليات تمويل الإرهاب. وقال أحد المشاركين: "لم نصل إلى شيء"، فى حين قال مسئول إعلامى إماراتى "إن هذه الزيارات كانت لتبادل المعلومات، بهدف تعزيز التعاون، وبحث قضايا محل اهتمام مشترك".

وبعد أحداث 11 سبتمبر، أصبحت الإمارات أكثر تعاوناً فى متابعة المعاملات المالية المشكوك فيها، وقامت فى شهر يناير 2002 بإصدار مجموعة من أكثر القوانين تشدداً فى غسل الأموال فى المنطقة.

اقتفاء أثر الذهب



وقد توصل المحققون بقيادة مصلحة الجمارك، بعد فحص بعــض المعــاملات التى قام بها كبار سماسرة وتجار الذهب فى دبى، بهدف العثور على صلة محتملة بينهم وبين أموال طالبان أو القاعدة إلى أن هناك شحنات غير عادية من الذهب وصلت إلى الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، وكانت مصلحة الجمارك تدقق فـــى عمليـــات نقــل الذهب التى قامت بها شركة "أرى جولد"، وهى أحد أكبر العاملين فى سبائك الــذهب، وتجارة المجوهرات، وتقع الشركة فى قلب سوق الذهب فى دبى، وهى منطقة تضــم عدداً من المبانى التجارية، والمحال التى تتاجر بالذهب. وينفى صـــاحب الشــركة أى صلة له للتعامل مع طالبان أو القاعدة.

وفى عام 1998 عثر محققون باكستانيون على شيكين، قيمة كل منهما خمســة ملايين دولار، دفعتها "آرى جولد" عام 1994 إلى "أسيف على فررداری" زوج بنظير بوتو" رئيس وزراء باكستان حينئذ، وكان ذلك لضمان عامين من الاستمرار فى احتكار توريد الذهب إلى باكستان. ونفى صاحب آرى جولد ذلك أيضاً[41].

وقد كشف أصولى إماراتى يعمل كرجل أعمال فى دبى عن مشاركته فى حملة تبرعات مالية، لإنقاذ عشرات من المقاتلين العرب المحتجزين فى الشريط الحــدودى الفاصل بين باكستان وأفغانستان، تحت حماية رجال القبائل الــذين لا يفرجــون عــن المقاتلين إلا بعد دفع الفدية المالية[52].

مهربوا الأسلحة

مهربوا الأسلحة فى المثلث الذهبى، حيث تلتقــى حــدود كــل مــن: لاوس، وميانمار، وتايلاند معروفون بتقديم أسلحة وذخائر إلى جماعة أبو سياف، والجماعــة الإسلامية فى الفلبين وتايلاند وإندونيسيا على التوالى، وغيرهم من دول جنوب شرقى

آسيا المرتبطة بالقاعدة.

وقد نقل المهربون الكمبوديون- طبقاً لتقرير مراقبة الحظر على الأسلحة - العديد من أنواع الأسلحة إلى جماعات منشقة ومتطرفة على علاقة بالقاعدة، من بينها جمعية عسكر طيبة الباكستانية المتطرفة، واعتبر الخبراء أن تجار السلاح الدوليين غير المسجلين بهذه الصفة، تجار غير شرعيين ويجب التحقق من إرسالياتهم(43).

غسيل الأموال:

ضبطت في الكويت شبكة تعمل في غسل الأموال، وتتاجر في الذهب المزيف، والعملة المزورة بمبالغ كبيرة، وكشفت التحقيقات عن تحريك أموال تقدر بالملايين، يعتقد أن بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه ابن لادن. وقد تعامل أفراد الشبكة مع بنوك في أمريكا، وكندا، ولبنان، إضافة إلى دول خليجية من بينها الكويت والإمارات(44).

ثالثاً: القاعدة وتمويل الحركات الإسلامية

أسس أسامة بن لادن تنظيم القاعدة عام 1988، وقام بتمويله من ثروته الشخصية التي تقدر ب 300 مليون دولار(53). وفي عريضة الاتهام الموجهة إلى "زكريا موسى"، جاء أنه منذ عام 1989 حتى تقديم الاتهامات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كان ابن لادن هو الذي يمول معسكرات التدريب في أفغانستان التي استخدمت لتدريب الأعضاء والمساعدين في القاعدة، والجماعات المرتبطة بها على استخدام الأسلحة، والمتفجرات، والأسلحة الكيميائية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وأكد الخبراء أن بعض معسكرات التدريب، كانت تجذب الأثرياء من منطقة الشرق الأوسط ليدفعوا نفقات التدريب، وكانت هذه المعسكرات فخمة للغاية، وتكاد تكون سياحية. وقد

قامت القاعدة أيضاً بدفع بعض عناصرها، لتنفيذ عمليات فى الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال أعطى "أبو زبيدة" قائد مسعكر خلدون بأفغانستان مبلغ 12 ألف دولار نقداً إلى "أحمد رسام" لاستكمال مهمته فى الولايات المتحدة[45].

وكانت القاعدة هى الممول الرئيس لحركة طالبان، حيث منحتها حـوإلى 100 مليون دولار خلال خمس سنوات، وتأتت هذه الأموال من قدرة أسامة بن لادن على جمع التبرعات من المنظمات الإسلامية[46].

وكان ابن لادن قد قام بتكوين تنظيم مالى، لدعم المجاهدين فى أفغانستان ضد الروس، وقد استمر التنظيم مع بن لادن عندما تحول إلى الإرهاب، وشكل بؤرة النشاط المالى لتنظيم القاعدة. ودعم تنظيم ابن لادن إنشاء بنك الاعتماد والتجارة العالمى الذى أسسه باكستانيون، ومولـه قادة من دولة الإمارات، وقد تم استخدام هـذه البنـك فـى الثمانينات لتنظيف أموال المخدرات، ووضعت أرصدة الإرهابيين فيه، لشراء السـلاح بطرق غير مشروعة، وكان انهياره عام 1991، فضيحة مالية عالمية، ومن الجـدير بالذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية CIA كانت تستخدم بنك الاعتماد والتجـارة، لإيصال ملايين الدولارات إلى المقاتلين الذين يقـاومون الاحـتلال السـوفيتى فـى أفغانستان. وقد كانت لابن لادن حسابات فى هذا البنك، الذى تركز نشاطه الأساسى فى الاتجار بالذهب والمجوهرات[47].

وهناك أدلة مؤكدة على أن القاعدة هربت الذهب إلى باكستان والهند، للحصول على الأرباح. وتهريب الذهب تجارة مربحة، لأنه مطلوب فى باكستان والهند، إضافة إلى أن تجارة الذهب المصرح بها، تخضع للضرائب أيضاً. وقد قامت عناصـر مـن طالبان بتهريب الذهب، وكانت تجمع الضرائب ذهباً من رؤساء شبكات النقل التى تقوم بأعمال نقل البضائع فى أفغانستان. وكانت التبرعات التى يقدمها مؤيدوها من الأثرياء

عادة ذهباً، وكذا الضرائب المفروضة على إنتاج الأفيون تدفع ذهباً[48].

وقد أعلن الجنرال "بولارى" مدير المخابرات العسكرية الإيطالية أن حجم الثروة التى تعتمد عليها القاعدة يصل إلى 5 مليارات دولار، ويدر هذا المبلغ أرباحاً تربو على 50 مليون دولار سنوياً. مؤكداً أن نسبة 90% من هذه الأرصدة الناتجة عن نشاط المنظمة، يتم توجيهها لتدعيم البنية التحتية اللوجستية، أما المبالغ الباقية، فتخصص للتخطيط العلمى[49].

ونشرت صحيفة ديلى نيوز الأمريكية فى عددها الصادر فى 2003/5/24، أن القاعدة بنت شبكتها المالية فى التسعينات اعتماداً على الاستفادة من أموال التبرعات فى منطقة الخليج العربى، ومنظمات الإغاثة[50].

وقد ذكر تقرير للأمم المتحدة أن القاعدة لديها استثمارات فى موريشيوس، وسنغافورة، وماليزيا، وبنما، وحسابات مصرفية فى دبى، وهونج كونج، ولندن، وماليزيا. وذكر التقرير أن القاعدة كانت لها استثمارات فى سنغافورة لتمويل أنشطتها فى كل أنحاء العالم[51]. وفى تقرير وضعته مجموعة مراقبة القاعدة التابعة للأمم المتحدة فى سبتمبر 2001، ذكر أنه لم يتم تجميد سوى عشرة ملايين دولار فى أنحاء العالم، منذ اعتماد مجلس الأمن القرار 1390، الذى فرض على جميع دول العالم التعاون فى قطع مصادر التمويل.

ومن أسباب تعثر حملة قطع التمويل عن القاعدة، قيام قادة التنظيم ببيع الأملاك، وشراء كميات من الذهب والأحجار الكريمة، لضمان عدم مصادرتها. وكذا اعتمادهم بعد هجمات سبتمبر إلى إجراء تحويلات بمبالغ بسيطة لا تثير الشبهات[52].

ونتيجة لتضييق الخناق على القاعدة، فإنها بدأت فى الاعتماد على المراسلين للسفر، وجمع الأموال من المساجد، أو من ممثلى الممولين، ثم السفر مرة أخرى

لتسليمها حول العالم[53].

وبعد وقوع اعتداءات الدار البيضاء فى 16 مايو 2003 فى المغرب، ذكـــرت مصادر صحفية أن القاعدة خصصت أكثر من 50 ألف دولار، لتنفيذ الاعتداءات عـــن طريق قيام مسئول كبير فى التنظيم بتحويل المبلـــغ قبـــل عـــدة اشـــهر مـــن وقـــوع الاعتداءات[54].

وتنظيم القاعدة مازال قادراً على استغلال الثغرات، لتطـــوير تقنيـــات جديـــدة لتسهيل جمع وتوزيع الأموال، وتنويع المصادر اللوجستية. الأموال اللازمـــة متـــوفرة سواء من خلال الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أو من خلال الجمعيات الخيرية، أو من خلال الأفراد المتبرعين، لتســـتخدم الأمـــوال فـــى تـــدريب وتجنيـــد الأعضـــاء الجدد،ومازال نظام الحوالات لنقل الأموال بين أفراد القاعدة يمثل أكبر تحد فى الحرب ضد تمويل الإرهاب[55].

وفى الوقت الذى كشفت فيه مصادر أمريكية عن أن قيادات القاعـــدة، تعـــيش ضائقة مالية فى الشريط الحدودى بين أفغانستان وباكستان نتيجة تأثر ثروة ابـــن لادن بصورة كبيرة بعد تجفيف الولايات المتحدة للمنابع المالية للمنظمات الإرهابية[56]. وبعد استكمال هذه الإجراءات بإعلان وزارة الخزانة الأمريكية أنها تريد تجميد أمـــوال 17 شخصاً، لارتباطهم بشبكة القاعدة[57]، فإن التنظيم مازال يمول عمليات مثل تفجيـــرات الرياض والدار البيضاء، حيث ترك تنظيم الموحدون فى السعودية 300 ألـــف دولار وريال سعودى، كجزء من التمويل الكلى للعملية، ويرجع ذلك إلى قدرة القاعدة علـــى استعادة قدرتها التمويلية مجدداً داخل أفغانستان، من خلال السيطرة على دائرة الاتجار فى المخدرات، حيث حققت عوائد تفوق 2 مليار دولار.

رابعاً: مكافحة التمويل

اتخذت واشنطن في سبيل ذلك عدة إجراءات أبرزها:

1- إعلان الرئيس بوش في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 عن عملية واسعة، لمحاصرة تمويل الإرهاب لدولي، خاصة تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن. وتم تجميد الأرصدة الأمريكية التي يمتلكها 62 شخصاً وتنظيماً يعتقد أن لهم دوراً في تمويل الحركات الإرهابية. وتم إغلاق مكاتب الشبكتين الماليتين المعروفتين باسم التقوى والبركة في أربع ولايات أمريكية، حيث أوضح بوش أن الأولى قدمت مساعدات لتنظيم القاعدة، في حين يدير الثانية شخص على علاقة بأسامة بن لادن.

2- قام الآلاف من عناصر المخابرات الأمريكية في سائر أنحاء العالم بتعقب الأموال التي يستفيد منها تنظيم القاعدة، وغيره من التنظيمات.

3- طالبت واشنطن السلطات، في عدد من البلدان بتجميد ودائع الأشخاص، والجماعات التي يشتبه في علاقتها بابن لادن وتنظيم القاعدة(58).

وقد قامت دول الخليج بالموافقة على تجميد أرصدة 39 فرداً ومنظمة يشتبه في أن لهم صلات إرهابية، ووافقت دول مجلس التعاون الخليجي، تماشياً مع محاولات واشنطن، على قطع الإمدادات المادية عن المنظمات التي تعتبرها إرهابية. وقامت بريطانيا بتوزيع قوائم بأسماء أشخاص يعتقد أنهم ضالعون في هجمات سبتمبر على المصارف، والمؤسسات المالية الدولية، في محاولة لقطع مصادر تمويل الأنشطة الإرهابية(59).

وبعد اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات بتجميد أرصدة وأصول 62 شخصاً، وتنظيماً مثل: القاعدة، والحركات الإسلامية والإرهابية في العالم. قامت بعض الدول بتجميد أموال ابن لادن. إذ قامت باكستان بتجميد حسابات مصرفية، وأصول يمتلكها ابن لادن، وعدد من المنظمات الباكستانية التي يشتبه في دعمها لأنشطة الإرهاب. ويبلغ إجمالي المبالغ المجمد

640 مليون روبية (10 مليون دولار). وجاء قرار السلطات الباكستانية استجابة لقرار الأمم المتحدة فى أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، الملزم لجميع الحكومات بتجميـد حسـابات وأصول الأفراد والمنظمات التى يشتبه فى أنها على صلة بأنشطة إرهابية[60].

وكذلك فعلت الإمارات، حيث جمدت حسابات ابن لادن، وعدد من الأشـخاص والمنظمات التى وصفتها بالإرهابية. وشملت المنظمات تنظيم القاعدة، وجماعـة أبـو سياف، والجماعة الإسلامية المسلحة، وحركة المجاهدين، والجهاد المصرية، وحركـة أوزبكستان الإسلامية، وعصبة الأنصار، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وجماعـة القتال الإسلامية الليبية، وجماعة الاتحاد الإسلامى. وجيش عدن الإسلامى[61].

وفى اليمن تم تجميد حسابات مصرفية مملوكة لعدد غير محدود مـن الأفـراد والجماعات التى تشتبه الولايات المتحدة بأنها تستخدم لتمويل أنشطة إرهابية[62].

وفى فبراير 2002، أصدرت المحكمة الروسية العليا قراراً بحظر 15 منظمة إسلامية، واعتبارها جماعات إرهابية، وتجميد ممتلكات المنظمات المحظورة، ومنها: شعوب الشيشـان وداغستان ومقرها الشيشان، عصبة الأنصار ومقرها لبنان، والجهاد والجماعـة الإسـلامية ومقرها مصر، والإخوان المسلين وهى منظمة دولية، وحزب التحرير الإسلامى وهو منظمة دولية، ولاشكار ومقرها باكستان، وتنظيم القاعدة ومقرها أفغانسـتان، والمتأسـلم ومقرهـا اوزبكستان، وإحياء التراث الإسلامى ومقرها الكويت، والإصلاح الاجتماعى ومقرها الكويت، ودار الحرمين بالإمارات العربية المتحدة، ومجلس الشورى الأعلى لمجاهدى القوقاز[63].

وسبق ذلك فى 22 أكتوبر 2001 إضافة الأمم المتحدة 25 حسـاباً مصـرفياً، تخص بعض الأفرادا والمؤسسات إلى القائمة السوداء، ليصبح مجموع الأفراد الـذين أدرجوا فى القائمة 222 فرداً، وأكثر من نصف هذا الرقم من المؤسسات، كما قامـت واشنطن بتجميـد أرصدة 21 شـركة سـودانية[64].

الهوامش

1- الأهرام 2002/12/14.
2- القاهرة 2001/7/29.
3- الأهرام 2002/12/6.
4- روز اليوسف من 17: 2003/5/23.
5- ستورب تالبوت، عصر الإرهاب، عرض كتاب، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات 2002، ص23.
6 - القاهرة،29/7/2003.
7- B.B.C Arabic.com. 25/11/2002.
8- الشرق الأوسط 2002/10/19.
9- B.B.C Arabic.com 25/11/2001
10- الشرق الأوسط 2003/2/7.
11- الأهرام 2003/1/22.
12- رويتر.10/7/2003
13- الأنباء 2003/2/18.
14- الأهرام 2002/9/5.
15- الحياة 2002/12/24.
16- الشرق الأوسط 2002/12/27.
17- نيوزويك 2003/3/4.
18- وكالة الأنباء الفرنسية 2003/7/3.
19- الشرق الأوسط 2003/2/18.
20- الأهرام 2002/11/23.
21- الأهرام 2002/3/12.

22- الشرق الأوسط 2001/12/24.
23- الأهرام 2002/12/29.
24- الأهرام 2002/8/24.
25- الشرق الأوسط 2002/9/1.
26- الجمهورية 2001/10/17.
27- الشرق الأوسط 2002/9/21.
28- نيوزويك 2002/2/26.
29- الشرق الأوسط 2002/9/28.
30- الشرق الأوسط 2003/3/5.
31- الشرق الأوسط 2003/7/26.
32- وكالة الفرانس برس 2002/7/25.
33- الأهرام 2003/5/2.
34- المصور 2002/11/30.
35- روز اليوسف من 17-2003/5/23.
36- روز اليوسف من 17-2003/5/23
37- لورى ميلورى، الحرب ضد أمريكا عرض كتاب، القاهرة: الهيئة العامة للاســتعلامات، 2002 ص 20/19.
38- صباح الخير 2002/12/10
39- نيوزويك 2002/2/26.
40- مجلة نيوزويك 2002/2/26.
41- المصدر السابق.
42- الشرق الأوسط 2002/3/8.
43- الشرق الأوسط 2002/9/1.
44- الأهرام 2003/2/24.

45- الأهرام 2001/12/12.
46- الشرق الأوسط 2001/12/19.
47- المصدر نفسه 2001/12/24.
48- نيوزويك 2002/2/26.
49- نيوزويك 2002/2/26.
50 - جون اسيوزيفز، حروب غير مقدسة،الإرهاب باسم الإسلام عـرض كتـاب، الهيئـة العامـة للاستعلامات، 2002 ص 6-7.
51- الشرق الأوسط 2003/5/25.
52- الشرق الأوسط.
53- الحياة 2002/9/4.
54- الشرق الأوسط 2002/7/19.
55- وكالة الأنباء الفرنسية 2003/5/24.
56- الشرق الأوسط 2003/6/27.
57- الشرق الأوسط 2003/5/25.
58- الأهرام 2003/6/27.
B.B.C Arabic.com 7/11/2001.-59
60- المصدر السابق 2001/9/19.
B.B.C Arabic.com 21/6/2003.-61
62- المصدر السابق 2001/9/27.
63- المصدر السابق 2001/10/14.
64- الأنباء 2003/2/28.



رقم الإيداع

2005 / 11353

I.S.B.N.

977 - 01 - 9709 - 2